

A



SCCR/45/INF/2 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 فبراير 2025

## اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الخامسة والأربعون  
جنيف، من 15 إلى 19 أبريل 2024

مجموعة أدوات الويبو بشأن حق التتبع للفنان (الجزء الثاني)

من إعداد البروفيسور سام ريكييتسون

# مجموعة أدوات بشأن حق التتبع، الجزء الثاني

المختصرات المستخدمة في هذا الجزء:

ARR:	حق تتبع الأعمال الفنية (حق التتبع)
CMO:	منظمة إدارة جماعية <sup>1</sup> (جمعية التحصيل)
AMP:	جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، على سبيل المثال تاجر قطع فنية، المعرض، دار مزادات الأعمال الفنية
IT:	تكنولوجيا المعلومات
AI:	الذكاء الاصطناعي
NFT:	الرموز غير القابلة للاستبدال
اختصارات أخرى (منظمات الإدارة الجماعية والمنظمات غير الحكومية): انظر الملحق 3	

## مقدمة ولمحة عامة

1. يتناول هذا الجزء من مجموعة الأدوات الجوانب العملية لإدارة مخطط حق التتبع على المستوى الوطني. وليس المقصود منها بأي حال من الأحوال أن تكون توجيهية أو معيارية: بل تسعى ببساطة إلى توفير بعض المبادئ التوجيهية و"الأدوات" التي قد يجدها واضعو السياسات والقانون الوطني مفيدة، والمستمدة من بعض التجارب العملية بموجب القوانين الوطنية حيث تكون مخططات حق التتبع قيد التنفيذ حالياً.
2. عند إعداد مجموعة الأدوات هذه، حظي المؤلف بميزة المشاورات مع منظمات الإدارة الجماعية الوطنية التي تمثل فناني المصنفات البصرية والتعليقات منها، بما في ذلك الردود المفيدة جداً التي تم تلقيها من العديد من منظمات الإدارة الجماعية هذه فيما يتعلق بالعديد من الاستبيانات: الأول موجه إلى منظمات الإدارة الجماعية التي تدير حالياً مخططات حق التتبع والثاني موجه إلى منظمات الإدارة الجماعية في البلدان التي يتم الاعتراف فيها بحق التتبع بموجب القانون الوطني ولكن منظمة الإدارة الجماعية لم تشارك بعد في إدارة مثل هذا المخطط. وترد نسخ من هذه الاستبيانات في الملحقين 1 و2، وترد في الملحق 3 قائمة بمنظمات الإدارة الجماعية الوطنية التي ساهمت بإجابات و/أو تعليقات. وقد قدمت هذه الإجابات اقتراحات ونماذج مفيدة للغاية تم الاعتماد عليها في الجزء التالي من مجموعة الأدوات، ولكن لم تكن هناك محاولة لتصنيفها كل سؤال على حدة لأنها تعكس العديد من الظروف الوطنية والثقافية المختلفة في كل بلد شمله الاستبيان<sup>2</sup>. وبخصوص إعداد الجزء الأول من مجموعة الأدوات، فقد تم أيضاً إجراء بحث مكثف مكثف حول القوانين واللوائح الوطنية.
3. وينبغي هنا تقديم توضيح آخر فيما يتعلق بمجموعة منظمات الإدارة الجماعية التي تم استشارتها في إعداد هذا الجزء من مجموعة الأدوات. وحسبما هو مذكور في الجزء الأول، فإن حق التتبع معترف به في ما يزيد قليلاً عن نصف أعضاء اتحاد برن، وفي نسبة فقط من هذه البلدان تُدير منظمة إدارة جماعية حق التتبع. علاوة على ذلك، تقع غالبية منظمات الإدارة الجماعية هذه في أوروبا، ويرجع ذلك أساساً إلى التأثير المنسق لتوجيهات المفوضية الأوروبية بشأن حق التتبع، على الرغم من وجود قيم متطرفة كبيرة في أماكن أخرى، مثل أستراليا وأمريكا الجنوبية<sup>3</sup>. ومن الناحية العملية، يعني هذا أن الخبرة في إدارة حق التتبع حتى الآن، يجب أن تكون مستمدة في المقام الأول من النماذج الأوروبية. ومع ذلك، تعمل أسواق إعادة بيع المصنفات الفنية في جميع بلدان برن، ومن

<sup>1</sup> في بعض الولايات القضائية، مثل أستراليا، يُستخدم مصطلح "جمعية التحصيل" للإشارة إلى منظمات الإدارة الجماعية، ولكن لأغراض مجموعة الأدوات هذه واتساقاً مع الاستخدام العام في وثائق الويبو الأخرى، يُستخدم مصطلح منظمة الإدارة الجماعية طوال الوقت.

<sup>2</sup> وردت ردود أخرى على استفسارات المتابعة أثناء إعداد هذا الجزء، وهي مدونة في حواشي في المكان المناسب في النص الوارد أدناه.

<sup>3</sup> انظر أيضاً الملحق 3، الذي يتضمن منظمات إدارة جماعية من 33 بلداً عضواً في اتحاد برن، مع ملاحظة أن عدد أعضاء اتحاد برن يبلغ حالياً 181 (حسب الوضع في 16 أكتوبر 2024، انظر: <https://www.wipo.int/export/sites/www/treaties/en/docs/pdf/berne.pdf>)، فيما يبلغ عدد الدول الأعضاء في الويبو 193 (حسب الوضع في 1 أغسطس 2023، انظر

[https://www.wipo.int/export/sites/www/treaties/en/docs/pdf/wipo\\_convention.pdf](https://www.wipo.int/export/sites/www/treaties/en/docs/pdf/wipo_convention.pdf)).

المحتمل أن يكون الفنانون في تلك البلدان مستفيدين من حق التتبع - وبالتالي، من المفيد للبلدان التي لم تُشرع بعد لحق التتبع أن تستفيد من تجارب تلك البلدان التي فعلت ذلك، لا سيما، تلك التي تم فيها اعتماد شكل من أشكال الإدارة الجماعية لحق التتبع.

4. في هذا الصدد، من المفيد أن نأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من وجود العديد من البلدان في أوروبا التي لديها أسواق كبيرة لإعادة بيع المصنفات الفنية، على سبيل المثال، المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، إلا أن هناك أيضاً العديد من دول الاتحاد الأوروبي التي لديها أسواق أصغر يمكن مقارنتها في الحجم بتلك الموجودة في بلدان في أجزاء أخرى من العالم. ومن ثم، فإن تجربة منظمات الإدارة الجماعية في تلك البلدان الصغيرة قد تكون مفيدة بشكل خاص للمشترعين وواضعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز حق التتبع في بلدانهم. وكما سيتبين أدناه، كانت منظمات الإدارة الجماعية في البلدان ذات الأسواق الأكبر نشطة للغاية في مساعدة منظمات الإدارة الجماعية في البلدان التي بذلت هذه الجهود؛ وفي هذا الصدد، شارك الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) وفنانو المصنفات البصرية الأوروبية (EVA) أيضاً بشكل كبير، في حين أن هذه المساعدة التشريعية والسياسية هي بالطبع جزء من الولاية العامة للويبو.

#### إنفاذ حق التتبع - الإدارة الفردية والجماعية

5. في البداية، ينبغي التأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد إلزام على الأعضاء في اتفاقية برن بالاعتراف بحق التتبع أو أنه لا توجد، في حالة الاعتراف به، وصفة لكيفية إنفاذه على المستوى الوطني، بموجب القانون الدولي، وبالتحديد المادة 14 (ثالثاً) من اتفاقية برن. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، على عكس حقوق المؤلفين الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية برن، لا يوصف هذا الحق بأنه حق "استثنائي" بل كحق في الحصول على مكافأة، أو مدفوعات على هيئة إتاوة،<sup>4</sup> وإن كان حقاً فريداً من نوعه من حيث إنه تم تأطيره كحق غير قابل للتصرف في "مصلحة" في أي بيع للمصنف يأتي بعد أول نقل للمصنف من جانب المؤلف. وبصرف النظر عن هذا، فإن المادة 14 (ثالثاً) تترك المجال مفتوحاً للبلدان الأعضاء في اتفاقية برن لتحديد ما إذا كان ينبغي لفنان منفرد أن يمارس هذا الحق بنفسه، أو ما إذا كان يمكن القيام بذلك بشكل جماعي من خلال منظمة إدارة جماعية، أو في الواقع، بطريقة أخرى.

6. وفي هذا الصدد، من المفيد الإشارة إلى الوصف التالي للأساس المنطقي "للإدارة الجماعية" لحق المؤلف والحقوق المجاورة بشكل عام والذي قدمه الدكتور فيكتور فيكسور في دليل الويبو لمعاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تديرها الويبو:

#### الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

طريقة لممارسة حق المؤلف والحقوق المجاورة حيث تكون ممارسة الحقوق مستحيلة أو غير عملية إلى حد كبير على أساس فردي. ويرخص أصحاب الحقوق المعنية لمنظمة ما بممارسة حقوقهم نيابة عنهم؛ وعلى وجه الخصوص، منح التراخيص، ومراقبة الاستخدامات، وتحصيل المكافآت المقابلة، وتوزيع تلك المكافآت وتحويلها إلى من يستحقها. ويعني المفهوم التقليدي لهذا المصطلح أيضاً أن التحصيلات الفعلية للمؤلفين وفناني الأداء وأصحاب الحقوق تدبر الحقوق المعنية من خلال الهيئات المناسبة والوحدات الإدارية التي تنشئها. وفي حالة مثل هذه الإدارة الجماعية، عادةً ما يتم منح تراخيص شاملة للمستخدمين، ويتم وضع تعريفات موحدة وقواعد توزيع، ويتم إجراء خصومات من المكافآت المحصلة ليس فقط لتغطية تكاليف الإدارة ولكن أيضاً للأغراض الثقافية والاجتماعية....

#### منظمة الإدارة الجماعية

منظمة تؤدي الإدارة الجماعية لحق المؤلف و/أو الحقوق المجاورة.<sup>5</sup>

7. يتسم حق التتبع بخصائص لا تنشأ في الإدارة الجماعية لسائر حقوق المؤلفين. وعلى ذلك، فهو ليس حقاً يمكن ترخيصه لاستخدامات حالية وجارية كما هو الشأن في أداء المصنفات الموسيقية والدرامية أو نسخ المصنفات الأدبية، حيث يمثل مصلحة في كل عملية إعادة بيع تقع وتكون هذه المعاملة الوحيدة التي يلتحق بها حق التتبع. ومع ذلك، قد تتيح الإدارة الجماعية أسلوباً عملياً لإدارة حق التتبع، على الرغم من وجود اختلافات في الطريقة التي يمكن بها تنفيذ ذلك. ولا تستبعد أحكام المادة 14 (ثالثاً) أيّاً من هذه النهج المختلفة، طالما لا يوجد نقل لحق التتبع. على سبيل المثال، يمكن النص على أنه لا يمكن ممارسة حق التتبع وتحصيله نيابةً عن الفنانين إلا من خلال منظمة إدارة جماعية ("الإدارة الجماعية الإلزامية") أو بشكل اختياري (بمعنى أنه يجوز لفنان فردي أن يختار ما إذا كان الفنان يمارس حقه بنفسه أو يفعل ذلك من خلال منظمة إدارة جماعية). وثمة شكل آخر من أشكال الإدارة الجماعية، بالاستناد إلى النماذج المعتمدة في القوانين الوطنية فيما يتعلق بالحقوق الاستثنائية الأخرى، وهو "الإدارة الجماعية

<sup>4</sup> الظاهر أن استخدام مصطلح "إتاوة" أنسب من "مكافأة" لوصف مصلحة المؤلف في مبيعات مصنفه اللاحقة، وذلك لتمييز هذا عن أحكام أخرى في اتفاقية برن يستخدم فيها مصطلح "المكافأة" فيما يتعلق بالحق في "المكافأة المنصبة" بموجب المادتين 11 (ثانياً) و13 (1). ويجدر بالذكر أن المادة 14 (ثالثاً) (1) لا تتضمن أي اشتراط أن تكون أي مصلحة معترف بها ذات طابع "منصف".

<sup>5</sup> دليل معاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تديرها الويبو ومصدر مصطلحات حق المؤلف والحقوق المجاورة، منشور الويبو رقم 899 (هاء)، 2003، ص 275. متاح على: <https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4645&plang=AR>

الموسعة" التي يجوز فيها لمنظمة الإدارة الجماعية التي تمثل أصحاب الحقوق<sup>6</sup> إلى حد كبير تحصيل الإتاوات نيابةً عن غير الأعضاء، وفقاً لشروط مختلفة، بما في ذلك إمكانية وجود شرط إلغاء الاشتراك من قبل أصحاب الحقوق الأفراد.<sup>7</sup>

8. لا يوجد نهج "صحيح" أو "خطأ" فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت الإدارة الجماعية - الإلزامية أو الاختيارية أو الموسعة - يتم اعتمادها في مخطط وطني لحق التتبع في ضوء النطاق المسموح به بموجب المادة 14 (ثالثاً/3) من اتفاقية برن. ومع ذلك، توجد بعض الملاحظات العامة التي يمكن طرحها في هذا الصدد لمساعدة صناع السياسات والقوانين الوطنية في صياغة نظام لحماية حق التتبع:

- أ. إذا قُدر لحق التتبع أن يكون مجرد مسألة إنفاذ فردي، فمن المحتمل ألا يتمكن معظم الفنانين المتأثرين من إدارة حقوقهم وإنفاذها بأنفسهم: وتلك في الواقع الحجة الأساسية لصالح نوع ما من الإدارة الجماعية للعديد من الحقوق الاستثنائية، كما يوضح التاريخ الطويل لمنظمات الإدارة الجماعية في المجالات الموسيقية والأدبية. وعلى الرغم من أنه قد يوجد عدد قليل من الفنانين الناجحين تجارياً الذين يمتلكون الموارد اللازمة لفعل ذلك بأنفسهم في حالة حق التتبع، إلا أنهم سيكونون بمثابة الاستثناء وليس القاعدة.<sup>8</sup>
- ب. ومن الجدير بالذكر مجدداً أن حق التتبع يختلف عن الحقوق الاستثنائية الأخرى للمؤلفين من حيث إنه يتم تأطيره كحق في الحصول على مصلحة فقط في إعادة بيع المصنف خلافاً لحق استثنائي في استخدام المصنف الذي قد يتم ترخيصه بعد ذلك على أساس مستمر لجهات خارجية، في بعض الأحيان بالمعدلات التي يحددها التشريع - أو غير مرخصة على الإطلاق، إذا قرر صاحب الحق حجب الإذن.<sup>9</sup> وهذا يمنح حق التتبع طابعاً متميزاً خاصاً به حيث قد تكون مزايَا الإدارة الجماعية بطبيعتها أكثر جاذبية لصاحب الحق مما هي عليه في حالة الحق الاستثنائي: بغض النظر عن حق التتبع، ستتم إعادة بيع المصنف المعني أو نقله بواسطة مالك العنصر المادي؛ ويمنح حق التتبع ببساطة صاحب الحق أحقية الحصول على حصة في عائدات إعادة البيع التجاري أو النقل ولن ينشأ هذا الاستحقاق بطريقة أخرى.
- ج. يمكن أن تنطبق وفورات الحجم عندما تدار الحقوق، سواء كانت استثنائية أو ربحية، بشكل جماعي، وهذا يمكن أن يعود بفوائد معتبرة على الأفراد الذين يشكلون جزءاً من الجماعة، وخاصةً الفنانين الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة مثل مجتمعات السكان الأصليين<sup>10</sup>. وفي الوقت ذاته، قد توجد أمور تتعلق بسلوك مناهض للمنافسة تصبح ذات صلة عندما تتولى إحدى منظمات الإدارة الجماعية مركزاً مهيماً في سوق معينة. ومع ذلك، فهذا أمر يمكن معالجته بسهولة من خلال قوانين أخرى خارج نطاق حق المؤلف، مثل تلك التي تتناول المنافسة وحماية المستهلك. وفي الواقع، قد توجد قوانين وطنية (إقليمية) تتناول عمليات منظمات الإدارة الجماعية بشكل مباشر وتوفر إطاراً يجب على منظمات الإدارة الجماعية أن تعمل من خلاله لضمان الشفافية والمساءلة: كما هو الحال مع منظمات الإدارة الجماعية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.<sup>11</sup> علاوة على ذلك، في حالة حق التتبع، تبدو قضايا المنافسة الناشئة عن المخاوف من هيمنة منظمة إدارة جماعية واحدة على السوق أقل احتمالاً نظراً لأن معدل الإتاوات سيتم تحديده عادةً بموجب التشريعات وأن تكاليف التحصيل من قبل منظمات الإدارة الجماعية المتنافسة ستكون مماثلة (يبدو أن هذه هي التجربة في المملكة المتحدة<sup>12</sup>).

<sup>6</sup> مما يعني هنا المؤلفين أو، بعد وفاتهم، خلفاءهم في الملكية على النحو المقرر في القانون الوطني.

<sup>7</sup> للحصول على أوصاف أكثر لمختلف أشكال الإدارة الجماعية الموسعة التي يمكن اعتمادها، انظر كذلك ميهالي فيكسور، *الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة*، منشور الويبو رقم 22/855، الطبعة الثالثة 2022، الفصل 5 ("إدارة جماعية إلزامية طوعية، وقائمة على الافتراضات، وموسعة").

<sup>8</sup> في فرنسا، رغم السماح بكل من الإدارة الفردية والجماعية، فإن منظمة الإدارة الجماعية الرئيسية (جمعية فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (AGADP)) تمثل معظم الفنانين لكنها مع ذلك تتيح معلومات بشأن عمليات إعادة البيع المؤهلة لغير أعضائها. ويبدو أن عدداً قليلاً من الفنانين فقط يفضلون في الواقع تحصيل حق التتبع بأنفسهم: انظر أيضاً العمود 3 في الجدول 19. ولم يتوصل المؤلف خلاف ذلك إلى أي دليل على الإنفاذ الفردي لحق التتبع في البلدان التي تخلو من أي حكم بشأن الإدارة الجماعية ولا يكون أمام أصحاب الحقوق سبيل إلا إنفاذ الحق بأنفسهم. ومن المعوقات العملية للإنفاذ الفردي تحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة وتحديد الطرف ذي الصلة الذي ينبغي تحصيل حق التتبع منه. ولذلك فقد حظي حل الإدارة الجماعية بإقبال في أستراليا من جانب بعض مجموعات الفنانين، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين النائية. ومع ذلك، فإن التشريعات الأسترالية تتضمن أحكاماً تتيح لأصحاب الحقوق مطالبة وكالة حق المؤلف، وهي منظمة الإدارة الجماعية المعنية، بالامتناع عن تحصيل حق التتبع على عملية إعادة بيع معينة، ما يسمح لصاحب الحق بتولي ذلك بنفسه. ولا يسري ذلك إلا على عمليات إعادة بيع محددة تبلغ بها الوكالة ولا يمكن إعطاؤه بشكل عام لعمليات إعادة البيع التي تقع مستقبلاً: انظر قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، المادة 123(1).

<sup>9</sup> هذا الأمر محل اختلافات واسعة النطاق فيما بين القوانين الوطنية، كما يجب أن تراعى فيه الأحكام ذات الصلة من اتفاقية برن، ومنها على سبيل المثال المواد (3) و11 (ثانياً/2) و13(2)، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. ومع ذلك، تتمثل أبسط نقطة في اقتران حق التتبع بمعاملة محددة وسقوط وجاهته حتى تقع عملية إعادة البيع التالية.

<sup>10</sup> كان هذا هو الحال في أستراليا، حيث توجد سوق مهمة للفنانين من السكان الأصليين، الذين يكونون في كثير من الأحيان من سكان مناطق نائية. وقد تحقق فيما بين هذه الجماعات دعم قوي لحق التتبع وللعهد لوكالة حق المؤلف بالإدارة الجماعية لهذا الحق. وتشير آخر الأرقام المقدمة من الوكالة بتحصيل 15 مليون دولار لحق التتبع بين عامي 2010 و2024، وكانت نسبة 65% من ذلك لفنانين من السكان الأصليين ومن سكان جزر مضيق توريس الذين تلقوا 41% من الإتاوات: انظر أيضاً <https://www.copyright.com.au/2024/08/the-resale-royalty-right-for-visual-artists-2010-to-2024>.

<sup>11</sup> انظر هنا التوجيه رقم 2014/26/EU للبرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 26 فبراير 2014 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم للحقوق بشأن الاستخدام الشبكي للمصنفات الموسيقية في السوق الداخلية.

<sup>12</sup> في المملكة المتحدة، يوجد اشتراط عام بموجب اللاحقة التنظيمية لمنظمات الإدارة الجماعية أن تكون الاقتطاعات للتكاليف "معقولة". وفي الممارسة العملية، لا تزيد منظمات الإدارة الجماعية (جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين وجمعية تحصيل الإتاوات للفنانين) في هذا عن 15%: المعلومات الواردة من جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين، وأما عن جمعية تحصيل الإتاوات للفنانين في فننر في <https://artistscollectingsociety.org/faq>، وانظر أيضاً الجدول 27 أدناه.

ومن ثم فإن حجم سوق إعادة بيع المصنّفات الفنية في كل بلد، وليس قضايا المنافسة، هو الذي يحدد عادةً ما إذا كانت توجد منظمة من منظمات الإدارة الجماعية أو أكثر مشاركة في التحصيل بموجب حق التتبع. وبالتالي، في البلدان التي تكون فيها أسواق إعادة بيع المصنّفات الفنية محدودة نسبياً، قد تثبت منظمة الإدارة الجماعية التي تعمل بمثابة "مركز موحد" لحق التتبع النهج الأكثر فعالية لخدمة مصالح أصحاب حقوق في حق التتبع، بينما في البلدان التي لديها أسواق إعادة بيع مصنّفات فنية أكبر، قد يكون هناك مجال للعديد من منظمات الإدارة الجماعية لتقديم هذه الخدمة (كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا).

د. كما هو مذكور أعلاه، لا يزال من الممكن أن يكون هناك فنانين فرديين قادرين على ممارسة حق التتبع بأنفسهم ولا يرغبون في القيام بذلك بشكل جماعي. وهذا هو الحال في العديد من الولايات القضائية، حيث تكون الإدارة الجماعية اختيارية وليست إلزامية. وفي مثل هذه الحالات، كما هو الشأن في فرنسا، يظل بإمكان منظمة الإدارة الجماعية تقديم معلومات ذات صلة بشأن عمليات إعادة البيع المؤهلة للفنانين من غير الأعضاء: انظر الجدول 19 أدناه. وفي حالات أخرى، على سبيل المثال، حيث تعتمد الإدارة الجماعية الموسعة كما هو الحال في أستراليا، قد يوجد حكم يقضي باختيار عدم المشاركة في الإدارة الجماعية فيما يتعلق بعمليات إعادة بيع محددة بناءً على تقديم إشعار في وقت مناسب: أو، كما هو الحال في نيوزيلندا، الأحكام التي تسمح بانخفاض مدفوعات مدفوعات من حق التتبع: انظر الجدول 19 أدناه.

9. ومن الوارد أن تعتمد الإدارة الجماعية لحق التتبع في بلد ما يعترف فيه بحق التتبع بموجب القانون ولكن مع عدم وجود حكم محدد يتعلق بالإدارة الجماعية، ومع ذلك فإن معظم البلدان التي لديها حق التتبع أتاحت أيضاً إمكانية عمل ذلك بصورة جماعية بدلاً من عدم التعرض لهذه المسألة. وعبارة أخرى، فرغم عدم وجود حاجة من المنظور التشريعي إلى النص على الإدارة الجماعية لحق التتبع، فإن التجربة العملية في تلك البلدان التي طبقت ذلك تبين أن شئياً من الاعتراف التشريعي بهذا قد يكون معينا على تنفيذ هذه الأنظمة. وأما المسألة الأخرى المتعلقة بما إذا كان ينبغي أن يكون ذلك إلزامياً أو اختيارياً أو موسعاً، فستظل مسألة يتعين على البلدان تحديدها، مع مراعاة تقاليد القانون وطبيعة أسواقها الفنية الخاصة. قد تساعد بعض الأمثلة من القوانين الوطنية في توضيح ذلك.

## الجدول 19 - أنماط تنفيذ مخططات حق التتبع الوطنية

التعليقات	النص	الصك الدولي، والقوانين الوطنية والإقليمية
<ul style="list-style-type: none"> <li>وفي حالة سن القوانين الوطنية في هذا الصدد، قد يذهب القليل منها إلى حد النص على أن تكون ممارسة حق التتبع مقصورة على المؤلف وحده؛ ومع ذلك، يحدد بعض هذه القوانين، مثل الحكم البرازيلي هنا، هذا الحق لكن دون تحديد إمكانية إدارته بصورة جماعية</li> <li>قد يكون من الصعب عملياً على المؤلف الفردي أن ينفذ حق التتبع الخاص به - ومن ثم، قد يمثل توفير شكل ما من أشكال الإدارة الجماعية الطريقة الفضلى للمضي قدماً؛ ولذلك قد يكون من المفيد أن يتم النص على ذلك صراحةً في أي قانون تنفيذه، بدلاً من تركه مطلقاً (انظر الحكمين التاليين).</li> </ul>	<p>للمؤلف الحق غير القابل للإلغاء وغير القابل للتصرف في الحصول على ما لا يقل عن خمسة في المائة من الزيادة في السعر التي يمكن التحقق منها في كل عملية إعادة بيع لمصنف في أو مخطوطة، سواء كانت أصلية، تم التصرف فيها.<sup>13</sup></p>	<p><u>لا يقرر القانون الوطني كيفية تنفيذ حق التتبع (البرازيل)</u></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تحصل جمعية بيلدوبوفسرات حق التتبع لجميع أصحاب الحقوق، وليس فقط أعضاء منظمة الإدارة الجماعية، الذين لا يمكنهم فعل ذلك من تلقاء أنفسهم.</li> <li>ولا يضع التشريع تعريفاً لوصف "العدد الكبير"، إلا أنه في الممارسة العملية تمثل جمعية بيلدوبوفسرات أكثر من 9,000 فنان تشكيلي في السويد فضلاً عن 15,000 فنان أجنبي: انظر أيضاً <a href="https://bildupphovsratt.se/english">https://bildupphovsratt.se/english</a></li> <li>وهذا أيضاً مثال على الإدارة الجماعية الموسعة.</li> </ul>	<p><b>المادة 26 p.</b> يحق فقط لأي منظمة تمثل عدداً كبيراً من مؤلفي المصنفات في المنطقة المعنية التي يتم استغلالها في السويد المطالبة بالمكافأة.<sup>14</sup></p>	<p><u>يمكن لمنظمة إدارة جماعية موسعة فقط تحصيل حق التتبع (السويد)</u></p>

<sup>13</sup> انظر، على سبيل المثال، المادة 38، البرازيل، قانون رقم 9610 الصادر 19 فبراير 1998 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة.

<sup>14</sup> قانون حق المؤلف السويدي، 1960، المادة 26p.

<p><u>يؤدي هذا إلى إسناد التحصيل والتوزيع إلى منظمة الإدارة الجماعية (جمعية التحصيل) التي يجب اعتمادها لهذا الغرض (انظر المزيد أدناه).</u></p> <p><u>الخيار الوحيد المتاح لصاحب حق التتبع هنا هو اختيار منظمة الإدارة الجماعية التي سيتم تفويضها: انظر أيضاً المناقشة الواردة في الفقرات 24 وما يليها والجدول 21 أدناه. وبخلاف ذلك، فإن صاحب حق التتبع ليس له رأي مباشر في الطريقة التي تدبر بها منظمة الإدارة الجماعية حق التتبع، على سبيل المثال ما إذا كان سيتعين تحصيله أم لا، ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه.</u></p>	<p>(1) قد لا تتم ممارسة حق التتبع إلا من خلال جمعية تحصيل.</p> <p>(2) إذا لم ينقل صاحب حق التتبع إدارة حقه إلى جمعية تحصيل، فإن جمعية التحصيل التي تدير حق المؤلف نيابةً عن الفنانين تعتبر مفوضة بإدارة حقه.</p> <p>(3) في حالة وجود أكثر من جمعية تحصيل، يحق للمالك اختيار أي منها يفوضها بذلك.</p> <p>(4) يتمتع المالك الذي تنطبق عليه الفقرة (2) بالحقوق والالتزامات ذاتها، فيما يتعلق بإدارة حقه، مثل المالكين الذين حولوا إدارة حقه إلى جمعية التحصيل المعنية.</p> <p>(5) لهذه الأغراض —</p> <p>(أ) "جمعية التحصيل" تعني جمعية أو منظمة أخرى يكمن هدفها الرئيسي، أو أحد أهدافها الرئيسية، في إدارة الحقوق نيابةً عن أكثر من فنان واحد؛</p> <p>(ب) إدارة حق التتبع هي تحصيل إتاوة إعادة البيع نيابةً عن صاحب الحق مقابل رسم ثابت أو نسبة من الإتاوة.<sup>15</sup></p>	<p><u>حكم أكثر تفصيلاً بشأن الإدارة الجماعية الإلزامية، حيث يوجد العديد من منظمات الإدارة الجماعية (المملكة المتحدة).</u></p>
---	---	---

<sup>15</sup> المملكة المتحدة، اللائحة التنفيذية بشأن حق التتبع، اللائحة التنفيذية 14.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص هذا على الإدارة الجماعية الموسعة لحق التتبع، مما يترك في النهاية خيار ترك هذا الأمر للإدارة الجماعية أو للمؤلف الفردي (على أساس الانسحاب)</li> <li>• ينص على حدود زمنية يتعين على صاحب حق التتبع أن يشير خلالها إلى أنه لا يرغب في بدء الإدارة الجماعية لحق التتبع الخاص به</li> <li>• يقتصر الانسحاب على عملية إعادة بيع خاصة، وليس عاماً على جميع عمليات إعادة البيع التي قد تحدث.</li> </ul>	<p>23 (1) ... ما لم</p> <p>(أ) صاحب حق إعادة البيع في إعادة البيع التجاري لعمل فني؛ أو</p> <p>(ب) إذا كان هناك أكثر من صاحب واحد لحق إعادة البيع في إعادة البيع التجاري لعمل فني - جميع أصحاب حق إعادة البيع في إعادة البيع التجاري للعمل الفني.</p> <p>يخطر صاحب حق التتبع جمعية التحصيل بشأن إعادة البيع التجاري للمصنف الفني بصورة كتابية، في غضون 21 يوماً بعد نشر إشعار إعادة البيع التجاري على موقع الويب لجمعية التحصيل، بأنه لا يجب أن تحصل جمعية التحصيل حق إعادة البيع، أو تنفذ إعادة البيع، بشأن إعادة البيع التجاري نيابةً عن صاحب أو أصحاب الحق.</p> <p>(2) يجب على جمعية التحصيل بذل قصارى جهدها لتحصيل ثمن إعادة البيع المستحق بموجب هذا القانون، وإذا لزم الأمر، إنفاذ أي حق إعادة البيع بموجب هذا القانون، بشأن إعادة البيع التجاري للمصنف الفني نيابةً عن صاحب أو أصحاب حق إعادة البيع.</p> <p>(3) لا تخضع جمعية التحصيل لتوجيهات من أي من صاحب أو أصحاب حق إعادة البيع في تحصيل إتاوة حق التتبع أو إنفاذ ذلك الحق.<sup>16</sup></p>	<p>الإدارة الجماعية الموسعة، مع الإدارة الفردية كوضع افتراضي (أستراليا).</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• من الناحية العملية، تدير جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) حقوق التتبع لجميع الفنانين تقريباً في فرنسا (مع بعض الاستثناءات النادرة مثل بيكاسو وماتيس).</li> <li>• فيما يتعلق بهذا، تعلق جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP): "إن قدرة الفنانين على إدارة حق التتبع الخاصة بهم تمثل تحديات أمام الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، حيث يجب عليهم التحقق من شرعية صاحب الحق. كانت هناك حالات يتصل فيها ورثة "وهميون" بالجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية. توفر الإدارة من خلال جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية عمليات تحقق مبسطة وأماناً إضافياً ونقطة اتصال وحيدة".<sup>19</sup></li> </ul>	<p>المادة 4 al 122-8 L: يجب على الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المشار إليها في الفقرة الأولى أن تزود المؤلف أو منظمة الإدارة الجماعية لحق التتبع بجميع المعلومات اللازمة لتصفية المبالغ المستحقة بموجب حق التتبع لمدة ثلاث سنوات من تاريخ البيع.<sup>17</sup></p> <p>المادة 7 al 122-R: يصدر الوزير المسؤول عن الثقافة، بموجب أمر، قائمة بمنظمات الإدارة الجماعية القادرة على إطلاع المستفيدين على حق التتبع، وعلى الأرجح، وبناءً على ذلك، يتم إبلاغها بمبيعات المصنفات الأصلية التصويرية أو التشكيلية وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 10-122.R.<sup>18</sup></p>	<p>الإدارة الجماعية الاختيارية (فرنسا)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يمنح هذا الأمر المؤلف خيار تعيين منظمة الإدارة الجماعية للعمل نيابة عنه، ولكن دون أن يصبح عضواً.</li> </ul>	<p>إذا لم يكن المؤلف عضواً في منظمة الإدارة الجماعية، فيجوز له تعيينها كوكيل لتحصيل حق التتبع.<sup>20</sup></p>	<p>الإدارة الجماعية الاختيارية (الجزائر)</p>



## دور منظمات الإدارة الجماعية

10. يترتب على الأمثلة الواردة في الجدول 19 أن عددا من بلدان برن التي تعترف بحق التتبع اعتمدت أيضا أشكالا من الإدارة الجماعية التي تمثل، في منظورها، الطريقة الأكثر عملية لإدارة هذا الحق وإنفاذه. ومع ذلك، يجب توضيح أن هناك اختلافات في هذه القوانين الوطنية فيما يتعلق بالطبيعة الإلزامية أو الموسعة أو الاختيارية لهذا الترتيب. وعلاوة على ذلك، يبقى خيار الاختصار على الإنفاذ الفردي قائما ولا يحول ذلك بأي شكل دون إبرام المؤلفين أنفسهم ترتيبات خاصة بهم للإدارة الجماعية، وإن كان من شأن ذلك أن يفتقر إلى مزيد من الاعتراف الرسمي أو التعزيز على المستوى التشريعي. ومن ثم، توجه الأقسام المتبقية من هذا الجزء من مجموعة الأدوات إلى الجوانب العملية للإدارة الجماعية لحق التتبع من خلال منظمة الإدارة الجماعية.

11. وفي هذا الصدد، يجب أن نضع في الاعتبار أن الويبو قد أنتجت مجموعة أدوات أخرى ومفصلة جداً عن منظمات الإدارة الجماعية بوجه عام: انظر مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية (مجموعة الأدوات): جسر بين أصحاب الحقوق والمستخدمين وثيقة العمل، 15 سبتمبر 2021 (يُشار إليها لاحقاً باسم مجموعة أدوات منظمة الإدارة الجماعية). يتم أيضاً تناول موضوع الإدارة الجماعية بوجه عام بإسهاب في الطبعة الثالثة للدكتور فيكتور من الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة.<sup>21</sup> ولذلك، ليس المقصود، في هذا الجزء، تكرار المعلومات التفصيلية والشاملة المتوفرة في هذه الوثائق، بخلاف المصطلحات العامة: سيتم وضع إشارات مرجعية مناسبة حيثما كان ذلك مناسباً للعديد من الأدوات والمبادئ التوجيهية الهامة الواردة في هذه الوثائق. وستكون الوثائق، لا سيما الواردة في مجموعة أدوات منظمة الإدارة الجماعية، قابلة للتطبيق بالمثل على منظمة الإدارة الجماعية التي تدير حق التتبع.<sup>22</sup> ولذلك، يهتم هذا الجزء في المقام الأول بالأمور الخاصة بحق التتبع.

12. وبناءً على ما تقدم، ينبغي أن نتذكر أن دور منظمة الإدارة الجماعية فيما يتعلق بإدارة حق التتبع يختلف بشكل كبير عن دور الترخيص التقليدي لمنظمات الإدارة الجماعية فيما يتعلق بحقوق المؤلفين الآخرين والحقوق المجاورة: فمنظمة الإدارة الجماعية المعنية بحق التتبع تهتم في المقام الأول بتحصيل حق التتبع وتوزيعه، إلى جانب دور مهم في الرصد والتحديد. ويقع التحصيل والسداد لحق التتبع بعد إعادة بيع المصنف المؤهل تجارياً أي أنه رجعي/الأثر وليس سابقاً كما هو الحال في كثير من الأحيان في أنشطة الترخيص الأخرى التي تقوم بها منظمات الإدارة الجماعية (قد يكون هذا الترخيص رجعي الأثر كذلك).

## تأسيس منظمة إدارة جماعية – في العموم

13. يمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة بموجب القوانين الوطنية، على سبيل المثال، من خلال أحكام تشريعية محددة في قانون حق المؤلف الوطني أو لائحة متعلقة بالإدارة الجماعية، أو بموجب القوانين العامة المتعلقة بإنشاء كيانات مؤسسية أو جمعيات أو تعاونيات. وتوجد أمثلة على النوع الأول في عدد من القوانين الوطنية، بما في ذلك الجزائر والبرازيل والمكسيك والمغرب وكوت ديفوار وتونس.<sup>23</sup> ويمكن العثور على أمثلة على النوع الثاني في البلدان التي لديها أنظمة قانون عام وقانون مدني على حد سواء. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، أنشئت منظمة إدارة جماعية (DACS) باعتبارها شركة محدودة بضمان، ومنظمة إدارة جماعية أخرى (ACS) باعتبارها شركة ذات مصلحة مجتمعية، حيث تطبق أنظمة تشريعية مختلفة قليلاً على كل فئة من الشركات بموجب تشريعات الشركات في المملكة المتحدة، وفي النرويج، أنشئت جمعية BONO بموجب قانون التعاونيات النرويجية، وفي الدانمرك، أنشئت جمعية VISDA بموجب قانون الجمعيات الدنماركي، وفي سلوفاكيا، أنشئت جمعية المؤلفين (LITA) باعتبارها "جمعية مدنية" بموجب القانون العام، وفي هولندا، أنشئت Pictoright باعتبارها منظمة غير ربحية، في حين في بلجيكا، ينص الحكم ذو الصلة في القانون الاقتصادي على وجوب اصطباغ منظمة الإدارة الجماعية بشخصية قانونية ومسؤولية محدودة: وفي الواقع، تُنشأ منظمات الإدارة الجماعية البلجيكية على شكل جمعيات تعاونية، وهو أنسب شكل قانوني من المنظور العملي. وقد يكون القانون الوطني لحق المؤلف أيضاً هو الذي يحدد دور وأهداف منظمة الإدارة الجماعية، بل ينص بعد ذلك على أنه يجب أن تكون هيئة تأسست بموجب القوانين العامة لذلك البلد المتعلق بالشركات والجمعيات وما إلى ذلك، كما هو الحال على سبيل المثال في فرنسا.<sup>24</sup>

<sup>16</sup> القسم التالي 23، قانون إتاوات حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009 (أستراليا). تنص أحكام أخرى من القانون على تعيين جمعية التحصيل وتلزم جمعية التحصيل بالنشر على موقعها الإلكتروني تفاصيل إعادة البيع التجاري للمصنفات الفنية التي تصبح على علم بها. وتمنح الجمعية مزيداً من الصلاحيات لجمع حق التتبع وإنفاذه.

<sup>17</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، المادة 4 al 122-8 L.

<sup>18</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، المادة 7-122 R.

<sup>19</sup> المعلومات مقدمة من جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (AGADP) في رسائل موجهة إلى المؤلف.

<sup>20</sup> انظر المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 05-358 الصادر 21 سبتمبر 2005 (المادة 5)

<sup>21</sup> منشور الويبو en-22-855، 2022

<sup>22</sup> يمكن العثور على المزيد من الإرشادات المفيدة بشأن إنشاء منظمات الإدارة الجماعية وتعزيزها وتشغيلها وحوكمتها في مجال الحقوق المجاورة في الويبو، منظمات الإدارة الجماعية - مجموعة الأدوات: الحقوق المجاورة، روبرت هويجر وجي جويل بالوي، فبراير 2016.

<sup>23</sup> مجموعة الأدوات لمنظمات الإدارة الجماعية في الفقرة 1.2.1.1.

<sup>24</sup> في فرنسا، تعد جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية جمعية مدنية تحكمها أحكام القانون الفرنسي العام (المواد 1832 وما بعدها، و1845 وما بعدها من القانون المدني، ولكن تخضع أيضاً لأحكام محددة من قانون الملكية الفكرية (المواد 1-321 L وما بعدها).

14. كما ذكر أعلاه، لا يوجد نص تنظيمي أوجد يمكن وضعه في هذا الشأن، بل يعمل كل بلد ضمن إطاره القانوني والاقتصادي والثقافي العام. بالإضافة إلى ذلك، قد تُدمج أيضاً إدارة حق التتبع في عمليات منظمة إدارة جماعية قائمة بالفعل تدير حقوقاً أخرى من النوع التقليدي: راجع أيضاً المناقشة الواردة في الفقرات 16 وما بعدها أدناه. وبغض النظر عن كيفية إنشاء منظمة إدارة جماعية، فإن السمة المشتركة لتلك المنظمات العاملة حالياً في البلدان الأعضاء في اتحاد برن هي أن الغرض الأساسي لها هو العمل لصالح أعضائها بشكل جماعي، أي أصحاب الحقوق. ويترتب على ذلك نتائج مهمة منها، على سبيل المثال، فكرة أنه يجب أن تكون إدارة منظمة الإدارة الجماعية مسؤولة بشكل واضح أمام أعضائها،<sup>25</sup> إن لم تكن خاضعة لرقابتهم؛ وينبغي أن تكون عملياتها شفافة لكل من أعضائها والجمهور الأوسع؛ ويجب إدارة توزيعات العائدات للأعضاء بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب؛ وقد يكون من المناسب مراعاة الأهداف الاجتماعية والثقافية الأوسع التي تعزز الوعي ودعم الحقوق التي تديرها المنظمة (في هذه الحالة، حق التتبع)؛ وأنه يجب خفض تكاليف الإدارة إلى الحد الأدنى المقبول. بالإضافة إلى ذلك، تُنظم هذه المنظمات عادةً (ولكن ليس بالضرورة) على أساس غير ربحي: يركز هذا الشرط على ضمان وتعزيز الفائدة الجماعية لأعضائها.

15. وفي حالة منظمات الإدارة الجماعية بشكل عام، يرد تناول هذه المسائل بتفصيل كبير في مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية: الأجزاء 2-5. وسيرد مناقشة المسائل الأكثر تحديداً التي تظهر في حالة منظمة إدارة جماعية معنية بحق التتبع في الأقسام التالية.

## منظمات الإدارة الجماعية ذات مستودعات مصنفات متعددة وفردية

16. رغم أنه لا يوجد سبب يمنع إنشاء منظمة إدارة جماعية منفصلة لإدارة حق التتبع، يبدو أنه لا يوجد سوى بلدين عضوين في اتحاد برن ينطبق عليهما هذا الأمر حالياً (الجمهورية التشيكية<sup>26</sup> والمملكة المتحدة<sup>27</sup>). عملياً، تُوكل عادة إدارة حق التتبع إلى منظمات إدارة جماعية قائمة بالفعل تتولى إدارة حقوق استثنائية أخرى، مثل حقوق النسخ والنقل إلى الجمهور. وفي العادة، تقتصر اهتمامات مثل هذه المنظمات على الفنون البصرية فقط، وليس الأنواع الأخرى من المصنفات مثل المصنفات الأدبية والموسيقية. وتوجد أمثلة لمثل هذه المنظمات في المملكة المتحدة (جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين وجمعية تحصيل الإتاوات للفنانين)، وفرنسا (جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية)، وألمانيا (جمعية Bild Kunst)، والنمسا (جمعية Bildrecht)، وهنغاريا (جمعية الإدارة المشتركة لمبدعي الفنون البصرية)، والنرويج (جمعية BONO)، ورومانيا (جمعية VISARTA)، وهولندا (جمعية Pictoright)، وفنلندا (جمعية KUVASTO). وعلى الرغم من ذلك، وفي بعض الحالات، تتولى منظمة إدارة جماعية تدير حقوقاً متعلقة بأنواع أخرى من المصنفات إدارة حقوق إعادة البيع، على سبيل المثال أستراليا (وكالة حق المؤلف) حيث تم لاحقاً دمج تأسيس منظمة إدارة جماعية للفنون البصرية (Viscopy) في التسهيلات في وكالة حق المؤلف التي أنشئت في البداية لغرض إدارة حقوق الاستنساخ للنسخ الضوئي في المؤسسات التعليمية. مجدداً، في لاتفيا، تعد وكالة الاستشارات والاتصالات المعنية بحق المؤلف/رابطة المؤلفين اللاتفيين منظمة ذات مستودعات مصنفات متعددة، حيث تدير حقوق أصحاب حقوق المصنفات الموسيقية والأدبية والدرامية والبصرية، وتشكل إدارة حق التتبع جزءاً بسيطاً فقط من أنشطتها في إدارة حق المؤلف. وينطبق الأمر ذاته في إيطاليا مع الجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين.

17. يمكن وصف مزايا إضافة حق التتبع إلى منظمة إدارة جماعية قائمة، لا سيما تلك التي تهتم بفناني المصنفات البصرية، ببساطة:

- أ. يمكن نشر البنية التحتية الحالية لجمع الأموال وتوزيعها بسهولة في عمليات جمع حق التتبع وتوزيعها.
- ب. يمكن عادةً نشر الموظفين ذوي الخبرة في مجال الفنون البصرية بشكل أسرع فيما يتعلق بإدارة حق التتبع.
- ج. يمكن تمثيل مصالح فناني المصنفات البصرية بشكل عام في منظمة إدارة جماعية تدير مجموعة حقوق فناني المصنفات البصرية، بدلاً من التركيز على حق واحد فقط، على سبيل المثال، حق التتبع. علاوة على ذلك، سيكون حق التتبع ذي صلة محتملة بمعظم فئات فناني المصنفات البصرية، إن لم يكن جميعهم، بمثابة مكمل مفيد لمصادر دخلهم الحالية.
- د. قد يكون حجم سوق إعادة بيع المصنفات الفنية في بلد معين غير كافٍ لدعم عمليات منظمة إدارة جماعية مخصصة لحق واحد فقط مثل حق التتبع. في البلدان الأصغر، قد يكون من المجدي اقتصادياً أن تكون هناك منظمة إدارة جماعية

<sup>25</sup> من حيث تقديم تقارير بشكل منتظم إلى الأعضاء بشأن عملياتها.

<sup>26</sup> منظمة الإدارة الجماعية محل الحديث هي GESTOR، في حين تتولى إدارة الحقوق الأخرى المتعلقة بالفنون البصرية في الجمهورية التشيكية منظمة OOAS. ويظهر أنه في السابق كانت هناك منظمة إدارة جماعية واحدة تدير حق التتبع في الاتحاد الروسي (جمعية أصحاب الحقوق لحماية وإدارة الحقوق في مجال الفنون البصرية).

<sup>27</sup> أنشئت جمعية تحصيل الإتاوات للفنانين (ACS) لهذا الغرض تحديداً عام 2006: انظر أيضاً <https://artistscollectingsociety.org/about-ac/>. أما منظمة الإدارة الجماعية الأخرى (جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS)) فهي تدير حقوقاً أخرى لفناني المصنفات البصرية علاوة على حق التتبع.

واحدة تغطي مستودعات مصنفات متعددة، ومنها المصنفات الأخرى غير مصنفات فناني المصنفات البصرية. تختلف الظروف في كل بلد، ويجب مراعاة ذلك إلى جانب الظروف المتعلقة بالمتطلبات القانونية.

18. من ناحية أخرى، قد ينطوي دمج إدارة حق التتبع في منظمة إدارة جماعية قائمة بالفعل تدير مجموعة واسعة من الحقوق تتجاوز حقوق فناني المصنفات البصرية على سلبيات حتى لو كان هناك وفورات واضحة في الحجم وأوجه كفاءة قد تنشأ خلافاً لذلك. وفي مثل هذا النوع من منظمات الإدارة الجماعية، قد يتم تأجيل مصالح فناني المصنفات البصرية لصالح أصحاب الحقوق الآخرين، لا سيما إذا كانوا يحققون المزيد من الإتاوات التي يسهل جمعها. وبناءً على ذلك، عندما تدير منظمة إدارة جماعية مجموعة من الحقوق، سواء بصرية أو غير بصرية، فقد ينشأ "تسلسل اهتمامات"، ومن الضروري التأكد من أن اللوائح الداخلية لمنظمة الإدارة الجماعية تمنح فناني المصنفات البصرية تمثيلاً مناسباً لضمان تمثيل مصالحهم بشكل صحيح. ويمكن أن تتعامل هذه اللوائح، على سبيل المثال، مع مسائل مثل صلاحيات التصويت داخل منظمة الإدارة الجماعية وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، على الرغم من أن هذا قد يظل يضع فناني المصنفات البصرية في وضع غير مؤاتٍ في حالة وجود مجموعات أخرى أكبر من أصحاب الحقوق المعنيين. على الرغم من ذلك، فإن مزايا وجود منظمة إدارة جماعية متخصصة أكثر تتعامل فقط مع فناني المصنفات البصرية، ومنها حق التتبع، تعدّ كبيرة، حيث يسمح ذلك بالتركيز بشكل أكبر على تخصيص الأموال والمشاركة الجماعية في الأهداف المشتركة وتقديم المساعدة الاجتماعية لفناني المصنفات البصرية (كما هو الحال في فرنسا، حيث يُخصص جزء من حق التتبع غير الموزع لمنظمة عامة تدير صناديق تقاعد الفنانين (IRCEC)).

## عمليات مراقبة الشؤون الداخلية والخارجية

19. تنص القوانين الوطنية عادةً على أن مراقبة أنشطة أي منظمة إدارة جماعية ستتم بطريقتين. تكمن الطريقة الأولى في القواعد الداخلية أو الأنظمة الأساسية لمنظمة الإدارة الجماعية التي تحدد حوكمة منظمة الإدارة الجماعية ومسؤولياتها أمام أعضائها. وستحتاج إلى الامتثال لأحكام القانون الوطني المتعلقة بهذه الأنواع من الكيانات، على سبيل المثال، القوانين الوطنية المتعلقة بالشركات أو الجمعيات، وما إلى ذلك. وعادة ما تتضمن أحكاماً لمجلس إدارة واجتماعات الأعضاء ومتطلبات مالية وإعداد التقارير بنفس طريقة الكيانات الأخرى في المجال الاقتصادي الأوسع، بل أيضاً ملخصاً لدور منظمة الإدارة الجماعية ووظيفتها، وشرحاً لكل فئة من أصحاب الحقوق والحقوق التي تمثلها. وتتناول مجموعة أدوات الويبو لمنظمات الإدارة الجماعية هذه الأمور بتفصيل كبير: راجع الجزء 5.

20. سيظهر مستوى ثانٍ من عمليات المراقبة عادةً أيضاً من خلال تراكم اللوائح الخارجية على المستوى الوطني والموجهة تحديداً للاعتراف بالكيان بصفته منظمة إدارة جماعية وعملياته. يمكن أن تكون عمليات المراقبة هذه من أنواع مختلفة: أحكام تشريعية تحدد متطلبات الاعتراف بمنظمة الإدارة الجماعية، بالإضافة إلى وظيفة مراقبة مستمرة تقوم بها جهة تنظيم خارجية، مثل الوزير المختص أو القسم أو أي وكالة حكومية أخرى. ويتضح إذن أن هناك علاقة تكافلية بين عمليات المراقبة الداخلية والخارجية التي تنطبق على منظمة إدارة جماعية، وذلك بأن ما يحدث داخلياً داخل المنظمة، والذي يخضع لسيطرة أعضائها، يجب أن يتم وفقاً للمعايير التي يحددها القانون الأوسع وأي جهة تنظيمية خارجية.

21. على سبيل المثال، يوجد في الاتحاد الأوروبي توجيه (التوجيه 2014/26/EU) يتناول بالتفصيل منظمات الإدارة الجماعية، حيث يغطي أموراً مثل أهدافها وعضويتها وتمثيل الأعضاء وإدارتها والشفافية وإعداد التقارير والتزامات المستخدمين والشكاوى وحل النزاعات. وينعكس هذا التوجيه بعد ذلك في اللوائح المقابلة على المستوى الوطني في الدول الأعضاء التي اختارت الإدارة الجماعية لحق التتبع (معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن ليس جميعها). ومن الأمثلة النموذجية على ذلك هنغاريا التي اعتمدت قانوناً تنفيذياً في عام 2016 (القانون الثالث والتسعون لعام 2016): في هذه المرحلة، كان على جمعية الإدارة المشتركة لمبدعي الفنون البصرية (وجميع منظمات الإدارة الجماعية الأخرى العاملة في هنغاريا) تعديل أنظمتها الأساسية وقواعدها الداخلية الأخرى للامتثال لقانون 2016. مرة أخرى، في المملكة المتحدة، التي لم تعد عضواً في الاتحاد الأوروبي، لا تزال لائحته التنفيذية (الإدارة الجماعية لحق المؤلف (توجيه الاتحاد الأوروبي) 2016) سارية على منظمات الإدارة الجماعية في ذلك البلد. وثمة دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، وهي النمسا، لديها هيئة خاصة بها ترأب أعمال منظمات الإدارة الجماعية، بما في ذلك منح تراخيص التشغيل والحقوق التي يُسمح لها بإدارتها.

22. بالإضافة إلى هذه الضوابط التشريعية المحددة، كما ذكرنا أعلاه، عادةً ما يجري الوزير أو الإدارة الحكومية أو الوكالة ذات الصلة مزيد من المراقبة لعمليات منظمات الإدارة الجماعية. وفي إيطاليا على سبيل المثال، تخضع الجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين للرقابة المشتركة من قبل وزارة الثقافة ورئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد والمالية في بعض المجالات. بالمعنى، ينطبق الأمر نفسه على جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية في فرنسا، والتي تخضع لرقابة وزارة الثقافة وكذلك ديوان المحاسبة منذ عام 2000. وقد يكون لمكاتب التدقيق الوطني دور محتمل أيضاً هنا، كما هو الحال في هنغاريا وإستونيا. وفي أستراليا، يلزم تقديم التقرير السنوي لمنظمة الإدارة الجماعية إلى البرلمان كل عام. ويتوفر تجديد تراخيص منظمات الإدارة الجماعية لإدارة حق التتبع بشكل منتظم أيضاً: على سبيل المثال، كل خمس سنوات، كما هو الحال في الدانمرك وأستراليا.

23. وبشكل عام، تستفيد منظمات الإدارة الجماعية الوطنية أيضاً من "مراجعة الأقران" من خلال عضويتها ومشاركتها في أنشطة الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين، وهو المنظمة الدولية "الرئيسية" المعنية بمنظمات الإدارة الجماعية. يرد في الجدول 20 بعض الأحكام النموذجية من القوانين الوطنية.

الجدول 20 - تعيين أو اعتماد منظمات الإدارة الجماعية

البلد	الحكم التشريعي	التعليقات
أستراليا <sup>28</sup>	<p>35 تعيين جمعية التحصيل</p> <p>(1) يجوز للهيئة أن تتقدم بطلب إلى الوزير لتعيينها بصفقتها جمعية تحصيل.</p> <p>(2) بعد استلام الطلب، يجب على الوزير القيام بأحد الإجراءات التالية:</p> <p>(أ) تعيين الهيئة لتكون جمعية التحصيل، وذلك بموجب إخطار يُنشر في الجريدة الرسمية، لمدة لا تتجاوز 5 سنوات تُحدد في الإخطار.</p> <p>(ب) رفض تعيين الهيئة لتكون جمعية التحصيل.</p> <p>(3) لا يجوز تعيين أكثر من هيئة باعتبارها جمعية تحصيل في آن واحد. لا يجوز تعيين هيئة لتكون جمعية تحصيل في حين يتم تعيين هيئة أخرى لتكون جمعية التحصيل.</p> <p>(4) لا يجوز للوزير أن يعين هيئة لتكون جمعية التحصيل إلا إذا استوفت الشروط التالية:</p> <p>(أ) أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة بضمان ومسجلة وفقاً لقانون الشركات لعام 2001؛</p> <p>(ب) وأن يحق لجميع أصحاب حقوق التتبع أن يصبحوا أعضاء فيها؛</p> <p>(ج) وأن تمنع قواعدها توزيع الأرباح على أعضائها ؛</p> <p>(د) وأن تتضمن قواعدها أحكاماً من النوع الذي يحدده الوزير بموجب صك تشريعي، وهي أحكام ضرورية لضمان حماية مصالح أصحاب حقوق التتبع أو وكلائهم بشكل كاف، بما في ذلك، على وجه الخصوص، أحكام بشأن:</p> <p>"1" تحصيل المبالغ الخاصة بحق التتبع؛</p> <p>"2" وتوزيع المبالغ التي تحصل عليها الجمعية؛</p> <p>"3" واحتفاظ الجمعية بمبالغ على سبيل الوديعة لأصحاب حق التتبع الذين ليسوا أعضاء فيها ؛</p> <p>"4" ونفاذ أصحاب حق التتبع ووكلائهم إلى سجلات الجمعية.</p>	<p>هذه هي المقررات التشريعية التي تصف شروط تعيين جمعية التحصيل بموجب القانون. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الأسترالية شروط عرض غير رسمية للكيانات التي تلتزم التعيين، وكانت هذه أكثر تفصيلاً من تلك التي في التشريع، حيث شملت أموراً مثل الطريقة التي ستحدد بها الجمعية أصحاب الحقوق والمصنفات المؤهلة، واستراتيجيات النقل، وتوقيت دفع الإتاوات، وما إلى ذلك.</p>
فرنسا <sup>29</sup>	<p>"1". يصدر الوزير المسؤول عن الثقافة، بموجب أمر، قائمة بمنظمات الإدارة الجماعية القادرة على إطلاع المستفيدين على حق التتبع، وعلى الأرجح، وبناءً على ذلك، يتم إبلاغها بمبيعات المصنفات الأصلية التصويرية أو التشكيلية وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة R.122-10.</p> <p>"2". لإدراج منظمة إدارة جماعية في القائمة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة، يتعين عليها تقديم ما يلي لدعم طلبها:</p> <p>1 إثبات تنوع أعضائها وعدد أصحاب الحقوق؛</p> <p>تبرير أهلية مديريها وموظفيها التنفيذيين، حسب تقييم يعتمد على خبرتهم المهنية في قطاع الفنون التصويرية أو التشكيلية أو إدارة المنظمات المهنية؛</p>	<p>تتضمن هذه القائمة مجموعة كبيرة من العوامل التي يجب مراعاتها.</p>

<sup>28</sup> قانون حق التتبع لقناني المصنفات البصرية لعام 2009، المادة 35.

<sup>29</sup> المادة R122-7 من قانون الملكية الفكرية.

	<p>3 تقديم جميع المعلومات المتعلقة بتنظيمها الإداري وظروف تركيباتها ومعدات وقدرتها على إطلاع المستفيدين على حق التمتع، بما في ذلك في الخارج.</p> <p>تُشطب من القائمة بأمر الوزير المسؤول عن الثقافة أي منظمة تطلب ذلك أو أي شركة لا تلبى المتطلبات بشرط منحها الفرصة لتقديم ملاحظاتها في غضون شهرين، بالإضافة إلى الشروط التي يخضع لها التسجيل في القائمة.</p> <p>"3". تُنشر أوامر الوزير المسؤول عن الثقافة المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.</p>	
<p>يعدّ هذا التشريع الجديد مفضلاً بشكل خاص حول صفات إدارة منظمة الإدارة الجماعية، وإدارتها، وحاجة عملها لصالح أصحاب الحقوق، مع إشارة خاصة إلى مصلحة فناني أصحاب الأرض.</p>	<p><b>22 يجوز للوزير أن يعين جهة مختصة بالحصول</b></p> <p>(1) يجب أن يكون هناك دائماً شخصاً يعينه الوزير بمثابة وكالة تحصيل.</p> <p>(2) يجوز للوزير، بناء على إخطار يُنشر في الجريدة الرسمية، تعيين وكالة تحصيل بموجب هذا القانون.</p> <p>(3) قبل تعيين أي شخص باعتباره وكالة تحصيل، يجب على الوزير (أ) التأكد من امتلاك المُعين المعرفة والمهارات والخبرة المناسبة لأداء وظائف وكالة التحصيل بموجب هذا القانون</p> <p>(ب) النظر في أي أمور أخرى محددة في اللوائح، أو التأكد منها.</p> <p>(4) تظل وكالة التحصيل قائمة بالمهام المنوطة بها للمدة المحددة في الإخطار، إلا في حالة إلغاء التعيين في وقت سابق (انظر المادة 23).</p> <p>...</p> <p>(6) تخضع وكالة التحصيل لقانون أمين المظالم لعام 1975، وقانون المعلومات الرسمية لعام 1982، وقانون السجلات العامة لعام 2005 فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها بموجب هذا القانون.</p> <p><b>23 يجوز للوزير إلغاء التعيين</b></p> <p>(1) يجوز للوزير، بناء على إخطار يُنشر في الجريدة الرسمية، إلغاء تعيين وكالة التحصيل —</p> <p>(أ) إذا رأى الوزير أن وكالة التحصيل قد أخلت بأي من بنود أو شروط التعيين، أو لم تُنفذ واجباتها أو مهامها بموجب هذا القانون على نحو مرضي.</p> <p>(ب) إذا طلبت وكالة التحصيل منه ذلك.</p> <p>(2) على الوزير إخطار وكالة التحصيل إخطاراً معقولاً بشأن الإلغاء بموجب الفقرة الفرعية (1) (أ).</p> <p><b>24 وظيفة ومهام وعمل وكالة التحصيل</b></p> <p>(1) تكمن وظيفة وكالة التحصيل في تحصيل إتاوات حق التمتع وتوزيعها لأصحاب الحقوق.</p> <p>(2) يجب على وكالة التحصيل —</p> <p>(أ) الامتثال لقواعد التشغيل المنصوص عليها في اللوائح،</p> <p>(ب) والعمل بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة ومهذبة،</p> <p>(ج) والعمل لصالح أصحاب الحقوق،</p> <p>(د) عند أداء وظائفها ومهامها، —</p> <p>"1" الاعتراف بدور أصحاب الأرض واحترامه، وتقديم الدعم المناسب ثقافياً لفناني أصحاب الأرض؛</p> <p>"2" واحتضان جميع الشعوب في نيوزيلندا والاعتراف باحتياجاتها المختلفة.</p> <p>(3) يجوز للوائح تحديد قواعد عمل وكالة التحصيل، ومنها القواعد المتعلقة بأي من الأمور التالية أو جميعها:</p> <p>(أ) كيفية تحصيل إتاوات حق التمتع، والاحتفاظ بها، وتوزيعها.</p>	<p>نيوزيلندا<sup>30</sup></p>

<sup>30</sup> قانون حق التمتع لفناني المصنفات البصرية لعام 2023. انظر أيضاً اللائحة التنظيمية لحق إعادة البيع فيما يتعلق بالفنانين التشكيليين لعام 2024.

	<p>(ب) كيفية استخدام أو إدارة إتاوات حق التتبع التي لم يتم توزيعها (على سبيل المثال، عندما يرفض أصحاب الحقوق الدفع أو لا يمكن العثور عليهم).</p> <p>(ج) كيفية تمثيل أصحاب الحقوق في إدارة وكالة التحصيل.</p> <p>(د) كيفية الكشف عن السجلات المالية.</p> <p>(هـ) كيفية جمع المعلومات المتعلقة بحقوق التتبع والاحتفاظ بها.</p> <p>(و) السجلات التي يجب حفظها وكيفية حفظها وإتاحتها.</p> <p>(ز) أي مسألة أخرى تتعلق بدور وكالة التحصيل بموجب هذا القانون.</p> <p>(4) يجوز للوائح أن تنص على أن تقوم وكالة التحصيل بإنشاء سجل لأصحاب الحقوق والحفاظ عليه.</p>	
--	---	--

## الأساس القانوني الذي تدير بموجبه منظمات الإدارة الجماعية حق التتبع - مسألة التفويضات

24. يختلف الأساس القانوني الذي تدير بموجبه منظمة إدارة جماعية حق التتبع بشكل ملحوظ من بلد إلى آخر. بشكل عام، ومع ذلك، فإن العلاقة بين صاحب الحق ومنظمة الإدارة الجماعية هي علاقة وكالة، حيث تعمل منظمة الإدارة الجماعية بصفتها وسيطاً مخولاً بتحصيل إتاوات حق التتبع وتوزيعها نيابة عن أصحاب الحقوق، بدلاً من كونها متنازلاً إليها أو مرخص لها بالحق كما هو الحال مع الحقوق الاستثنائية الأخرى التي تُدار بشكل جماعي (في الواقع، سيتعارض أي نقل لحق التتبع مع شرط عدم التصرف بموجب المادة 14 (ثالثاً/1) من اتفاقية برن). ويبرز هذا الطابع الخاص لحق التتبع، حيث يُصاغ على أنه حق في "مصلحة" أو إتاوة - أي التزام دين - ينتج عن معاملة معينة - أي إعادة البيع - لا عن ترخيص استخدام معين لمصنف محمي بحق المؤلف والذي قد يكون مستمراً (ومستقبلياً) كما يحدث عادةً في حالة حقوق النسخ والأداء والنقل الاستثنائية. كما هو مذكور أعلاه، تترك المادة 14 (ثالثاً/3) من اتفاقية برن الحرية للدول الأعضاء لتحديد كيفية تحصيل المبالغ المستحقة بموجب حق التتبع، مما يسمح بمزيد من الحرية بشأن كيفية تعامل القوانين الوطنية مع هذه المسألة، على سبيل المثال، بموجب مخطط الإدارة الجماعية أو أحد أشكاله المختلفة.

25. في كثير من الحالات، فإن الممارسة في التشريعات الوطنية التي تعترف بحق التتبع هي أن تنص كذلك على إمكانية إدارة هذا الحق بشكل جماعي، أي من قبل منظمة إدارة جماعية معتمدة أو مصرح لها، بدلاً من الإدارة الفردية. لكن، كما رأينا، قد تكون هناك اختلافات جوهرية هنا فيما يتعلق بنطاق اختصاص منظمة الإدارة الجماعية.

26. ثمة نهج متبع في المملكة المتحدة يقصر ممارسة هذا الحق على منظمة إدارة جماعية.<sup>31</sup> وعليه، يمكن لصاحب حق التتبع (فنان المصنفات البصرية أو ورثته) أن يمنح "تفويضاً" لمنظمة الإدارة الجماعية للعمل نيابة عنه، أو بمعنى آخر، بصفتها وكيلًا عن صاحب الحق. فالتفويض المطلوب من أصحاب الحقوق في حالة جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين والتي تعد إحدى منظمات الإدارة الجماعية النشطة في المملكة المتحدة هو كما يلي:

### التفويض

يخوّل الفنان بموجبه جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين حصرياً إدارة حق التتبع المعدّل أو المتغير من وقت لآخر، وأي حق مماثل في أي جزء من العالم فيما يتعلق بالمصنفات الفنية التي أبدعها الفنان (سواء منفرداً أو بالاشتراك مع فنان آخر).

27. ومن بين أمور أخرى، والأهم من ذلك، يخوّل هذا التفويض منظمة الإدارة الجماعية اتخاذ أي خطوات ضرورية لإنفاذ دفع أي حقوق تتبع مستحقة، حيث تقف المنظمة الآن على نفس المستوى القانوني مثل صاحب الحق المؤهل. وهذا بالإضافة إلى أي حقوق قانونية أخرى قد تُمنح لمنظمة الإدارة الجماعية بموجب القانون البريطاني، مثل الحق في طلب معلومات حول عمليات إعادة البيع من جهات متخصصة في سوق المصنفات الفنية: راجع الجدول 23 أدناه. وفي حال لم ينقل صاحب الحق إدارة حق التتبع الخاصة به إلى منظمة إدارة جماعية، فإن المنظمة تعدّ "مفوضة" بإدارة هذا الحق بالنيابة عن صاحب الحق.<sup>32</sup> بعبارة عامة، إذن، يمكن وصف مخطط المملكة المتحدة كمثال على الإدارة الجماعية الإلزامية بمعنى أنه لا يمكن ممارسة حق التتبع إلا من خلال منظمة إدارة جماعية، والتي يجوز لها إدارة حق التتبع لصاحب الحق بغض النظر عما إذا كانت قد تلقت تفويضاً من صاحب الحق للقيام بذلك. ومع ذلك، كما هو مذكور أعلاه في الجدول 19، إذا كان هناك أكثر من منظمة إدارة جماعية، يجوز لأصحاب الحقوق في المملكة المتحدة أن يقرروا أي منظمة إدارة جماعية مفوضة بذلك: انظر اللائحة 14(3) (يوجد في المملكة المتحدة منظماتان نشطتان للإدارة الجماعية: جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) وجمعية تحصيل الإتاوات للفنانين (ACS)).

<sup>31</sup> اللائحة 14(1) من لوائح حق التتبع لعام 2006، المبينة في الجدول 19 أعلاه.

<sup>32</sup> اللائحة 14(2) من لوائح حق التتبع لعام 2006. وللإطلاع على النص الكامل لهذه اللائحة، انظر الجدول 19 أعلاه.

28. وينطبق موقف مماثل في المجر حيث يخضع حق التتبع للإدارة الجماعية الإلزامية، ولكن مع "تأثير ممتد". وبالتالي، فإن منظمة الإدارة الجماعية المعتمدة، HUNGART، قد تتلقى تفويضاً محدداً من أعضائها أو أصحاب الحقوق، ولكنها مخولة بموجب القانون المجري بالمتابعة دون تفويض لتقديم خدمات الإدارة الجماعية لجميع أصحاب الحقوق المجريين والأجانب الذين لا يمكنهم اختيار عدم المشاركة في ذلك.<sup>33</sup> تُطبق الإدارة الجماعية الإلزامية أيضاً في إيطاليا، مع عدم السماح بالانسحاب: يتم تحصيل حق التتبع للأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء.<sup>34</sup> وبالمثل توجد الإدارة الجماعية الإلزامية لحق التتبع في عدد من الدول الأعضاء الأخرى في المفوضية الأوروبية، بما في ذلك إسبانيا وبلجيكا والجمهورية التشيكية والدانمرك وفنلندا ولاتفيا ورومانيا وسلوفاكيا والسويد.<sup>35</sup>

29. هناك نهج بديل يُطبق في أستراليا حيث يُطلب من منظمة الإدارة الجماعية المعتمدة (وكالة حق المؤلف) بموجب القانون تحصيل حق التتبع على عمليات إعادة البيع المبلغ عنها (فيما يتعلق بذلك، انظر الجدول 21 أدناه)، ولكن يمكن لصاحب الحق الفردي أن يعطي إخطاراً قبل 21 يوماً بعدم تحصيل أو إنفاذ دفعة معينة ويجوز له بعد ذلك تحصيل حقوق السداد بنفسه (انظر الجدول 19 أعلاه). يمكن لأصحاب الحقوق تسجيل بياناتهم لدى منظمة الإدارة الجماعية أو أن يصبحوا أعضاء فيها، ولكن في كلتا الحالتين لا تتبع سلطة المنظمة في إدارة حق التتبع من تفويض صريح أو سلطة من صاحب الحق بل من السلطات الممنوحة للمنظمة بموجب التشريعات ذات الصلة، على الرغم من أنها تشير إلى أن المنظمة تتصرف فقط نيابة عن صاحب (أصحاب) الحق.

30. في قانون حق التتبع النيوزيلندي الذي تم سنه مؤخراً، تم اعتماد نهج مختلف قليلاً: وكالة التحصيل المقترحة هي الكيان الوحيد الذي يحق له المطالبة بمدفوعات حق التتبع وتحصيلها، إلى جانب مراعاة الالتزام بحساب هذه المدفوعات لأصحاب الحقوق بعد خصم التكاليف الإدارية. ومع ذلك، يجوز للأخير أن يرفض قبول المدفوعات ولكن لا يمكنه بعد ذلك إنفاذها بشكل فردي: انظر الأحكام ذات الصلة في الجدول 21 أدناه. وينطبق الأمر نفسه على الوضع في الدانمرك: انظر أدناه.

31. في البلدان المذكورة أعلاه، تُستمد السلطة الممنوحة لمنظمة الإدارة الجماعية بشكل أساسي من الأحكام التشريعية التي تخولها التصرف نيابةً عن أصحاب الحقوق. أما في البلدان التي لديها خطط إدارة جماعية طوعية، فإن هذه السلطة ستعتمد بشكل مباشر على تفويض صريح يمنحه أعضاؤها لمنظمة الإدارة الجماعية التي لا يمكنها التصرف إلا نيابةً عن أصحاب الحقوق الأعضاء وليس نيابةً عن غير الأعضاء، في حالة عدم وجود حكم ما في القانون الوطني يسمح بالإدارة الجماعية الموسعة. وهذا هو الحال في بلدان مثل ألمانيا وهولندا وفرنسا حيث توجد منظمات إدارة جماعية معترف بها في مجال الفنون البصرية. في هذه البلدان، في حين أن التفويضات المطلوبة من الأعضاء تشمل حق التتبع مع الحقوق الأخرى التي تديرها منظمة الإدارة الجماعية، إلا أنه لا يوجد تفويض معتبر أو أي تمثيل معتبر آخر ينطبق على غير الأعضاء. قد تختلف أيضاً التفويضات الفردية التي يمنحها الأعضاء من حق إلى آخر: انظر، على سبيل المثال، التفويضات الواسعة فيما يتعلق بجميع الحقوق في المصنفات الفنية البصرية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية التي تُطلب من أعضاء جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (فرنسا) و Bild Kunst (ألمانيا: انظر الجدول أدناه). وهناك مثال آخر تقدمه الجمعية العامة للمؤلفين في أوروغواي، وهي واحدة من أقدم منظمات الإدارة الجماعية في هذا المجال، حيث يصبح فنانون المصنفات البصرية أعضاء في منظمة الإدارة الجماعية من خلال التوقيع على تفويض لتمثيلهم قانونياً لجميع حقوق المؤلف التي أنتجوها والمنصوص عليها في قانون حق المؤلف في أوروغواي، بما في ذلك حق التتبع. وبالتالي، فإن سلطة منظمات الإدارة الجماعية هذه في إنفاذ حق التتبع، على سبيل المثال، من خلال إجراءات المحكمة، ستكون مستمدة من شروط التفويض الذي حصلت عليه من أعضائها ولن تكون قابلة للتطبيق فيما يتعلق بغير الأعضاء. ومع ذلك، عادةً ما تستفيد منظمات الإدارة الجماعية هذه أيضاً من الصلاحيات الإضافية الممنوحة لها بموجب قوانينها الوطنية، على سبيل المثال، السلطة الحاسمة لطلب معلومات حول عمليات إعادة البيع من جهات متخصصة في سوق المصنفات الفنية: انظر المزيد في الجدول 23 أدناه، بالإضافة إلى التزامات أخرى للتواصل مع أصحاب الحقوق المؤهلين من غير الأعضاء حيثما يكون لدى منظمة الإدارة الجماعية معرفة بعمليات إعادة البيع المؤهلة، كما في حالة جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية على سبيل المثال.

#### الجدول 21 – الأسس القانونية للإدارة الجماعية لحق التتبع

البلد	الأحكام التشريعية وغير ذلك	التعليقات
الدانمرك <sup>36</sup>	(5) لا يجوز ممارسة حق التتبع إلا بواسطة منظمة معتمدة من قبل وزير الثقافة. تتولى المنظمة مسؤولية التحصيل	• تنفرد منظمة الإدارة الجماعية بالمسؤولية عن تحصيل الإتاوات وتوزيعها على المستفيدين (أصحاب الحقوق)

<sup>33</sup> من الممكن فرض بعض القيود على ذلك من جانب أصحاب الحقوق الفردية فيما يتعلق بالحقوق الأخرى، حيث يمكن اعتماد تفويض محدود أو حتى إنهاؤه:

انظر المزيد من التفاصيل في <http://www.hungart.org/en/information-about-collective-rights-management/>

<sup>34</sup> المادة 144، قانون حق المؤلف الإيطالي رقم 1369/1942 بصيغته المعدلة.

<sup>35</sup> المعلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني لجمعية إدارة حقوق الفنانين التشكيليين (VEGAP) (إسبانيا)، والتي تدرج أيضاً البلدان التالية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية على أنها ذات أنظمة مماثلة (على الرغم من أن أسواق الفن في بعض هذه البلدان قد تكون مختلفة عن تلك الموجودة في المفوضية الأوروبية والمعلومات عن تنفيذ حق التتبع في بعض البلدان غير متاحة بسهولة): الجزائر وأستراليا والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وجورجيا والمملكة المتحدة وهندوراس وأيسلندا وساحل العاج ومولدوفا والنرويج وبنما وروسيا وفنزويلا، انظر المزيد في

(accessed 28 February 2024) <https://vegap.es/area-de-derechos-liquidacion-del-derecho-de-participacion/>

<sup>36</sup> قانون حق المؤلف لعام 2014، المادة 38(5) (الدانمرك).



<ul style="list-style-type: none"> <li>• مطالبة المستفيد تكون ضد منظمة الإدارة الجماعية ويجب تقديمها خلال ثلاث سنوات</li> </ul>	<p>وتقوم بالتوزيع على المستفيدين. تستمر مطالبة المستفيد ضد المنظمة حتى انقضاء ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تمت فيها إعادة البيع. ويتم تعليق مدة التقادم بطلب خطي من المستفيد</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتولى منظمة الإدارة الجماعية عمليتي التحصيل والتوزيع، ويجب أن توظف منظمة الإدارة الجماعية جميع إمكانياتها لتحصيل وإنفاذ حق التتبع نيابة عن صاحب الحق.</li> <li>• يجوز لصاحب الحق المنفرد توجيه إخطار في وقت مناسب (21 يوما) إلى منظمة الإدارة الجماعية بعدم تحصيل الإتاوة ويجوز لصاحب الحق التحصيل أصالة عن نفسه (المادة 23 (1))</li> <li>• لا يجوز لصاحب الحق أن يوعز إلى منظمة الإدارة الجماعية بجمع أو إنفاذ حق التتبع (المادة 23 (3)).</li> </ul>	<p>للاطلاع على نص هذا الحكم (الأحكام 23)، انظر الجدول 19.</p>	أستراليا <sup>37</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• هذا هو التفويض العام المطلوب من الأعضاء، بما في ذلك حق التتبع، وهو يظهر في الموقع الإلكتروني للجمعية</li> <li>• لا يسع الجمعية إلا التصرف بناء على تفويض من أصحاب الحقوق المنتمين إلى عضويتها</li> <li>• شروط التفويض عامة وتنطبق على عمليات إعادة بيع المصنفات مستقبلا</li> <li>• ينطبق في مناطق غير فرنسا إذا كان حق التتبع محميا فيها</li> <li>• يتضمن صلاحية إنفاذ الحقوق في المحاكم</li> <li>• يسمح باقتطاع التكاليف الإدارية</li> </ul>	<p>الحقوق المدارة</p> <p>بما يتوافق مع النظام الأساسي والقواعد العامة لجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (يمكن الوصول إليها عبر الموقع الإلكتروني <a href="http://www.adagp.fr">www.adagp.fr</a>)، بما في ذلك أي تغييرات أخرى قد يجريها الاجتماع العام لاحقا:</p> <p>أفوض الجمعية بخصم نصبي من رأس مال الجمعية المسجل البالغ 15,24 يورو من أول دفعة مستحقة لي من حق المؤلف. هذا المبلغ، والذي سيتم إرجاعه إذا قمت بالغاء عضويتك، يُدفع مرة واحدة فقط عند الانضمام.</p> <p>أعهد حصريا إلى جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية بإدارة الحقوق التالية:</p> <p>أ الحقوق الجماعية</p> <p>....</p> <p>ب حق التتبع، استحقاق الحصول على إتاوة عند إعادة بيع المصنفات من خلال إحدى الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، بما في ذلك المبيعات قبل عضويتك</p> <p>ما لم تصدر تعليمات بخلاف ذلك، يتم تعهد إدارة الحقوق المشار إليها أعلاه إلى الجمعية في جميع أنحاء العالم. يجوز للجمعية، عند الضرورة، الدفاع عن هذه الحقوق في المحاكم. ويجوز استبدال الجمعية، كليا أو جزئيا، في جميع المناطق، بهيئات إدارة جماعية أخرى، فرنسية أو من دول أخرى، بقدر ما هو ضروري لضمان الإدارة الصحيحة للإتاوات.</p> <p>القيود المفروضة على نطاق الإدارة (الإقليم، فئات المصنفات، إلخ)؛</p> <p>...</p>	فرنسا (جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية)

<sup>37</sup> قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، المادة 23 (أستراليا).



	<p>بالتزامي بالنظام الأساسي والقواعد العامة للجمعية، أتعهد بالامتثال لهما.</p> <p>تم التنفيذ في ، التوقيع</p> <p>التوقيع الظاهر على المصنفات<sup>38</sup></p>	
<p>هذا هو التفويض العام المطلوب من الأعضاء فيما يتعلق بجميع الحقوق في المصنفات الفنية البصرية، بما في ذلك حق التتبع</p>	<p>يتنازل الشخص المستحق عن حقوق VG Bild-Kunst بصفته المؤتمن على الحقوق المخولة له حالياً بموجب حق المؤلف أو حقوق الاستخدام المستقبلية المدرجة أدناه، وكذلك مطالبات المكافآت والمعلومات الخاصة بالتصورات داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية:</p> <p>...</p> <p>4.1 الحق في الحصول على المعلومات والتعويض في حالة إعادة بيع مصنف فني تشكيلي أو مصنف فوتوغرافي بموجب المادة 26 من قانون حق المؤلف؛<sup>39</sup></p>	ألمانيا (Bild (Kunst
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينشئ مسؤولية الأشخاص المطالبين بسداد إتاوة لمنظمة الإدارة الجماعية</li> <li>• تتحمل منظمة الإدارة الجماعية المسؤولية عن سداد الإتاوة لأصحاب الحقوق</li> <li>• يجوز لأصحاب الحقوق رفض المدفوعات</li> <li>• لا يسع أصحاب الحقوق إنفاذ الحق بشكل فردي</li> </ul>	<p><b>17 المسؤولية عن دفع إتاوات حق التتبع إلى وكالة التحصيل</b></p> <p>(1) يتحمل كل ممن يلي بالتضامن والتكافل مسؤولية دفع إتاوة حق التتبع إلى وكالة التحصيل:</p> <p>(أ) البائع</p> <p>(ب) إما</p> <p>"1" الوكيل الذي ينوب عن البائع في إعادة البيع أو "2" الوكيل الذي ينوب عن المشتري في إعادة البيع في حالة</p> <p>عدم وجود وكيل للبائع</p> <p>أو "3" المشتري في حالة عدم وجود وكلاء.</p> <p>(2) تنشأ المسؤولية عند إتمام عملية إعادة البيع المؤهلة.</p> <p>(3) يتم الوفاء بالالتزام عندما يتم دفع المبلغ الإجمالي لإتاوة حق التتبع إلى وكالة التحصيل.</p> <p>(4) يجب أن يتم دفع إتاوة حق التتبع إلى وكالة التحصيل في غضون الإطار الزمني، وبالطريقة التي تحددها اللوائح.</p> <p>(5) يعتبر أي اتفاق لتقاسم إتاوة حق التتبع أو سدادها، بخلاف ما هو منصوص عليه في هذا القانون، لاغياً.</p> <p><b>18 المسؤولية عن دفع إتاوات حق التتبع إلى أصحاب الحقوق</b></p> <p>(1) تكون وكالة التحصيل مسؤولة عن دفع كل إتاوة من إتاوات حق التتبع التي تتلقاها بموجب القسم 17 إلى صاحب الحق.</p> <p>(2) تنشأ المسؤولية عندما يتم دفع المبلغ الإجمالي لإتاوة حق التتبع إلى وكالة التحصيل.</p> <p>(3) يتم الوفاء بالالتزام كما يلي:</p> <p>(أ) في التاريخ الذي يتم فيه دفع المبلغ الإجمالي، مخصوماً منه النسبة المئوية التي يحق لوكالة التحصيل الاحتفاظ بها (انظر القسم 20)،</p> <p>"1" إلى صاحب الحق، إذا كان مقيماً في نيوزيلندا.</p>	نيوزيلندا

<sup>38</sup> انظر: <https://res.cloudinary.com/void-sarl/image/upload/v1665648844/2022-adhesion-DroitsCollectifs-EN.pdf>

<sup>39</sup> انظر

[https://www.bildkunst.de/fileadmin/user\\_upload/downloads/Wahrnehmungsvertrag/Wahrnehmungsvertrag\\_BG\\_I\\_II\\_Urheber\\_VGBK\\_2211\\_Web.pdf](https://www.bildkunst.de/fileadmin/user_upload/downloads/Wahrnehmungsvertrag/Wahrnehmungsvertrag_BG_I_II_Urheber_VGBK_2211_Web.pdf) (خدمة غوغل للترجمة 8 ديسمبر 2023).

	<p>إلى ما يعادل وكالة التحصيل في الدولة المتبادلة ذات الصلة، في جميع الحالات الأخرى أو (ب) إذا كان المبلغ الإجمالي غير مدفوع عند انقضاء المدة المحددة في اللوائح على الرغم من بذل وكالة التحصيل قصارى جهدها عند انقضاء تلك المدة</p> <p>...</p> <p><b>19 يجوز لصاحب الحق رفض دفع إتاوة حق التتبع</b></p> <p>(1) يجوز لصاحب الحق، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللوائح، أن يرفض الحصول على (أ) إتاوة حق التتبع بالكامل أو جزء منها (ب) إتاوة حق التتبع عند إعادة بيع أي من مصنفااته الفنية البصرية أو كلها في المستقبل.</p> <p>(2) في حالة رفض صاحب الحق الحصول على أي مبلغ من إتاوة حق التتبع، يجب على وكالة التحصيل استخدام المبلغ أو إدارته بالطريقة التي تحددها اللوائح.<sup>40</sup></p> <p>(3) يجوز لصاحب الحق، وفقاً للعملية التي تحددها اللوائح، أن يختار الحصول على إتاوة على عمليات إعادة البيع المستقبلية لأي من المصنفات الفنية التي سبق رفضها بموجب القسم الفرعي (1)(ب) أو جميعها.<sup>41</sup></p>	
--	--	--

## أصحاب الحقوق المؤهلون والعضوية في منظمات الإدارة الجماعية

32. اعتماداً على طريقة إنشاء حق التتبع بموجب القانون الوطني، قد لا تكون عضوية منظمة الإدارة الجماعية مسألة حاسمة، كما هو الحال في المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وفي بلدان أخرى حيث يتم إنشاء حق التتبع على أساس موسع أو إلزامي، كما هو الحال في المجر والدانمرك والنرويج وسلوفاكيا. ومن ناحية أخرى، سيكون من الواضح أن ذلك سيشكل أهمية حاسمة في البلدان التي لديها مخططات طوعية لحق التتبع حيث يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية أن تنوب عن أعضائها فقط، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا. ومع ذلك، فإن العضوية في منظمات الإدارة الجماعية لها مزايا واضحة فيما يتعلق بقضايا المساءلة والتمثيل في عمليات منظمة الإدارة الجماعية. ليست هناك حاجة هنا إلى معاودة سرد هذه الفوائد على المستوى الأعم: انظر أيضاً إلى مجموعة أدوات منظمات الإدارة الجماعية، ولا سيما الجزأين 3 و 4. ومع ذلك، في حالة حق التتبع، قد يكون لعضوية منظمة الإدارة الجماعية فوائد أخرى من حيث زيادة تدفق المعلومات إلى الأعضاء ومن خلال توفير آليات تسمح بتقديم ملاحظات الأعضاء إلى منظمة الإدارة الجماعية حول طريقة إدارة مخطط حق التتبع، والتوزيعات التي أجريت والأسئلة المطروحة فيما يتعلق باستخدام الأموال غير الموزعة.

33. على سبيل المثال، تسرد Bild-Kunst (ألمانيا) على موقعها الإلكتروني مزايا العضوية بوجه عام (شاملة جميع الحقوق المفوضة، وليس فقط حق التتبع) بلغة بسيطة للغاية وتوفر توجيهات واضحة للمقبلين على العضوية فيما يتعلق بالخطوات التي ينبغي لهم اتخاذها لنيل العضوية. وهي لا تفرض رسوم عضوية وتؤكد أن للأعضاء "صوتا" في الجمعية.<sup>42</sup> وعلاوة على ذلك، فللأعضاء حرية الخروج في أي وقت بناء على تقديم إخطار ملائم.<sup>43</sup> وكما هو الشأن في فرنسا، لا يسع الجمعية التصرف إلا نيابة عن أعضائها، فيما يلزم غير الأعضاء السعي بشكل فردي في إنفاذ حق التتبع الخاص بهم.

34. وبالمثل، لا تستطيع جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية في فرنسا التحصيل نيابةً عن الفنانين وأصحاب الحقوق غير الأعضاء في الجمعية: يجب على هؤلاء الأشخاص الاتصال بجهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية لإعادة بيع مصنفااتهم إذا أرادوا المطالبة بالدفع. ومع ذلك، إذا قدمت جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية إعلاناً إلى الجمعية للإعلان عن إتاوات حق التتبع عن بيع مصنف فنان لم يكن عضواً في الجمعية وقت البيع، يمكن العثور على هذه المعلومات في لوحة إشعارات البحث

<sup>40</sup> انظر أيضاً نيوزيلندا، اللائحة التنظيمية لحق التتبع فيما يتعلق بالفنانين التشكيليين 2024، اللوائح 12-14..

<sup>41</sup> قانون حق التتبع لفنان المصنفات البصرية لسنة 2023، القسم الفرعي 17-19.

<sup>42</sup> انظر بشكل عام <https://www.bildkunst.de/mitgliedschaft/vorteile/> (آخر اطلاع في 8 يناير 2025).

<sup>43</sup> كان هذا معبراً عنه في نسخة سابقة من الموقع الإلكتروني في (آخر اطلاع في 9 ديسمبر 2023) على النحو التالي:

وأخيراً وليس آخراً: بتوقيع العقد تصبح عضواً في ناد قائم على هيكلية ديمقراطية، حيث يكون لك أثر في عمل VG Bild-Kunst من خلال اجتماع مجموعتك المهنية والاجتماع العام، وكذلك بصفتك عضواً منتخبا في إحدى اللجان.

وبالمناسبة، يمكنك أيضاً تركنا دون أن نضع أي عراقيل في سبيلك، حيث يتاح الإنهاء مع نهاية السنة بناء على إخطار كتابي.

المتوفرة على الموقع الإلكتروني للجمعية ويمكن الحصول على عضوية الفنان المعني بسهولة.<sup>44</sup> وفي مثل هذه الحالات، يقع على عاتق الجمعية، وأي منظمة إدارة جماعية فرنسية أخرى ذات صلة، التزام باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان إعلام المستفيدين المحتملين من حق التتبع الذين ليسوا أعضاء في الجمعية بأحقيتهم في المطالبة بحق التتبع.<sup>45</sup>

35. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في بلد مثل أستراليا حيث يحتاج أصحاب الحقوق إلى التسجيل لدى منظمة الإدارة الجماعية من أجل تسهيل تلقي أي مدفوعات من حق التتبع، فإن الحصول على عضوية في الوقت نفسه أمر سهل للغاية، وهو مجاني كذلك.<sup>46</sup>

36. أما فيما يتعلق بمسائل العضوية بوجه عام، فقد تختلف منظمات الإدارة الجماعية الفردية فيما يتعلق بالتفاصيل، ولكن يجب أن يكون المبدأ العام هو أنه في حالة حق التتبع، ينبغي أن تتماشى أهلية العضوية مع أهلية حق التتبع، أي فنان أو فنانة المصنفات البصرية والممثلين الشخصيين والورثة. على سبيل المثال، في حالة جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية، يمكن للفنانين الأحياء التسجيل ودفع مساهمة صغيرة: في حالة الورثة، يلزم تقديم إقرار موثق.

37. وأخيراً، في إيطاليا، وهو بلد تُطبق فيه الإدارة الجماعية الإلزامية، في حين أنه ليس من الضروري أن تكون عضواً في منظمة إدارة جماعية (في هذه الحالة، في رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين (SIAE)) من أجل الحصول على مدفوعات حق التتبع، يبدو أن موقف "أصحاب الحقوق المدارة" ("مدير") قد يكون مختلفاً عن موقف الأعضاء كاملي العضوية ("مشارك" أو "رئيسي") على أساس أنه يكون من الأسهل عادةً البقاء على اتصال مع العضو في حالة حدوث عملية إعادة بيع مؤهلة واستحقاق إتاوة. وبالمثل، هناك مزايا أخرى للعضوية، وفي هذا الصدد، قامت الرابطة بحملات ترويجية لتوعية الفنانين بحق التتبع ومزايا العضوية.

## تحديد أصحاب الحقوق المؤهلين

38. يشكل تدفق المعلومات اعتباراً حاسماً في إدارة أي مخطط لحق التتبع: ضمان تحديد أصحاب الحقوق المؤهلين بشكل صحيح وتحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة بالمثل عند حدوثها. بمجرد توفر هذه العناصر، يمكن حينها تحديد المدفوعات المناسبة وتسديدها إلى صاحب أو أصحاب الحق المؤهلين.

39. وبقدر ما يتعلق الأمر بتحديد أصحاب الحقوق المؤهلين، فمن المستحسن أن يكون لدى منظمة الإدارة الجماعية هذه المعلومات مسبقاً حتى يمكن إتاحتها بعد ذلك للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية التي ستشارك في أي عمليات إعادة بيع مؤهلة في المستقبل. في حالة وجود مخطط طوعي لحق التتبع، يمكن أن يتم ذلك من خلال انضمام أصحاب الحقوق إلى عضوية منظمة الإدارة الجماعية التي ستمثلهم، ويجب أن تكون هناك قنوات واضحة يمكن من خلالها لأصحاب الحقوق (فنان المصنفات البصرية وورثتهم) الوصول بسهولة إلى العضوية والحصول عليها، وذلك على سبيل المثال من خلال مواقع إلكترونية سهلة الاستخدام من النوع المشار إليه في الفقرات 33-37 أعلاه. في حين أن عضوية منظمة الإدارة الجماعية ستظل ذات أهمية كبيرة في حالة أنظمة حق التتبع الإلزامية أو الموسعة، إلا أنه ستظل هناك حاجة في تلك الأنظمة إلى وجود آليات أخرى يمكن من خلالها لأصحاب الحقوق تسجيل مصالحهم مسبقاً. وعلى مستوى التوجيه العام، تجدر ملاحظة المبادئ والتوصيات الرئيسية للمفوضية الأوروبية بشأن إدارة حق التتبع للمؤلفين، 2013 (مبادئ المفوضية الأوروبية) المبينة في الجدول 22 أدناه، حيث توصي باضطلاع منظمات الإدارة الجماعية بدور استباقي في هذا المقام، لا سيما عند العمل بموجب أنظمة الإدارة الجماعية الإلزامية والموسعة حيث قد يتطلب الأمر بذل جهود كبيرة لتتبع وتحديد غير الأعضاء في منظمة الإدارة الجماعية الذين قد يحق لهم الحصول على حق التتبع. من المهم هنا أن تتأكد منظمة الإدارة الجماعية من دقة هذه المعلومات وتحديثها، لا سيما في حالات تعدد التأليف والخلافة حيث يوجد ورثة، حيث سيوفر ذلك ضماناً للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية التي تشارك في عمليات إعادة البيع المؤهلة والتي قد تكون مسؤولة عن مدفوعات حق التتبع. ويتوفر في منظمات الإدارة الجماعية عادةً نماذج على الإنترنت يمكن الوصول إليها بسهولة على مواقعها الإلكترونية التي تتيح لأصحاب الحقوق تسجيل أسمائهم وأي معلومات أخرى ذات صلة لدى منظمة الإدارة الجماعية. كما تقوم العديد من منظمات الإدارة الجماعية التي تعمل في إطار المخططات الطوعية لحق التتبع، تماشياً مع مبادئ المفوضية الأوروبية، بنشر أسماء الفنانين الذين تمثّلهم، كما هو الحال في جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية في فرنسا على سبيل المثال،<sup>47</sup> أو توفر تسهيلات يمكن من خلالها إجراء بحث لتحديد صاحب الحق ذي الصلة، كما هو الحال في ألمانيا (Bild Kunst). وترد في الجدول 22 أدناه بعض الأمثلة على ممارسات منظمة الإدارة الجماعية هنا.

40. لا يمكن إجبار تقديم هذه المعلومات قبل أي عمليات إعادة بيع مؤهلة إلا من خلال الترويج العام والدعاية من قبل منظمة الإدارة الجماعية ذات الصلة. ومن الممارسات الجيدة في هذا السياق الترويج لمزايا تسجيل اهتماماتهم بين مجتمعات فنان المصنفات البصرية ذات الصلة وأعضائها. وينبغي أن تكون هذه المجتمعات بالفعل على دراية بمنظمة الإدارة الجماعية ذات الصلة، بل قد تكون ممثلة في عضويتها أو الهيئات الحكومية التابعة لها. يمكن العثور على أمثلة على كتيبات المعلومات ذات الصلة، والأسئلة

<sup>44</sup> انظر <https://www.adagp.fr/en/i-am-artist-or-rightholder/joining-adagp/search-notice>

<sup>45</sup> المادة 10-122 R من قانون الملكية الفكرية الفرنسي (مبينة في الجدول 22 أدناه).

<sup>46</sup> انظر أيضاً [https://www.resaleroyalty.org.au/join\\_cal.aspx](https://www.resaleroyalty.org.au/join_cal.aspx) (آخر اطلاع في 8 يناير 2025).

<sup>47</sup> تبقى أسماء أصحاب الحقوق الآخرين (ورثة المؤلفين بالقرابة أو الوصية) سرية.

والأجوبة المتعلقة بحق التتبع وما شابه ذلك على المواقع الإلكترونية لمعظم منظمات الإدارة الجماعية التي تدير حق التتبع التي استشرت خلال إعداد هذا الجزء من مجموعة الأدوات.<sup>48</sup> في البلدان التي لديها مجتمعات كبيرة من الفنانين المنتمين للشعوب الأصلية، مثل أستراليا ونيوزيلندا، قد تكون هناك حاجة إلى بعض الترويج والدعاية المتخصصة بين تلك المجموعات،<sup>49</sup> ولكن قد ينطبق هذا أيضاً على المجموعات المتضررة الأخرى داخل إحدى الدول الأعضاء، مثل أولئك الذين يعانون من إعاقة جسدية أو غيرها من الإعاقات.<sup>50</sup>

41. وأخيراً، وبصرف النظر تماماً عن التدابير المذكورة أعلاه، سيكون هناك حافز لتسجيل أهلية الفرد لدى منظمة الإدارة الجماعية حيثما كان ثمة نظام إدارة جماعية إلزامي على الصعيد الوطني ولا يستطيع الفنان الفردي إنفاذ حقه خلاف ذلك أو يجب عليه اتخاذ خطوات خاصة للقيام بذلك. على أقل تقدير، يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية أن تسهل عملية تحديد أصحاب الحقوق (وعمليات إعادة البيع) من خلال إتاحة موقع إلكتروني جذاب وسهل الاستخدام ييسر على أصحاب الحقوق تسجيل أو تدوين استحقاقهم. ويمكن العثور على نماذج مفيدة لمثل هذه المواقع الإلكترونية ضمن تلك التي تتيحها معظم منظمات الإدارة الجماعية التي استشرت وقت إعداد مجموعة الأدوات هذه.<sup>51</sup> وتجدر الإشارة بشكل خاص لوجود "منصة خدمات شاملة" متعددة اللغات في إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأصغر حجماً، ألا وهي بلجيكا، والتي تقدمها جمعية المؤلفين في بلجيكا (SABAM) وجمعية الوسائط المتعددة لمؤلفي الفنون البصرية (SOFAM).<sup>52</sup>

#### الجدول 22 - تحديد أصحاب الحقوق المؤهلين

المناطق والبلدان	نماذج من الممارسات الإقليمية والوطنية	التعليقات
الاتحاد الأوروبي <sup>53</sup>	1. تتعهد منظمات الإدارة الجماعية بإتاحة سجلات شاملة (عبر الإنترنت وفي شكل مطبوع) للفنانين الممثلين للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية. 2. تتعهد منظمات الإدارة الجماعية بالإعلان عن التفويضات التي تملكها وتقديم ما يثبت صحتها في حالة وجود شك مبرر. 3. توافق منظمات الإدارة الجماعية، التي تعمل في ظل نظام الإدارة الجماعية الإلزامية، على بذل جميع الجهود المعقولة لتعريف الفنانين غير الأعضاء فيها وتتبعهم.	يمكن اعتبار هذه خلاصة ما قد يسمى "أفضل ممارسة" لمنظمات الإدارة الجماعية الأوروبية. والنقاط المهمة هنا هي: الشفافية فيما يتعلق بالفنانين الممثلين والتعهد بالبحث عن الفنانين غير الأعضاء بشكل استباقي.
أستراليا	يمكن لأصحاب الحقوق تسجيل بياناتهم عبر الإنترنت لدى وكالة حق المؤلف: راجع <a href="https://www.resaleroyalty.org.au/Registration.asp">https://www.resaleroyalty.org.au/Registration.asp</a> حيث توجد نماذج إلكترونية للفنانين والمستفيدين يتعين إكمالها. وتتعلق هذه النماذج بصورة أساسية بتقديم الأسماء والعناوين وبيانات الاتصال والمعلومات المصرفية، كما أنها محمية بكلمة مرور وتتطلب ضمانات بشأن دقة المعلومات المقدمة. (التسجيل إلزامي، حتى إذا كان الشخص بالفعل عضواً في وكالة حق المؤلف). ويجري أيضاً توفير نماذج مماثلة للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية ومشتري المصنفات الفنية وبائعها لأن هذه المعلومات ستكون مفيدة لإدارة المخطط. وعند التسجيل، يمكن للفنانين الإشارة إلى المجال العام الذي يعملون فيه؛ وبمجرد التسجيل، تتوفر أداة إلكترونية لتقديم قوائم بمصنفاتهم التي قد تكون مؤهلة للحصول على حق التتبع في حالة إعادة البيع ولتحديث هذه القائمة. تشير مذكرة صادرة عن وكالة حق المؤلف إلى أنه من الناحية العملية لا يستخدم أداة التسجيل هذه سوى عدد قليل من أصحاب الحقوق؛ كما أن هذه المعلومات ليست متاحة للجمهور لأن المخطط الأسترالي ينطبق على جميع الفنانين في جميع الأحوال.	النماذج هنا تسهل قراءتها وتتيح لوكالة حق المؤلف قاعدة بيانات يمكن استخدامها بكل يسر فيما يتعلق بتحديد أصحاب الحقوق المؤهلين بالنسبة إلى عمليات إعادة البيع المؤهلة

<sup>48</sup> انظر القائمة في الملحق 3.

<sup>49</sup> انظر أيضاً الموقع الإلكتروني لوكالة حق المؤلف في <https://www.resaleroyalty.org.au/FAQ.aspx> فيما يتعلق بالمراكز الفنية للسكان الأصليين في أستراليا. أما في نيوزيلندا، فلم يطرح نظام حق التتبع إلا مؤخراً، غير أن التشريع التنفيذي يتضمن إشارة محددة إلى دور منظمة الإدارة الجماعية في حماية فنانين الماوري ورعايتهم: قانون حق التتبع لفنان المصنفات البصرية لسنة 2023، المادة (24)(2)(د)(1).

<sup>50</sup> ليس لدى المؤلف معلومات محددة عن الجهود التي تبذلها منظمات الإدارة الجماعية الوطنية فيما يتعلق بهذه المجموعات من الفنانين، ولكن مرة أخرى، توجد في حالة نيوزيلندا إشارة غير مباشرة إلى هذه المجموعات في قانون حق التتبع لفنان المصنفات البصرية لسنة 2023، المادة (24)(2)(د)(2).

<sup>51</sup> انظر أيضاً الأمثلة الواردة في الجدول 22 أدناه.

<sup>52</sup> انظر: [www.resalright.be](http://www.resalright.be).

<sup>53</sup> المبادئ والتوصيات الرئيسية للمفوضية الأوروبية بشأن إدارة حق التتبع للمؤلفين، 2013، التوصيات.

ألمانيا	تظهر قائمة الفنانين الذين تمثلهم Bild-Kunst ومنظمات الإدارة الجماعية الأجنبية ذات الصلة على صفحتها الرئيسية في منطقة الخدمة للمستخدمين: انظر المزيد على <a href="https://www.bildkunst.de/lizenzen/bildrechte_klaer/en/kuenstlersuche">https://www.bildkunst.de/lizenzen/bildrechte_klaer/en/kuenstlersuche</a>	هذه قائمة مسهبة للغاية بالفنانين الممثلين يمكن البحث فيها بسهولة
فرنسا	تمتلك جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية قائمة كاملة من الفنانين الذين تمثلهم (ما يقرب من 200,000)، من بينهم المستحقين لحق التتبع، على موقعها الإلكتروني عبر الرابط التالي: <a href="https://www.adagp.fr/en/i-am-exploiting-or-selling-work/my-toolbox/artists-directory">https://www.adagp.fr/en/i-am-exploiting-or-selling-work/my-toolbox/artists-directory</a> وفي حالة الفنانين أو المستفيدين من غير الأعضاء، يتعين على جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية ومنظمات الإدارة الجماعية الفرنسية الأخرى بحكم القانون اتخاذ خطوات لإخطار هؤلاء الأشخاص بحقوقهم في المطالبة. وينص هذا على ما يلي: عند إخطار منظمة إدارة جماعية بعملية بيع تمنح المستفيد المذكور في المادة R.122-8 حق التتبع، فيجب عليها إبلاغ المستفيد. وفي حال عدم تحديد المستفيد، تتخذ منظمة الإدارة الجماعية جميع الخطوات اللازمة لإبلاغ الأشخاص الذين يحتمل أن يستفيدوا من حق التتبع، إذا لزم الأمر، وذلك من خلال دعوة منظمات الإدارة الجماعية الأخرى المذكورة في المادة R. 122-8. وإذا تعذر إبلاغ المستفيد، فإنها تشرع في اتخاذ تدابير الدعاية المناسبة في نسق إلكتروني أو بأي وسيلة مناسبة أخرى. <sup>54</sup>	ينطبق التعليق نفسه هنا، جنباً إلى جنب مع الالتزام المحدد بالإخطار بالنسبة إلى غير الأعضاء.
الدانمرك (VISDA)	توفر جمعية VISDA إمكانية تسجيل الفنانين والورثة من خلال نموذج إلكتروني على صفحتها على الويب عبر الرابط التالي: <a href="https://www.visda.dk/en/artists-resale-right/?lang=en">https://www.visda.dk/en/artists-resale-right/?lang=en</a>	توجد هنا نماذج لكل من الفنانين والورثة للتسجيل.
المملكة المتحدة (جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS))	ثمة نماذج إلكترونية يمكن للفنانين والمستفيدين استخدامها لتسجيل رغبتهم في الحصول على حق التتبع؛ وتتطلب هذه النماذج الأسماء والعناوين والمعلومات المصرفية وما إلى ذلك: اطلع على المزيد عبر الرابط التالي: <a href="https://www.dacs.org.uk/artists-resale-right/register-for-arr">https://www.dacs.org.uk/artists-resale-right/register-for-arr</a>	تتاح هنا نماذج مشابهة للفنانين والمستفيدين. <sup>55</sup>

## تحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة - التحدي الذي تواجهه منظمات الإدارة الجماعية والتزامات البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية

42. خطوة أخرى تتمثل في تحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة. ويشتمل ذلك على جانب قانوني وواقعي. وقد جرى بالفعل تناول الجانب القانوني في الجزء الأول: لن تقع جميع عمليات إعادة البيع ضمن نطاق حق التتبع، حيث يجب أن يكون إعادة البيع "تجارياً" (يتضمن جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية)، ويتجاوز حد أدنى معين للسعر (عادةً)، وما إلى ذلك. ولكن بافتراض إمكانية حل هذه الأمور، فإن الجانب العملي يتطلب لفت انتباه منظمة الإدارة الجماعية إلى عمليات إعادة البيع هذه في المقام الأول. وتشكل الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المشاركة في عملية إعادة البيع، ولا سيما تجار المصنفات الفنية والمعارض ودور المزادات، أفضل مصادر لهذه المعلومات، بصرف النظر عن البائعين الفعليين أنفسهم.

43. يتطلب الحصول على هذه المعلومات أن تكون منظمة الإدارة الجماعية استباقية في مراقبة عمليات إعادة البيع والتأكد من وقت ومكان حدوثها، على سبيل المثال، مراجعة كتالوجات البيع، ووسائل التواصل الاجتماعي، والزيارات الشخصية إلى المعارض وما إلى ذلك (قد يكون هذا أمراً ممكناً تماماً في الأسواق الأصغر حجماً، كما هو الحال في أوروغواي وإستونيا). وبالمثل، في فرنسا، تتبنى جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية "نهجاً استباقياً للغاية" حيث ترسل طلب إعلان إلى الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بمجرد تحديد عملية إعادة بيع مؤهلة من قبل فريق حق التتبع الخاص بها، بدلاً من انتظار الأخير لإرساله تلقائياً

<sup>54</sup> القسم الثاني من الفقرة 2 في المادة R122-10 من قانون الملكية الصناعية الفرنسي.

<sup>55</sup> في حالة جمعية تحصيل الإتاوات للفنانين (ACS)، أي منظمة الإدارة الجماعية الأخرى، انظر <https://artistscollectingsociety.org/artists-resale-right>.



في إعلانه. ومع ذلك، لا تجرى جميع عمليات إعادة البيع المؤهلة علناً، على الرغم من أنها تتضمن جهات متخصصة في سوق المصنفات الفنية، على سبيل المثال، المبيعات الخاصة المحققة بواسطة معرض أو تاجر، ويجب استخلاص هذه المعلومات إذا أُريد أن يتسم مخطط حق التتبع الوطني بالفاعلية حقاً. وعليه، للمساعدة في هذا الصدد، تشتمل العديد من مخططات حق التتبع الوطنية على متطلبات تشريعية للبائعين و/أو جهات متخصصة في سوق المصنفات الفنية للإبلاغ عن عمليات إعادة البيع والتفاصيل ذات الصلة في الوقت المناسب (انظر، على سبيل المثال، إسبانيا والسويد، حيث يشترط تقديم بيان، حتى ولو لم تتحقق أي مبيعات تدر مكافآت: انظر الجدول 23 أدناه). وقد تتطلب هذه الصلاحيات في نهاية المطاف أمراً من المحكمة للإنفاذ في حالة عدم تقديم المعلومات المطلوبة، كما هو الحال في المملكة المتحدة، وقد يترتب على عدم الإبلاغ عواقب مدنية أو حتى جنائية، كما هو الحال، على سبيل المثال، في الدانمرك وفرنسا. ويقع هذا الالتزام مباشرة بموجب المخطط الأسترالي على عاتق بائع المصنف، مع مهلة تبلغ مدتها 90 يوماً. وتتضمن القوانين الوطنية الأخرى أحكاماً تمكن أصحاب الحقوق و/أو منظمات الإدارة الجماعية من طلب معلومات من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية فيما يتعلق بعمليات إعادة البيع التي يشتبها، كما هو الحال في ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا: راجع الأحكام النموذجية الواردة في الجدول 23 أدناه. وقد تقتضي أحكام أخرى أن تنشر منظمة الإدارة الجماعية إخطاراً بإعادة البيع التجاري الذي أصبحت على دراية به والذي تعتقد المنظمة، بناءً على أسباب معقولة، أنه يجوز لشخص ما أن يحتفظ بحق التتبع، كما هو الحال في أستراليا (انظر أيضاً الجدول 23 أدناه).

44. يتضمن القانون الألماني أيضاً حكماً ينص على أن تعين منظمة الإدارة الجماعية مدققاً لتفقد حسابات الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية في حال كانت هناك شكوك حول دقة المعلومات المقدمة. ويبدو أن هذا إدراج نادر نسبياً في القوانين الوطنية (يمكن أيضاً إجراء عمليات التدقيق التي تأمر بها المحكمة في فرنسا)، ولكن العديد من منظمات الإدارة الجماعية التي جرى التشاور معها أثناء إعداد مجموعة الأدوات هذه أعربت عن رأي مفاده أن هذا الحكم سيكون بمثابة إضافة مستحسنة إلى مخططاتها الوطنية: اطلع على المزيد في الفقرتين 60 و61 أدناه. وفي فرنسا، تتمتع منظمات الإدارة الجماعية أيضاً بصلاحيات طلب المعلومات والحصول عليها من السلطات الضريبية فيما يتعلق بإيرادات أو مبيعات الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والتي تخضع لحق التتبع عندما يكون هناك شك في عدم سداد المدفوعات الخاصة بحق التتبع: انظر الجدول 23 أدناه.

#### الجدول 23 – تحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة

البلد أو المنطقة	الحكم	التعليقات
فرنسا <sup>56</sup>	<p>المادة 8-R122(4): يجب على الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المشار إليها في الفقرة الأولى أن تزود المؤلف أو منظمة الإدارة الجماعية المعنية بحق التتبع بجميع المعلومات اللازمة لتصفية المبالغ المستحقة بموجب حق التتبع لمدة ثلاث سنوات من تاريخ البيع.</p> <p>المادة 10-122 R:</p> <p>"1 - عند تلقي طلب من المستفيد، يجب على المهني المسؤول عن دفع حق التتبع سداد المبلغ في غضون فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ استلام الطلب أو، في حال تلقي هذا الطلب قبل البيع، من تاريخ هذا البيع.</p> <p>إذا كان المصنف نتاج تعاون بين مؤلفين متعددين، فيجب على المستفيد الكشف عن ذلك وتحديد توزيع حق التتبع المتفق عليه بين المؤلفين.</p> <p>"2 - في حالة عدم وجود أي طلب، يجب على المهني المسؤول عن دفع حق التتبع، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية الفصل التقويمي الذي حدث فيه البيع، إخطار إحدى منظمات الإدارة الجماعية المحددة في المادة 8-R.122 بخطاب مسجل مع الإقرار بالاستلام فيما يتعلق بإتمام البيع.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>قائمة تشريعية مفصلة بالتزام الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بإخطار المؤلف أو منظمة الإدارة الجماعية بالمعلومات المتعلقة بإعادة البيع.</li> <li>يعالج أيضاً قضية تعدد المؤلفين والمستفيدين.</li> </ul>

<sup>56</sup> قانون الملكية الفكرية الفرنسي، المادة 8-R122 (4) والمادة 10-122 R.



	<p>إلى كيان الإدارة ذي الصلة في غضون فترة أقصاها شهرين.</p> <p>...</p> <p>17. يجوز لكيانات إدارة حقوق الملكية الفكرية أن تطلب من أي من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المذكورة في القسم 4، لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعادة البيع، المعلومات المشار إليها في الفقرة أ) من القسم 14 اللازمة لحساب مبلغ حق المشاركة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يفصل الالتزام بإرسال إخطار بإعادة البيع إلى منظمة الإدارة الجماعية والأطراف الواجب عليهم إرساله، (البائع، سواء كان مواطناً أسترالياً أو مقيماً أو شركة).</li> <li>• يجوز أن يتم ذلك من خلال وكيل، من المفترض أنه متخصص في سوق الفن، ولكن الالتزام يظل على عاتق البائع.</li> <li>• مدعوم بغرامات ("جزاءات مدنية").</li> <li>• صلاحية لمنظمة الإدارة الجماعية بطلب معلومات فيما يتعلق بعمليات إعادة البيع.</li> </ul>	<p><b>القسم 28: الإخطار بإعادة البيع التجاري</b></p> <p>(1) يجب على الشخص تقديم إخطار إلى جمعية التحصيل بالامتثال للقسم الفرعي (2) من إعادة البيع التجاري لمصنف في إذا ما:</p> <p>(أ) كان الشخص بائعاً بموجب قانون إعادة البيع التجاري؛</p> <p>(ب) أن يكون الشخص:</p> <p>"1" مواطناً أسترالياً؛</p> <p>"2" مقيماً دائماً في أستراليا؛</p> <p>"3" شركة تأسست بموجب قانون الشركات لعام 2001؛</p> <p>"4" شخص (بما في ذلك الشخص الاعتباري) يدير شركة في أستراليا؛</p> <p>"5" أو أمين صندوق استثماري يكون أحد المستفيدين منه</p> <p>من بين الأشخاص المذكورين في الفقرات الفرعية من "1" إلى "4" (ضمناً).</p> <p>العقوبة المدنية:</p> <p>(أ) للفرد—200 وحدة عقوبة؛</p> <p>(ب) لهيئة اعتبارية—1,000 وحدة عقوبة.</p> <p>(2) يجب للإخطار أن:</p> <p>(أ) يُقدّم كتابياً؛</p> <p>(ب) يُقدّم إلى جمعية التحصيل في غضون فترة 90 يوماً تبدأ من وقت إعادة البيع التجاري؛</p> <p>(ج) يتضمن تفاصيل كافية للسماح لجمعية التحصيل بما يلي:</p> <p>"1" تحديد إذا ما كانت إتاوة إعادة البيع مستحقة الدفع على إعادة البيع التجاري بموجب هذا القانون؛</p> <p>"2" تحديد مقدار إتاوة إعادة البيع مستحقة الدفع بموجب هذا القانون؛</p> <p>"3" تحديد المسؤول عن دفع إتاوة إعادة البيع.</p> <p>(3) يجوز للبائع أن يستوفي شرط تقديم إخطار وفقاً لهذا القسم من خلال وكيل.</p> <p>(4) إذا:</p> <p>(أ) كان هناك أكثر من بائع واحد في إطار عملية إعادة البيع التجاري للمصنف الفني؛</p> <p>(ب) أخطر أحد البائعين جمعية التحصيل وفقاً لهذا القسم؛</p> <p>ثم يُفترض أن جميع البائعين قد قدموا إخطاراً إلى جمعية التحصيل وفقاً لهذا القسم.</p>	<p>أستراليا<sup>58</sup></p>

<sup>58</sup> أستراليا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، القسمين الفرعيين 28 و 29.



	<p>(5) يتحمل الشخص الذي يرغب في الاعتماد على القسمين الفرعيين (3) أو (4) عبء الإثبات فيما يتعلق بهذه الأمور.</p> <p><b>القسم 29: طلب المعلومات حول إعادة البيع التجاري لمصنف فني</b></p> <p>(1) إذا ارتأت جمعية التحصيل بناءً على أسباب معقولة أن الشخص:</p> <p>(أ) بائع في إطار عملية إعادة البيع التجاري لمصنف فني؛</p> <p>(ب) مشتر في إطار عملية إعادة البيع التجاري لمصنف فني؛</p> <p>(ج) وكيل لبائع أو مشتر في إطار عملية إعادة البيع التجاري لمصنف فني؛</p> <p>(د) جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية تشارك بشكل أو بآخر في عملية إعادة بيع تجاري لمصنف فني؛</p> <p>يجوز لجمعية التحصيل أن تطلب، كتابةً، من الشخص أن يمنح الجمعية المعلومات المتعلقة بإعادة البيع التجاري ذي الصلة بتحديد ما يلي:</p> <p>(هـ) مقدار أي إتاوة إعادة بيع مستحقة الدفع على إعادة البيع التجاري بموجب هذا القانون؛</p> <p>(و) والمسؤول عن الدفع.</p> <p>(2) إذا:</p> <p>(أ) قُدِّم طلب إلى شخص وفقاً للقسم الفرعي (1)؛</p> <p>(ب) أُجري إعادة البيع التجاري الذي قُدِّم الطلب بشأنه خلال 6 سنوات قبل تقديم الطلب؛</p> <p>يجب على الشخص الامتثال للطلب في غضون 90 يوماً من تقديمه.</p> <p>العقوبة المدنية:</p> <p>(أ) للفرد—100 وحدة عقوبة؛</p> <p>(ب) لهيئة اعتبارية—500 وحدة عقوبة.</p>	
<p>يفرض على البائع (والجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية) الإبلاغ عن إعادة البيع خلال مهلة محددة.</p>	<p>(6) بناءً على طلب مقدم من منظمة الإدارة الجماعية التي تدير هذه الحقوق، يتعين على البائع (وأيضاً المتجر أو المعرض أو الصالون، وما إلى ذلك) تقديم المعلومات اللازمة لضمان إدارة الأجور. ويجوز تقديم هذا الطلب في غضون ثلاث سنوات بعد بيع المصنف الفني البصري الأصلي.</p>	<p>لاتفيا<sup>59</sup></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص هذا على التزامات البائعين أو الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بإبلاغ منظمة الإدارة الجماعية (VISDA) بعمليات البيع المؤهلة.</li> <li>• يؤدي التخلف عن تقديم هذه المعلومات إلى فرض غرامات.</li> </ul>	<p>(7) يتعين على البائع أو العميل، انظر الجملة الثانية من القسم الفرعي (2)، ما يلي:</p> <p>"1" تقديم بيان سنوي إلى المنظمة اعتباراً من 1 يونيو يحدد مبيعات العام السابق للمصنفات الفنية التي يشملها مخطط حق التتبع، راجع القسمين الفرعيين (1) و(2)، المصادق عليهما من قبل محاسب عام معتمد أو مدقق حسابات مسجل</p> <p>"2" بناءً على طلب المنظمة وفي غضون أربعة أسابيع من تلقي طلب تقديم جميع المعلومات اللازمة لضمان دفع الأجر</p>	<p>الدانمرك<sup>60</sup></p>

<sup>59</sup> لاتفيا، قانون حق المؤلف، 2003 (بصيغته المعدلة)، القسم 17(6).

<sup>60</sup> الدانمرك، المادة 38(7) من قانون حق المؤلف لعام 2014.

	عندما تطلب المنظمة ذلك في غضون ثلاث سنوات من إعادة البيع ويعاقب على عدم تقديم المعلومات بغرامة، راجع قانون حق المؤلف الدانمركي (176/4).	
السويد <sup>61</sup>	يجب على أي صاحب نشاط، بصفة مهنية، في سوق المصنفات الفنية بيعاً أو توسطاً أو شراءً أن يقدم في موعد غايته 1 أبريل بياناً إلى المنظمة بالمبيعات التي نشأت عنها مكافآت دفعت خلال سنة التقويم السابقة مباشرة. ويجب بالنسبة إلى كل عملية بيع تقديم معلومات عن المؤلف والمصنف وثمان البيع وتاريخ البيع. كما يجب تقديم بيان في حالة عدم تحقق أي مبيعات تنشأ عنها مكافآت.	
المملكة المتحدة <sup>62</sup>	<p><b>الحق في الحصول على المعلومات</b></p> <p>15. (1) يحق لصاحب حق التتبع فيما يتعلق بالبيع، أو لشخص يتصرف نيابة عنه، الحصول على المعلومات بتقديم طلب بموجب هذه اللائحة.</p> <p>(2) هذا الطلب —</p> <p>يجوز تقديمه إلى أي شخص (فيما يتعلق بذلك البيع) يستوفي الشرط المذكور في المادة 12(3)(أ)؛</p> <p>(ب) بل يجب تقديمه في غضون ثلاث سنوات من عملية البيع المتعلقة به.</p> <p>(3) المعلومات التي قد تُطلب على هذا النحو هي أي معلومات قد تكون ضرورية لضمان دفع إتاوة إعادة البيع، ولا سيما للتأكد من —</p> <p>(أ) مقدار الإتاوة المستحقة؛</p> <p>(ب) وإذا لم يدفع الإتاوة الشخص المقدم إليه الطلب، فحينها يكون اسم أي شخص مسؤول وعنوانه.</p> <p>(4) يتعين على الشخص المقدم إليه الطلب أن يبذل كل ما في وسعه لتقديم المعلومات المطلوبة خلال 90 يوماً من استلام الطلب.</p> <p>(5) إذا لم تُقدم هذه المعلومات خلال الفترة المذكورة في الفقرة (4)، يجوز للشخص مقدم الطلب، وفقاً لقواعد المحكمة، التقدم بطلب إلى المحكمة الإقليمية لإصدار أمر يطالب الشخص المقدم إليه الطلب بتقديم المعلومات.</p> <p>(6) في اسكتلندا، يجب إجراء هذا الطلب عن طريق تقديم طلب موجه إلى المأمور، ويجب أن تتم الإجراءات المتعلقة بمخالفة الأمر بالطريقة ذاتها المتبعة في حالة انتهاك حرمة المحكمة....</p> <p>*المادة 12(3)(أ) المشتري أو البائع، أو (حيث تتم عملية البيع من خلال وكيل)، يتصرف وكيل المشتري أو البائع، في سياق عمل تجاري يتعلق بالاتجار في الأعمال الفنية؛...</p>	
ألمانيا <sup>63</sup>	<p>(4) يجوز للمؤلف أن يطلب معلومات من تاجر مصنفات فنية أو بائع بالمزاد حول النسخ الأصلية لمصنفات المؤلف التي أعيد بيعها بمشاركة تاجر المصنفات الفنية أو البائع بالمزاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لطلب المعلومات.</p> <p>(5) يجوز للمؤلف، بالقدر اللازم لإنفاذ مطالبته ضد البائع، أن يطلب معلومات من تاجر المصنفات الفنية</p>	<p>يفصل المعلومات التي يجوز طلبها من الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية ويضع الحدود الزمنية لذلك.</p> <p>ينص على إمكانية التدقيق في حالة الشك.</p>

<sup>61</sup> السويد، قانون حق المؤلف في المصنفات الأدبية والفنية، المادة 26، الفقرة الثانية.

<sup>62</sup> المملكة المتحدة، اللائحة التنفيذية بشأن حق التتبع لعام 2006، اللائحة 15.

<sup>63</sup> ألمانيا، قانون حق المؤلف لعام 1965 (بصيغته المعدلة)، المادة 26.

	<p>أو البائع بالمزاد عن اسم البائع وعنوانه وكذلك حصيلة البيع. ويجوز لتاجر المصنفات الفنية أو البائع بالمزاد أن يرفض تقديم معلومات حول اسم البائع وعنوانه إذا دفع الحصة المقررة للمؤلف.</p> <p>(6) لا يمكن تأكيد المطالبات وفقاً للفقرتين 4 و5 إلا من خلال جمعية تحصيل.</p> <p>(7) إذا كانت هناك شكوك معقولة بشأن دقة المعلومات أو اكتمالها وفقاً للفقرتين 4 أو 5، يجوز لجمعية التحصيل أن تطلب، بناءً على اختيار الشخص الملزم بتقديم معلومات، أن تفحص هي أو مدقق أو مدقق معتمد تولت تعيينه الدفاتر التجارية أو الوثائق الأخرى حسب الاقتضاء لتحديد دقة المعلومات أو اكتمالها. إذا تبين أن المعلومات غير صحيحة أو غير كاملة، فيجب على الشخص الذي يقدم المعلومات سداد تكاليف الفحص</p>	
<p>تفصيل المتطلبات التشريعية المتعلقة بالمعلومات التي ينبغي للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والأطراف الأخرى تقديمها لمنظمة الإدارة الجماعية.</p>	<p><b>القسم 21: شرط تزويد وكالة التحصيل بمعلومات عن عمليات إعادة البيع المؤهلة</b></p> <p>(1) ينطبق هذا القسم على الأشخاص التاليين المشاركين في عملية إعادة بيع مؤهلة للمصنف الفني البصري الأصلي:</p> <p>(أ) في حالة عمليات إعادة البيع الاحترافية، — "1" كل جهة متخصصة في سوق المصنفات البصرية مشاركة في إعادة البيع؛</p> <p>"2" إذا لم يكن من بين المشاركين في إعادة البيع جهة متخصصة في سوق المصنفات البصرية، يكون كل معرض فني أو متحف أو مكتبة أو أرشيف مشار إليه في القسم 9(2)(أ) من المشاركين في إعادة البيع؛</p> <p>(ب) في حالة إعادة البيع المؤهل الطوعي، يكون الشخص الذي اتفقت عليه الأطراف المشاركة في إعادة البيع مسؤولاً عن تقديم المعلومات إلى وكالة التحصيل.</p> <p>(2) يجب على كل شخص التأكد من تقديم المعلومات التالية حول إعادة البيع إلى وكالة التحصيل:</p> <p>(أ) اسم المصنف الفني، إذا كان معروفاً؛</p> <p>(ب) وصف موجز للمصنف الفني؛</p> <p>(ج) قيمة إعادة البيع؛</p> <p>(د) اسم الفنان، إذا كان معروفاً؛</p> <p>(هـ) اسم الأشخاص المسؤولين بموجب المادة 17 عن دفع إتاوات إعادة البيع وبيانات الاتصال بهم، إذا كانت معروفة؛</p> <p>(و) أي معلومات أخرى تحددها اللوائح.</p> <p>(3) يجب تقديم المعلومات في غضون الإطار الزمني المحدد، وبإلا بالطريقة التي تحددها اللوائح.</p>	<p>نيوزيلندا<sup>64</sup></p>
<p>• ينص على جواز طلب كل من المستفيدين ومنظمات الإدارة الجماعية معلومات فضلاً عن غرفة فنون المصنفات البصرية اليونانية</p>	<p>7. يجوز للمستفيدين ومنظمات الإدارة الجماعية خلال فترة ثلاث سنوات بعد إعادة البيع مطالبة أي جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية المذكورة في الفقرة 1 بتقديم أي معلومات قد تكون ضرورية لتأمين سداد الإتاوات المتعلقة بعملية إعادة البيع. كما يجب أن يتاح لغرفة فنون المصنفات البصرية اليونانية جمع المعلومات (المادة 9 من توجيه المفوضية الأوروبية 84/2001).</p>	<p>اليونان<sup>65</sup></p>

<sup>64</sup> نيوزيلندا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2023، المادة 21.

<sup>65</sup> اليونان، 1993/2121، المادة 7.5.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• التزام عام على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإتاحة المجال لتقديم طلبات بمعلومات تتعلق بعمليات إعادة البيع خلال فترة ثلاث سنوات.</li> <li>• يترك تفاصيل التنفيذ لأعضاء الاتحاد الأوروبي.</li> </ul>	<p><b>المادة 9</b> <b>حق الحصول على المعلومات</b></p> <p>تنص الدول الأعضاء على أنه يجوز للأشخاص المخولين بموجب المادة 6، لمدة ثلاث سنوات بعد إعادة البيع، أن يطلبوا من أي جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية مذكورة في إطار المادة 1(2) تقديم أي معلومات قد تكون ضرورية لضمان دفع الإتاوات المتعلقة بإعادة البيع.</p>	الاتحاد الأوروبي <sup>66</sup>
<p>حكم تكميلي في قانون العائدات الفرنسي يسمح لمنظمات الإدارة الجماعية الفرنسية بطلب معلومات تتعلق بالجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من السلطات الضريبية.</p>	<p>يجوز لجمعيات المؤلفين أو الناشرين أو الملحنين أو الموزعين أن تتلقى من السلطات الضريبية جميع المعلومات المتعلقة بالإيرادات المتأتية من الشركات الخاضعة لسيطرتها.</p>	فرنسا <sup>67</sup>

## التزام السرية

45. تتمثل أحد الأمور المهمة لمنظمات الإدارة الجماعية التي تتولى معالجة المعلومات المتعلقة بأصحاب الحقوق وعمليات إعادة البيع المؤهلة في أن هذه المنظمات تحتاج إلى مراعاة التزامات السرية بشأن التعامل مع هذه المعلومات. وقد آلت المعلومات حول عمليات إعادة البيع المؤهلة إلى الملك العام ويجب إتاحتها بسهولة، غير أن التزامات الخصوصية تنشأ فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى المستلمة ويجب مراعاتها. وعادةً ما تتعلق هذه المسائل بالقوانين الوطنية المتعلقة بالخصوصية وأمن المعلومات بشكل عام، إلا أنه ينطبق عليها أيضاً بعض قوانين حق التتبع الإقليمية والوطنية، لا سيما عند التعامل مع المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب صلاحيات قانونية لطلب من النوع المفصّل في الجدول 23 أعلاه: انظر أيضاً الجدول 24 التالي.

<sup>66</sup> المادة 9 من توجيه المفوضية الأوروبية.

<sup>67</sup> فرنسا، المادة L.163، Livres des procédures fiscales.

الجدول 24 – التزامات السرية الخاصة بمنظمات الإدارة الجماعية

المنطقة أو البلد	الحكم	التعليقات
الاتحاد الأوروبي <sup>68</sup>	<p><b>الحيثية (52):</b></p> <p>من المهم لمنظمات الإدارة الجماعية أن تحترم حقوق الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية لأي صاحب حق أو عضو أو مستخدم أو فرد آخر تعالج بياناته الشخصية. وينظم التوجيه 95/46/EC معالجة البيانات الشخصية التي يجري تداولها في الدول الأعضاء في سياق ذلك التوجيه وتحت إشراف السلطات المختصة في الدول الأعضاء، ولا سيما السلطات العامة المستقلة المعينة من الدول الأعضاء. وينبغي تزويد أصحاب الحقوق بالمعلومات المناسبة حول معالجة بياناتهم والحدود الزمنية للاحتفاظ بهذه البيانات في أي قاعدة بيانات والطريقة التي يمكن لأصحاب الحقوق من خلالها ممارسة حقوقهم في النفاذ إلى بياناتهم الشخصية أو تصحيحها أو حذفها وفقاً للتوجيه 95/46/EC. وعلى وجه الخصوص، يجب التعامل مع المعلومات الفريدة التي تسمح بالتعريف غير المباشر بالشخص على أنها بيانات شخصية في سياق المعنى الوارد في هذا التوجيه.</p> <p><i>المادة 42</i></p> <p><b>حماية البيانات الشخصية</b></p> <p>تخضع معالجة البيانات الشخصية التي تجري في إطار هذا التوجيه للتوجيه رقم 95/46/EC.</p>	الالتزامات ومبادئ عامة تنطبق على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
المملكة المتحدة <sup>69</sup>	لائحة (7) 15 تنص على وجوب التعامل مع المعلومات التي جرى تحصيلها بموجب هذه اللائحة على أنها سرية.	يتناول هذا المعلومات المتحصل عليها بالطلب بموجب اللائحة (1) 15: انظر الجدول 23 أعلاه.
إسبانيا <sup>70</sup>	18. يجب على كيانات الإدارة احترام مبادئ السرية أو الخصوصية التجارية فيما يتعلق بأي معلومات ترقى إلى علمها في إطار ممارسة السلطات المنصوص عليها في هذا القانون.	الالتزام عام "باحترام" الخصوصية أو الخصوصية التجارية للمعلومات التي تحصل عليها منظمة الإدارة الجماعية.

## تحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة – المزيد من الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها منظمات الإدارة الجماعية (البروتوكولات والاتفاقات وغيرها من الممارسات)

46. الأحكام المتعلقة بالأهلية القانونية لعملية إعادة بيع معينة لحق التتبع تصدرها عدة أطراف وعلى عدة مرات: في أوقات إعادة البيع والإبلاغ من خلال الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية و/أو البائع و/أو المشتري؛ وعند تلقيها لتقرير الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بواسطة منظمة الإدارة الجماعية، والتي تعمل بالنيابة عن صاحب الحق المؤهل. ومن ثم، ستحتاج هذه الأطراف إلى اطلاعها جيداً على معايير الأهلية وتطبيقها على أي عملية إعادة بيع معينة تقبل الإبلاغ ويتم الإبلاغ عنها: لذلك يعد تدريب الموظفين المهرة داخل منظمة الإدارة الجماعية للتعامل مع هذه الأمور أساسياً.

<sup>68</sup> توجيه المفوضية الأوروبية رقم 2014/26/EU، بتاريخ 26 فبراير 2014 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم للحقوق بشأن استخدام المصنفات الموسيقية على الإنترنت في السوق الداخلية.

<sup>69</sup> المملكة المتحدة، لوائح حق التتبع لعام 2006، اللائحة (7) 15.

<sup>70</sup> إسبانيا، قانون الملكية الفكرية 1996 (بصيغته المعدلة)، المادة 18.24.

47. ومن الناحية التشغيلية، بمجرد تحديد عملية إعادة البيع المؤهلة وإبلاغ منظمة الإدارة الجماعية بها، يمكنها بعد ذلك ربط هذه المعلومات بتلك التي تحتفظ بها بالفعل فيما يتعلق بصاحب الحق المؤهل وتحديد مبلغ الإتاوة المستحقة وفقاً لذلك. غير أن صعوبات قد تنشأ في التطبيق العملي. وفي حين أنه من المفيد لأصحاب الحقوق ومنظمات الإدارة الجماعية أن يمتلكوا سلطة طلب المعلومات من البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بما في ذلك سلطة طلب التدقيق كما هو الحال في ألمانيا (انظر أعلاه)، فإن الهدف الحقيقي لمنظمة الإدارة الجماعية يكمن في ضمان تلقي الإخطار في الوقت المناسب بخصوص عمليات إعادة البيع المؤهلة. ولهذا السبب، كما هو مذكور أعلاه، فإن معظم منظمات الإدارة الجماعية تتسم بالاستباقية في مراقبة ما يحدث داخل أسواقها الفنية المحددة وفي طلب المعلومات من البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية حيث يُعتقد بحدوث عملية إعادة بيع مؤهلة.

48. ومن الناحية العملية، يعد الاتصال بالمجموعات المحتملة من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية التي ستشارك في عمليات إعادة البيع التجارية طريقة معقولة لسد فجوة المعلومات هذه. وفي بعض البلدان، سيكون لهذه المجموعات جمعياتها التجارية المهنية، ما يسهل إقامة خطوط اتصال مع الأعضاء وإنشاء قنوات للإبلاغ الجاهز عن عمليات إعادة البيع. ولذلك، في مثل هذه الحالات، قد يكون من الممكن وضع ترتيبات تعاقدية بين منظمة الإدارة الجماعية وهذه الجمعيات وكذلك أعضائها الأفراد حيث يمكن الاتفاق على بروتوكولات الإبلاغ عن عمليات إعادة البيع، بالإضافة إلى المسائل الأخرى المتعلقة بإدارة حق التتبع (انظر أيضاً الفقرة 82(ب) أدناه فيما يتعلق بمختلف فئات المصنفات التي من المحتمل أن تكون مسؤولة عن حق التتبع). وستختلف هذه الترتيبات عن أي متطلبات إبلاغ تشريعية (والتي قد تظل سارية) ويمكن اعتبارها حالات للهيكل الخاصة بين الأطراف المتضررة لضمان المعالجة السلسلة للمطالبات والمدفوعات.

49. وتقدم ألمانيا مثلاً على هذا النهج. يوجد في هذا البلد جمعيات رائدة تشمل باعة المزاد (الجمعية الفيدرالية لباعة المزاد الألمان – BVDG)، والمعارض وتجار القطع الفنية (الجمعية الفيدرالية للمعارض وتجار القطع الفنية الألمان – BVDG)، وتجار القطع الفنية (جمعية التجارة الفنية بألمانيا – KD وجمعية الأثريين الألمان – VDA). توجد اتفاقات إطارية بين هذه الجمعيات وجمعية Bild Kunst وهناك شرط على أعضائها لإبرام عقود فردية مع Bild Kunst يتعهدون فيها بالإبلاغ عن عمليات إعادة البيع ذات الصلة، مع إمكانية الحصول على ائتمان بنسبة 10% من رسوم حق التتبع.<sup>71</sup>

50. يُتبع نهج مختلف إلى حد ما في المملكة المتحدة وفرنسا، على الرغم حقاً من وجود جمعيات مهنية كبيرة أيضاً للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية في ذلك البلد. تحصل جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) وجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) على المعلومات من خلال استعراض نتائج المزادات المتاحة للجمهور والمعلومات التي توفرها المعارض التجارية. يوجد على الموقع الإلكتروني لجمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين نماذج إلكترونية للبائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية لملئها فيما يخص عمليات إعادة البيع.<sup>72</sup> كما ترسل أيضاً طلبات دورية للحصول على معلومات إلى الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية ممن يبدو أنهم منخرطون في معاملات مؤهلة لحق التتبع لإبلاغهم بالتزاماتهم بدفع إتاوات حق التتبع. يُطلب من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بعد ذلك الرد على طلبات الحصول على معلومات هذه مع تفاصيل أي عمليات تتبع مؤهلة في غضون 90 يوماً، والاعتماد هنا في نهاية المطاف على سلطتهم القانونية للتقدم بطلب للحصول على أمر من المحكمة لإجبارهم على الإفصاح عن المعلومات في حالة فشل الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية في الاستجابة لطلب الحصول على معلومات. وعلى مر السنين، باتت هذه الطلبات والعوائد الدورية الصادرة من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية مصدراً موثقاً للمعلومات حول عمليات إعادة البيع،<sup>73</sup> على الرغم من أن جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين تستعين بفريق صغير من الباحثين المهرة لمراقبة عمليات إعادة البيع عموماً والتحقق من هذه العوائد حين يُحتمل حدوث عملية إعادة بيع لم يبلغ عنها. وفي هذا الصدد، أبلغت جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين أن السلطة المنوطة بطلب تدقيق دفاتر الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من شأنها أن تكون ذا فائدة في عملها، ولكن في العموم، فإن النظام الذي تطور يعمل جيداً إلى حد معقول، في ظل ثقة جميع الجوانب. يُشغل نظام مماثل للإبلاغ الدوري بواسطة جمعية تحصيل الإتاوات للفنانين، وهي منظمة الإدارة الجماعية الأخرى التي تدير حق التتبع في المملكة المتحدة،<sup>74</sup> وكذلك في الدانمرك.<sup>75</sup> وعلى منوال مشابه، توجد لدى جمعية ADAGP في فرنسا نماذج إلكترونية تقدمها الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بعد تعبئتها بالمعلومات المتعلقة بعمليات إعادة البيع.<sup>76</sup> وفي هذا الصدد، تفيد الجمعية بأن الجهات المتخصصة

<sup>71</sup> انظر أيضاً <https://www.bildkunst.de/service/folgerecht/informationen-zum-folgerecht>. ويمكن العثور على نموذج الإبلاغ النموذجي على موقع Bild Kunst الإلكتروني، كما يتاح النفاذ إلى بوابة الإبلاغ عبر الإنترنت. لمتعلقات لنموذج آخر، راجع السويد: Bildupphovsvratt في <https://bildupphovsvratt.se/folgeratt#folgeratt-for-upphovspersoner>.

<sup>72</sup> انظر <https://www.dacs.org.uk/for-art-market-professionals>.

<sup>73</sup> انظر أيضاً <https://www.dacs.org.uk/artists-resale-right/pay-arr> (تمت الزيارة في 2 مارس 2024). يجب أن تحتوي المعلومات المطلوبة، والتي يمكن تقديمها في أي وقت باستثناء وقت الردود على هذه الطلبات الدورية، على المعلومات التالية: عنوان المصنف؛ الوسط؛ رقم الطبعة، إن أمكن؛ سعر البيع، باستثناء ضريبة القيمة المضافة؛ تاريخ بيع المصنف؛ اسم الفنان؛ جنسية الفنان (إذا كانت معروفة)؛ سنة ميلاد الفنان (إذا كانت معروفة)؛ وسنة وفاة الفنان (إذا كانت معروفة).

<sup>74</sup> انظر <https://artistscollectingsociety.org/information-amps> (آخر اطلاع في 9 يناير 2025).

<sup>75</sup> انظر <https://www.visda.dk/en/artists-resale-right/?lang=en> (آخر اطلاع في 9 يناير 2025).

<sup>76</sup> انظر <https://www.adagp.fr/en/i-am-exploiting-or-selling-work/i-am/i-am-art-market-professional#reporting> (آخر اطلاع في 9 يناير 2025).

في سوق المصنفات الفنية ترد في جميع الحالات تقريباً على الطلبات التي ترسلها إليها الجمعية بشكل مباشر بعد عمليات إعادة البيع، إضافة إلى إرسال طلبات ربع سنوية إلى المعارض والجهات الأخرى المتخصصة في سوق المصنفات الفنية. وأفادت الجمعية أيضاً أنها تعمل حالياً على منصة تفصح من خلالها الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية عن معاملاتها الإلكترونية المؤهلة لحق التتبع وأن المتوقع إطلاق هذه المنصة للمعارض خلال عام 2025.<sup>77</sup>

51. سيختلف سوق الفن في كل بلد عضو اختلافاً بئناً، حسب عدد السكان وبنية المجتمع والاقتصاد. ومع ذلك، تشير ممارسات وتجارب منظمات الإدارة الجماعية المتعددة المشار إليها في الفقرات السابقة إلى أن من شأن تنمية علاقات الثقة بين منظمات الإدارة الجماعية والبائعين/الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية أن تؤدي دوراً قيماً في تطوير أنظمة عملية للإبلاغ عن مطالبات حق التتبع ومعالجتها. وبالتالي، قد تساعد الخطوات العملية والاعتبارات المذكورة فيما يلي في تنمية مثل هذه العلاقات:

أ. تحديد المجموعات الرئيسية للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المشاركة في عمليات إعادة البيع المؤهلة المحتملة – هل هي دور مزادات أو معارض أو متاحف أو تجار فن أفراد، أم أن هناك مجموعة أخرى غير محددة من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية الفاعلة في تلك السوق؟

ب. هل من الممكن التعامل مع أعضاء هذه المجموعات على أساس فردي للتوصل إلى بروتوكولات متفق عليها للإبلاغ والتعامل مع مطالبات حق التتبع؟ في بعض الحالات، قد يكون هذا ممكناً؛ وفي حالات أخرى، قد تكون المجموعات متباينة أو متعددة جداً بحيث لا يمكن التعامل معها على أساس فردي.

ج. عندما توجد مجموعات أكبر معنية، هل لديهم أي جمعية تجارية أو مهنية تمثيلية قد يكون من المفيد التفاوض معها فيما يتعلق بروتوكولات الإبلاغ عن عمليات البيع المؤهلة، وبالتالي توفير إطار عمل سيطر من أعضاء الجمعية الأفراد العمل من خلاله بسبب الفوائد الأخرى لعضوية جمعياتهم؟ وكما هو مذكور أعلاه، يبدو أن هذا المستوى من الهيكلية الخاصة أكثر تطوراً في ألمانيا، ولكن قد تكون الترتيبات والتفاهات الأقل رسمية ممكنة في البلدان ذات أسواق الفن الأصغر حيث يعرف الأطراف الرئيسية بعضهم بعضاً جيداً.

د. بعد قول كل هذا، يجب أن نتذكر أن الحافز القائم للجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية وجمعياتها للموافقة على بروتوكولات الإبلاغ وما شابه ذلك سيكون أي شرط قانوني للإبلاغ بنشأ بموجب مخطط حق التتبع بالإضافة إلى أي صلاحيات أخرى تمتلكها منظمات الإدارة الجماعية لطلبها معلومات بشأن عمليات إعادة البيع. في معظم الحالات، يبدو أن الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية على استعداد للتعاون، فبعد كل شيء، ما سداد حق التتبع إلا تكلفة عمل أخرى بالنسبة لهم، وبالتالي فإن الإبلاغ الدقيق في الوقت المناسب يصب في مصلحتهم بقدر ما يصب في مصلحة الفنانين وغيرهم من المطالبين المؤهلين. من وجهة نظر منظمات الإدارة الجماعية، فإن اللجوء إلى المحاكم لإنفاذ حقوقها يمكن أن يكون عملية مرهقة قد تحدث عندما تكون سوق الفن مجزأة ولا ترغب الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية في التعاون.<sup>78</sup> حيث يعد حسن النية والثقة بين الأطراف المعنية جانبين مهمين في أي مخطط حق تتبع فعال، كما يتبدى في ردود العديد من منظمات الإدارة الجماعية التي استشيرت في معرض إعداد هذا التقرير.

## خطوات أخرى تتبعها منظمات الإدارة الجماعية لتحديد عمليات إعادة البيع المؤهلة

52. بغض النظر عن أي مكملات تشريعية لصلاحياتهم في طلب المعلومات وما شابه، لا تزال جميع منظمات الإدارة الجماعية التي تدير حق التتبع بحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لمراقبة عمليات إعادة البيع المؤهلة المحتملة التي قد تحدث في أسواقهم الوطنية للفن. ويتطلب هذا موظفين داخليين مهرة على دراية بتلك السوق والأطراف الرئيسية فيها، مثل المعارض ودور المزادات وتجار الفن وما إلى ذلك. سيتضمن هذا العمل استعراض كتالوجات البيع بالمزاد لدى ظهورها؛ وإجراء عمليات بحث عبر الإنترنت في المواقع الإلكترونية للمعارض ودور المزادات؛ وتصفح وسائل التواصل الاجتماعي؛ وما إلى ذلك. ولذلك، في المملكة المتحدة، تفيد جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين بأنها "تقوم بالتنبؤ بحق التتبع من خلال التصفح اليدوي للمواقع الإلكترونية لدور المزادات للمبيعات القادمة لتحديد عمليات البيع المؤهلة لحق التتبع". يمكن بعد ذلك مقارنة هذه التنبؤات بالإفصاحات الفعلية عن عمليات إعادة البيع المؤهلة المستلمة من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية عن المدة ذاتها للتأكد إذا ما وجدت أي عمليات إعادة بيع ربما لم يتم الإبلاغ عنها، سواء عن غير قصد أم بقصد.

53. قد يكون "العمل الميداني" ضرورياً أيضاً في حالة أسواق إعادة البيع مثل المعارض الفنية، وفقاً لما أوردته جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية وجمعية Bild Kunst. وفي الأسواق الصغيرة، مثل إستونيا، تعد مراقبة المعارض ودور المزادات أمراً سهلاً نسبياً، وفقاً لما توردته جمعية المؤلفين الإستونيين:

<sup>77</sup> معلومات مقدمة من الجمعية للمؤلف، ديسمبر 2025.

<sup>78</sup> يبدو أن هذا ما حدث في التجربة الرومانية، حيث أفادت SGDA VISARTA، وهي منظمة الإدارة الجماعية المعنية، بوجود إحجام من جانب كثير من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية عن الإبلاغ عن عمليات إعادة البيع، ما أدى إلى "دعوى قضائية لا تحصى" لإنفاذ حق التتبع.

نحن نراقب منشورات وسائل التواصل الاجتماعي والبلاغات الصحفية والمواقع الإلكترونية للمعرض. وبما أن لدينا عدداً قليلاً من هذه المؤسسات في إستونيا (أقل من عشرة)، فلا توجد مشكلة في حالة الشك في الاتصال بها مباشرة وطلب المعلومات. ويبدو أن الأمر نفسه ينطبق على البلدان ذات الصلة مثل النرويج: إن سوق الفن النرويجي صغير نسبياً، وبالتالي فهو أيضاً يتسم بالشفافية إلى حد ما. فالأطراف الرئيسية (الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية) معروفة وتتسم أعمالها بالشفافية. ومع ذلك، فإننا نجري عمليات مراقبة وتدقيق لمجموعة مختارة من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من أجل ضمان إجراء الإبلاغ وفقاً للقانون.<sup>79</sup>

54. وحتى في الأسواق الأصغر مثل هذه، فإن حقيقة أن منظمات الإدارة الجماعية تتمتع بصلاحيات افتراضية لطلب المعلومات من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والبائعين يساعد بلا شك في تدفق المعلومات مرة أخرى إلى منظمة الإدارة الجماعية. وقد تشكل أسواق الفن الأكبر صعوبات أكثر، كما هو الحال في هنغاريا:

ليس لدى HUNGART أدوات محددة لمراقبة نشاط الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية. بل نراقب البلاغات الصحفية الخاصة بالمزادات الكبرى ونتفقد المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية. وسيكون من المفيد أن تمتلك HUNGART قائمة شاملة بالجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية يمكن أن تمثل الأساس الذي يستند إليه الإنفاذ.<sup>80</sup>

55. وقد تكون مراقبة بعض أنواع عمليات إعادة البيع التجارية أيسر من مراقبة غيرها. ولذلك، في السويد، ذكرت Bildupphovsrätt أنه:

...تُجري تقييمات شاملة من خلال المراقبة المستمرة للمزادات الرئيسية عبر الإنترنت، مثل Bukowskis و Auctionet. وفي سياق هذه التقييمات، يتم فحص عمليات البيع المستمرة لضمان التحديد الصحيح للمصنفات المؤهلة لحقوق التتبع. عند التعامل مع المعارض وتجار الفن، تصبح الرقابة أكثر تعقيداً. في الوقت الحالي، نفتقر إلى الوسائل اللازمة لفحص سجلات المعرض أو المستندات الأخرى للتأكد مما إذا كانت قد أتمت عمليات بيع تؤدي إلى تعويض الإتاوة دون الإفصاح المناسب. ولا تشمل سلطتنا إجراء الفحوصات أو المطالبة بالمحاسبة التفصيلية. بدلاً من ذلك، يكمن هدفنا الأساسي في تقديم معلومات حول اللوائح والقوانين ذات الصلة التي تحكم حقوق التتبع، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة إذا لزم الأمر أو إذا كانت هناك استفسارات تتعلق بحقوق التتبع.

...

قامت Bildupphovsrätt بتطبيق هيكل نظام داخلي محكم لضمان استلام التقارير من الأطراف الرئيسية في الوقت المناسب. في الحالات التي يفشل فيها دار المزادات في الإبلاغ، يمكننا إصدار رسائل تذكيرية بكفاءة.<sup>81</sup>

56. ويمكن أيضاً أن تمثل كيفية تنفيذ وظيفة المراقبة جانباً مهماً من جوانب الاعتماد الأولي لمنظمة الإدارة الجماعية عندما يتم طلب ذلك. على سبيل المثال، في أستراليا، عندما طلبت وكالة حق المؤلف الاعتماد المبدئي من وزير الحكومة المعني، كان مطلوباً منها أن تتناول في طلبها أسئلة تفصيلية حول كيفية تحصيل المعلومات ومراقبة عمليات إعادة البيع التجارية للمصنفات الفنية من أجل تحديد عمليات إعادة البيع التي قد تؤدي إلى تحمل مسؤولية دفع إتاوة التتبع وكيف يمكنها تعيين الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية ومجاراتهم بشأن متطلبات إعداد التقارير، وكيف يمكنها تطوير الأدوات وتجهيز الوثائق للمساعدة في هذه العملية.<sup>82</sup> ويعد استخدام تكنولوجيا المعلومات المناسبة أمراً بالغ الأهمية أيضاً في هذا الصدد، كما تفيد تقارير وكالة حق المؤلف:

أنشأت وكالة حق المؤلف نظاماً مخصصاً لتكنولوجيا المعلومات وموقعاً إلكترونياً يدعم تلقي المعلومات، ويقوم بأتمتة العملية حيثما أمكن ذلك، ويقدم المعلومات لأصحاب الحقوق والمبلغين بطريقة يسهل النفاذ إليها وتتسم بالشفافية [ليس كل هذا متاحاً للعامة]. ويركز المسؤولون على تأكيد عمليات إعادة البيع المؤهلة؛ حيث إجراء البحث لتحديد الفنانين/ المستفيدين وحل المشكلات؛ ومراقبة التقارير ونشاط السوق للحث على الامتثال للمخطط. وإن بعض الأنشطة البحثية بالإضافة إلى الامتثال والمراقبة تمثل عناصر التكلفة الأعلى لإدارة المخطط.<sup>83</sup>

<sup>79</sup> رد على الاستبيان ورد من جمعية المؤلفين الإستونيين، 23 نوفمبر 2023.

<sup>80</sup> رسالة من HUNGART إلى المؤلف، وردت في 10 نوفمبر 2023. ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن أي منظمة إدارة جماعية تتمتع بصلاحيات طلب معلومات من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية: انظر المادتين (1) و(11) من القانون رقم 76 لسنة 1999 بشأن حق المؤلف.

<sup>81</sup> رد على الاستبيان ورد من Bildupphovsrätt، 23 نوفمبر 2023.

<sup>82</sup> تلقى المؤلف المعلومات بشأن هذه المتطلبات في رسالة من وكالة حق المؤلف في 5 أكتوبر 2023.

<sup>83</sup> رد على الاستبيان ورد من وكالة حق المؤلف مؤخراً في 7 أبريل 2020.



57. وعلى نحو أكثر عمومية، يمثل استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) المناسبة عنصراً حاسماً في إدارة حق التتبع لأي منظمة إدارة جماعية، وهناك بعض أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي يمكن استخدامها لتحديد ما تمثله منظمات أخرى للإدارة الجماعية من الفنانين والمصنفات لأغراض توجيه المدفوعات، مثل معلومات الأطراف المهتمة (IPI) (التي تستخدمها جل منظمات الإدارة الجماعية، إن لم تكن كلها). في المملكة المتحدة، تستخدم جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين برنامج تخطيط للموارد المؤسسية لإدارة جمع البيانات واستخدامها بخصوص الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والاستجابات لطلبات الحصول على معلومات حول المبيعات المؤهلة وتحصيل إتاوات التتبع وتوزيعها. تستكشف جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين حالياً كذلك إمكانية استخدام سلاسل الكتل وغيرها من التقنيات الرائدة للمساعدة في جمع حق التتبع وذلك بالتعاون مع شركاء آخرين (وهذا أيضاً قيد النظر من طرف وكالة حق المؤلف في أستراليا). ومع ذلك، تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن منظمة إدارة جماعية أخرى (وهي Bild Kunst في ألمانيا) أبدت تشككها حول نشر تقنيات سلاسل الكتل فيما يتعلق بحق التتبع، لا سيما حيث توجد فجوات بين العالمين المادي والرقمي والتي سيتعين سدها.

58. إن تقديم إرشادات محددة بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات إلى البلدان التي تنشئ مخطط حق تتبع ومنظمة إدارة جماعية لإدارة هذا الأمر يقع خارج نطاق مجموعة الأدوات الحالية، بخلاف القول بأن هذا مجال ينبغي فيه طلب المساعدة من منظمات الإدارة الجماعية في البلدان التي تدير بالفعل حق التتبع وللاستفادة من تجاربهم في هذا الصدد.

## مزيد من صلاحيات منظمة الإدارة الجماعية – الفحص والتدقيق

59. كما هو مذكور أعلاه، أفاد العديد من منظمات الإدارة الجماعية أنه، بالإضافة إلى سلطات طلب معلومات حول عمليات إعادة البيع من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، فإن سلطة فحص دفاتر الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المخالفة وتدقيقها ستكون مفيدة عندما يُشتبه في حدوث عملية إعادة بيع مؤهلة لم يتم الإبلاغ عنها. يمكن العثور على مثال لهذه السلطة في المادة (26)7 من القانون الألماني المبين أعلاه في الجدول 23. وذكرت Bild Kunst أنها لم تستخدم هذه السلطة سوى مرتين في العقد الماضي، وهو ما يتطلب صدور أمر من المحكمة. وفي حين أن مثل هذه السلطة قد يكون لها تأثير رادع وتحث على امتثال منظمات الإدارة الجماعية لمتطلبات الإبلاغ، إلا أنها قد تكون مثيرة للجدل في بعض البلدان، على أساس أن وضع هذه السلطة في أيدي جهة خاصة (منظمة الإدارة الجماعية) أمر غير معتاد. وعلى سبيل إيجاد توازن معادل، فإن اشتراط الحصول على أمر من المحكمة، مع دفع التكاليف المصاحبة له، كما هو الحال في ألمانيا، قد يوفر بعض الضمانات بعدم إساءة استخدام السلطة.

60. وكما هو مذكور في الجدول 23 أعلاه، تتمتع منظمات الإدارة الجماعية في فرنسا أيضاً بسلطة طلب معلومات من السلطات الضريبية والحصول عليها فيما يتعلق بالإيرادات السنوية لجهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، بالإضافة إلى حجم عمليات البيع الخاضعة لضريبة القيمة المضافة وضريبة القيمة المضافة المخفضة. وقد لا تكون هذه السلطة مجدداً مقبولة في بعض الولايات القضائية، نظراً لأن منظمات الإدارة الجماعية هي كيانات خاصة وليست عامة تابعة للحكومة. ومع ذلك، ونظراً لأنها عادةً ما تكون منظمات غير ربحية وتنصرف نيابة عن الأعضاء الذين يستحقون الإتاوات بموجب القانون، فقد يقال إن منظمة الإدارة الجماعية في هذا السياق تعمل من أجل غرض عام وبالتالي يمكن تبرير هذه السلطة. وهذا أمر يعود البت فيه إلى كل قانون وطني.

## تحديد الإتاوات وسداد المدفوعات

61. يمثل الربط بين عمليات إعادة البيع المؤهلة وأصحاب الحقوق المؤهلين الدور المركزي لمنظمات الإدارة الجماعية فيما يتعلق بحق التتبع، ولذلك سيلزم منظمات الإدارة الجماعية وجود أنظمة داخلية فعالة ليتحقق هذا، أي لحساب مبلغ الإتاوات المستحقة، والأشخاص الذين يحق لهم الحصول على المدفوعات، وما إلى ذلك. ونظراً لأن منظمات الإدارة الجماعية التي تدير حق التتبع غالباً ما تكون لديها خبرة في تحصيل الإتاوات المستحقة من أجل استخدامات أخرى للمصنفات وتوزيعها، سيوجد بالفعل خبراء داخليين يمكن الاستفادة منهم هنا (على الرغم من أن تحصيل مدفوعات حق التتبع وتوزيعها، كما هو مذكور أعلاه، يمثل ممارسة تختلف عن جمع الإتاوات للاستخدامات التي قد تستمر على مدى فترة من الزمن). وعلاوة على ذلك، يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية في البلدان التي أدارت بالفعل مدفوعات حق التتبع أن تساعد منظمات الإدارة الجماعية التي بدأت في القيام بذلك. وبالمثل، يتمتع كل من الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) وفناني المصنفات البصرية الأوروبية (EVA) والويبو بخبرة يمكن الاستفادة منها هنا.

62. من الممارسات الجيدة الالتزام بالشفافية ما كان ذلك ملائماً. فعلى سبيل المثال، يمكن إتاحة المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة البيع التي يتم إخطار منظمة الإدارة الجماعية بها للجمهور على الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الإدارة الجماعية للمساعدة على تحديد أصحاب الحقوق المؤهلين. ومن المفيد أيضاً في هذا السياق إتاحة حواسب للأسعار عبر الإنترنت، ولا سيما في بلدان الاتحاد

الأوروبي التي يوجد فيها نطاق مرّن لأسعار إعادة البيع بنسب مئوية مختلفة تطبق على شرائح سعرية متنوعة: انظر، على سبيل المثال، المواقع الإلكترونية لجمعية AGADP<sup>84</sup>، وجمعية Bild Kunst<sup>85</sup>، وجمعية DACS<sup>86</sup>، وجمعية VEGAP<sup>87</sup>.

63. كما هو مذكور في الجزء الأول من مجموعة الأدوات هذه، توجد اختلافات بين الأعضاء في برن بشأن الطريقة التي يتم بها تحديد مبلغ حق التتبع، لا سيما إذا ما كان ينبغي أن تكون على مقياس متدرج يعتمد على سعر إعادة البيع أو باعتبارها نسبة مئوية بسيطة من ذلك السعر، وأيضاً إذا ما كان يجب أن يكون هناك حد أدنى وحد أقصى لمبلغ حق التتبع الذي تم فرضه. وبالنظر إلى أن نهج المقياس المتدرج تم اعتماده بموجب توجيهات المفوضية الأوروبية، فإن هذا هو النهج الذي يمكن العثور عليه في البلدان التابعة للمفوضية الأوروبية وكذلك في بعض البلدان غير التابعة للمفوضية الأوروبية مثل المكسيك. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، قد يكون تطبيق نسبة مئوية ثابتة أسهل، كما هو الحال في أوروغواي وأستراليا، حيث لا ينطوي ذلك على أي تجميع على مستويات مختلفة من النسب المئوية وفقاً للشريحة أو الشرائح التي يندرج تحتها سعر إعادة البيع.

64. بالنسبة لتوقيت المدفوعات، فإن توجيهات المفوضية الأوروبية الخاصة بمنظمة الإدارة الجماعية توفر مبادئ توجيهية تنطبق عموماً على الإيرادات التي تجمعها منظمات الإدارة الجماعية: يجب سداد المدفوعات "في الوقت المناسب"، ويجب تحديد أي تأخيرات على نحو موضوعي (الحيثية 29)، على أن تسدد تلك المدفوعات في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر من نهاية السنة المالية التي تم فيها تحصيل الإيرادات (المادة 13). قد تحتاج هذه المبادئ التوجيهية إلى تعديل في حالة مدفوعات حق التتبع، التي ستكون مدفوعات تُسدد لمرة واحدة يتم إجراؤها بخصوص عمليات إعادة بيع معينة وقد يكون تواترها متفاوتاً للغاية. وهذا يتناقض مع تلقي مدفوعات الإتاوات مقابل الاستخدام المستمر للمصنف، كما قد يحدث في حالة الأداء العلني أو حقوق الاستنساخ. ومع ذلك، سيكون لأصحاب الحقوق مصلحة كبيرة في الوتيرة التي يتم على أساسها سداد مدفوعات حق التتبع، بمجرد تحصيل حق التتبع بشأن عمليات إعادة البيع، على سبيل المثال، إذا ما كان سيتم ذلك على أساس سنوي فقط أو إذا ما كان بإمكانهم ترقب التوزيعات على فترات زمنية أقصر. وقد تتعامل منظمات الإدارة الجماعية الفردية مع هذه المسألة على نحو مختلف بموجب قواعد توزيعها الداخلية، ولكن جداول الدفع التالية التي تطبقها منظمات الإدارة الجماعية في بعض الدول الأعضاء في اتفاقية برن قد تكون إرشادية هنا: ثلاث مرات سنوياً (السويد)، وشهرياً (جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين، المملكة المتحدة)، ومرتين سنوياً (Bild Kunst، ألمانيا)، على الأقل سنوياً (جمعية فنون الجرافيك والفنون التشكيلية، فرنسا)، مرتين على الأقل سنوياً (هنغاريا)، ثلاث مرات سنوياً (النرويج)، أربع مرات سنوياً (إيطاليا)؛ تلقائياً عند الاستلام في حالة الأعضاء الوطنيين (أوروغواي) وعلى أساس كل ستة أشهر (المكسيك).<sup>88</sup>

#### جدول 25 – تحديد مدفوعات حق التتبع وتوزيعها

المنطقة أو البلد	الحكم	التعليقات
الاتحاد الأوروبي <sup>89</sup>	حيث...	ينص على مبادئ عامة ينبغي لمنظمات الإدارة الجماعية تطبيقها في الاتحاد الأوروبي في توزيع المدفوعات (لا يقتصر ذلك على حق التتبع).
	(29) ينبغي أن يتم توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق الأفراد، أو حسب الحالة، ودفعها للفئات الخاصة بأصحاب الحقوق، في الوقت المناسب ووفقاً للسياسة العامة بشأن التوزيع الخاص بمنظمة الإدارة الجماعية المعنية، وذلك وقت تنفيذ هذا الأمر من خلال كيان آخر يمثل أصحاب الحقوق. ولا يبرر التأخير في توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق ودفعها سوى الأسباب الموضوعية الخارجة عن سيطرة منظمة الإدارة الجماعية. ولذلك، فإن الظروف المتمثلة في استثمار إيرادات الحقوق بموجب تاريخ استحقاق لا ينبغي أن تعد سبباً وجيهاً لهذا التأخير. ومن المناسب ترك الأمر للدول الأعضاء للبت بشأن القواعد التي تضمن التوزيع في الوقت المناسب والبحث الفعال عن أصحاب الحقوق وتحديدهم في الحالات التي تحدث فيها هذه الأسباب الموضوعية. ومن أجل ضمان توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق توزيعاً مناسباً وفعالاً، دون المساس بإمكانية قيام الدول الأعضاء بوضع قواعد أكثر صرامة، من الضروري مطالبة منظمات الإدارة الجماعية باتخاذ تدابير	

<sup>84</sup> <https://www.adagp.fr/en/i-am-artist-or-rightholder/my-rights-and-my-works/my-rights-and-my-works-are-resold-art-market#calculation>

<sup>85</sup> <https://www.bildkunst.de/service/folgerecht/folgerecht-berechnen>

<sup>86</sup> <https://www.dacs.org.uk/for-art-market-professionals>

<sup>87</sup> <https://vegap.es/area-de-derechos-informacion-de-los-derechos-calculadora>

<sup>88</sup> ردود على الاستبيانات تلقاها المؤلف.

<sup>89</sup> التوجيه رقم EU/26/2014، 26 فبراير 2014، بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم للحقوق في المصنفات الموسيقية فيما يتعلق باستخدام عبر الإنترنت في السوق الداخلية، حيثية 29 والمادة 13.

	<p>معقولة وفعالة، على أساس حسن النية، لتحديد أصحاب الحقوق المعنيين وتعيين أماكنهم. ومن المناسب أيضاً أنه يجب على أعضاء منظمة إدارة جماعية ما، في حدود ما يسمح به القانون الوطني، التقرير بشأن استخدام أي مبالغ لا يمكن توزيعها في الحالات التي يتعذر فيها تحديد هوية أو مكان أصحاب الحقوق الذين يحق لهم الحصول على هذه المبالغ.</p> <p><i>المادة 13</i></p> <p><b>توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق</b></p> <p>1. دون إخلال بأحكام المادة 15(3) والمادة 28، يجب على الدول الأعضاء التأكد من أن كل منظمة إدارة جماعية توزع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق وتسدها بانتظام وجدية ودقة وبما يتفق مع السياسة العامة للتوزيع المشار إليها في النقطة (أ) من المادة 8(5). يجب على الدول الأعضاء أيضاً التأكد من أن منظمات الإدارة الجماعية أو أعضائها من الكيانات الممثلة لأصحاب الحقوق توّجّع هذه المبالغ لأصحاب الحقوق وتسدها في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من نهاية السنة المالية التي حُصّلت خلالها عائدات الحقوق، ما لم تؤد أسباب موضوعية، تتعلق على الأخص بإفادات المستخدمين أو تحديد الحقوق أو أصحاب الحقوق أو توفير معلومات بشأن المصنفات وغير ذلك من المواد مع أصحاب الحقوق، إلى الحيلولة دون وفاء منظمة الإدارة الجماعية أو، عند الاقتضاء، أعضائها بهذا الموعد النهائي.</p> <p>2. وحينما يتعذر توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق خلال الموعد النهائي المحدد في الفقرة 1؛ بسبب تعذر تحديد هوية أصحاب الحقوق المعنيين أو تحديد أماكن تواجدهم ولا ينطبق الاستثناء على هذا الموعد النهائي، فيجب أن تظل هذه المبالغ منفصلة في حسابات منظمة الإدارة الجماعية.</p> <p>...</p>	
<p>اللائحة التنفيذية في قانون المملكة المتحدة لمتطلبات التوجيه (ما زالت له وجاهته بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي)</p>	<p><b>12-1) يجب على منظمة الإدارة الجماعية أن توزع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق وتسدها بانتظام وجدية ودقة وبما يتفق مع السياسة العامة للتوزيع المشار إليها في الفقرة 1(د) "1" من اللائحة التنفيذية 7 (الجمعية العامة للأعضاء) ومع مراعاة الفقرة 3(3) من اللائحة التنفيذية 14 (الخصومات والمدفوعات) واللائحة التنفيذية 27 (السداد).</b></p> <p><b>2) يجب على منظمة الإدارة الجماعية أو أحد أعضائها من الكيانات الممثلة لأصحاب الحقوق أن توزع وتسدد هذه المبالغ المشار إليها في الفقرة 1(1) لأصحاب الحقوق في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من نهاية السنة المالية التي حُصّلت خلالها عائدات الحقوق ما لم تُطبق الفقرة 3(3).</b></p> <p><b>3) تُطبق هذه الفقرة عند وجود أسباب موضوعية تمنع منظمة الإدارة الجماعية أو أحد أعضائها المشار إليها في الفقرة 2(2) من توزيع المبالغ أو سدادها خلال المدة المحددة في هذه الفقرة.</b></p> <p><b>4) قد تتعلق الأسباب الموضوعية المشار إليها في الفقرة 3(3) على الأخص بما يلي:</b></p> <p><b>(أ) إفادات المستخدمين،</b></p> <p><b>(ب) أو تحديد الحقوق أو أصحاب الحقوق،</b></p> <p><b>(ج) أو توفير معلومات بشأن المصنفات وغير ذلك من المواد مع أصحاب الحقوق.</b></p>	<p>المملكة المتحدة<sup>90</sup></p>

## إنفاذ حق التتبع

65. يجب أن يكون لأي مخطط حق تتبع، يُعنى في نهاية المطاف بتحصيل المدفوعات المستحقة على عمليات إعادة البيع المؤهلة وتوزيعها، مبادئ توجيهية واضحة بخصوص طريقة إنفاذ المخطط، في هذه الحالة، من قبل منظمة الإدارة الجماعية. وأشار أعلاه بالفعل إلى رغبة منظمات الإدارة الجماعية في أن تتمتع بصلاحيات محددة لطلب معلومات بشأن عمليات إعادة البيع من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، بما في ذلك احتمالية القدرة على تدقيق الكتب للجهات المتخصصة في سوق المصنفات

<sup>90</sup> المملكة المتحدة، اللائحة التنفيذية بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف (توجيه الاتحاد الأوروبي) لعام 2016، اللائحة التنفيذية 12.

الفنية. وفي أحد البلدان، الجزائر، ثمة صلاحية يقضي بها التشريع تخول منظمة الإدارة الجماعية و/أو صاحب الحق، الذي قد يرغب في إدارة حقه بنفسه، الحق في حضور المزاد عندما تجري عملية إعادة البيع وفحص الوثائق: انظر نص الحكم في الجدول 26 أدناه.

66. تعدّ الحدود الزمنية لاتخاذ خطوات معينة بالغة الأهمية أيضاً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بإخطار عمليات إعادة البيع المؤهلة بواسطة الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية وإتاحة الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية معلومات لمنظمات الإدارة الجماعية عندما يكون حق التتبع مستحقاً. وتتيح هذه الحدود تركيزاً لإجراءات الإنفاذ من جانب منظمة الإدارة الجماعية ويفضل أن يتم وضعها بموجب تشريع أو لائحة تنفيذية، على سبيل المثال، في إسبانيا، حيث يلزم أن تسدد جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية حق التتبع في غضون شهرين من تقديم إخطار إلى منظمة إدارة جماعية معينة وفي فرنسا حيث يتم تثبيت مدة قدرها 4 أشهر: انظر الجدول 26 أدناه. وفي حالة الطلبات المقدمة من منظمات الإدارة الجماعية للحصول على معلومات، تنص التشريعات في المملكة المتحدة على مدة قدرها 90 يوماً لتلقي رد: انظر الجدول 26 أدناه.

67. بوجه أعم، في حالة لم يتم دفع حق التتبع، يجب أن تتمتع منظمات الإدارة الجماعية بصلاحيات محددة لتتبع استحقاق حق التتبع عبر المحاكم نيابة عن أصحاب الحقوق المؤهلين باعتباره ديناً مستحقاً لذلك الشخص. وفي حالات كثيرة، يجب أن تكون هذه الصلاحيات متصلة في التفويض الذي يمنحه العضو لمنظمة الإدارة الجماعية، أي أنه يحق لمنظمة الإدارة الجماعية اتخاذ هذا الإجراء بصفتها وكيل صاحب الحق: طالع أيضاً المناقشة بشأن التفويضات بوجه عام في الفقرة 24 وما يليها أعلاه، والأمثلة المحددة المستخدمة، ولا سيما جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP)، حيث تُسند صلاحية اتخاذ الإجراءات المدنية إليها بوجه خاص في التفويض الذي تتلقاه من الأعضاء. وفي نهاية المطاف، سيتعلق نطاق سلطة منظمة الإدارة الجماعية لاتخاذ الإجراءات القانونية نيابة عن أصحاب الحقوق الفرديين بشروط التفويض الممنوحة لها بالإضافة إلى أي أحكام ذات صلة في القانون الوطني والتي قد تختلف من بلد إلى آخر.

68. تنص قوانين وطنية عديدة، بهدف تجنب أي شكوك تنشأ تتعلق بمكانة منظمات الإدارة الجماعية لبدء الإجراءات القانونية ومتابعتها من أجل إنفاذ مدفوعات حق التتبع، على أحكام تشريعية محددة تتناول هذا الموضوع. والبلدان هما أستراليا ونيوزيلندا: انظر الجدول 26 أدناه. ويتضمن التشريع الأسترالي أيضاً بعض الافتراضات الاستدلالية التي قد تكون مفيدة في هذه الإجراءات. وفي فرنسا، تم التأكيد على وجه التحديد على حق منظمة الإدارة الجماعية في اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن حقوق الأعضاء المسؤولة عنهم في إطار تفويضات أعضائها بموجب قانون الملكية الفكرية الفرنسي: انظر الجدول 26 أدناه. ويشار إلى هذه الصلاحيات في قانون إحدى منظمات الإدارة الجماعية الفرنسية الرائدة (جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية).

69. الاحتمال الآخر هو أن منظمة الإدارة الجماعية قد يُعهد إليها، بموجب القانون الوطني، بصلاحيات أكثر عمومية لرصد الانتهاكات المحتملة لقانون حق المؤلف وضبطها، بما في ذلك حق التتبع. وهذا هو الوضع في إيطاليا (انظر الجدول 26 أدناه). وصفت رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين التنفيذ العملي لهذه الصلاحيات في سياق حق التتبع بالطريقة التالية:

في هذه الحالات، تتعاون رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين والشرطة المالية في إجراء عمليات الفحص في الإقليم بأكمله، ما يؤدي غالباً إلى مصادرة الوثائق المتعلقة بالمعاملات بشأن المصنفات الفنية والوثائق المالية الأخرى (بما في ذلك استجواب البيانات المالية للبائعين أو المشتريين من الطرفين).

ويمكن أن يتعلق نشاط التحقيق أيضاً بالمنصات الإلكترونية وقنوات البث التلفزيوني، التي تستضيف عمليات بيع عبر الهاتف للمصنفات الفنية التي يسوقها المعرض أو دار المزادات الخاضعة للفحص.

ولا تتمتع رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين بصلاحيات استجواب البائعين أو المهنيين الآخرين، إلا أن الشرطة المالية و/أو النيابة العامة يحق لهما بالتأكيد فعل ذلك أثناء مرحلة التحقيق.<sup>91</sup>

الجدول 26 - إنفاذ حق التتبع

البلد	الأحكام التشريعية وغير ذلك	التعليقات
إسبانيا <sup>92</sup>	15. بمجرد إرسال الإخطار المشار إليه في الفقرة أ) من القسم 14، ستدفع الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية الحق إلى الكيان الإداري المعنى خلال مدة أقصاها شهرين..	اشتراط تنفيذ منظمة الإدارة الجماعية السداد خلال فترة شهرين بعد الإخطار.

<sup>91</sup> رد على الاستبيان من رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين، 9 يناير 2024.

<sup>92</sup> قانون الملكية الفكرية الإسباني (المرسوم التشريعي الملكي 1996/1، 12 أبريل، بالصيغة المعدلة)، المادة 15.24.

يجب تنفيذ السداد خلال أربعة أشهر.	1 - عند تلقي طلب من المستفيد، يدفع المهني المسؤول عن سداد حق إعادة البيع له المبلغ خلال مدة أقصاها أربعة أشهر من تاريخ استلام الطلب أو من تاريخ البيع إذا ورد هذا الطلب قبل البيع.	فرنسا <sup>93</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يجب تقديم المعلومات المطلوبة خلال 90 يوما من تلقي الطلب.</li> <li>• إتاحة الإنفاذ عن طريق المحكمة.</li> </ul>	<p>(4) يتعين على الشخص المقدم إليه الطلب أن يبذل كل ما في وسعه لتقديم المعلومات المطلوبة خلال 90 يوماً من استلام الطلب.</p> <p>(5) إذا لم تُقدم هذه المعلومات خلال الفترة المذكورة في الفقرة (4)، فيجوز للشخص مقدم الطلب، وفقاً لقواعد المحكمة، التقدم بطلب إلى محكمة المقاطعة لإصدار أمر يطالب الشخص المقدم إليه الطلب بتقديم المعلومات.</p>	المملكة المتحدة <sup>94</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تمكين منظمة الإدارة الجماعية من إنفاذ تحصيل حق التتبع.</li> <li>• منظمة الإدارة الجماعية لا تخضع لتوجيهات صاحب الحق.</li> <li>• افتراضات إثباتية تنطبق في إجراءات الإنفاذ.</li> </ul>	<p>23 ... [يرد نص الحكم الكامل في الجدول 19 أعلاه]</p> <p>(2) يجب على جمعية التحصيل أن تبذل قصارى جهدها لتحصيل إتاوة حق التتبع المستحقة بموجب هذا القانون، وإذا لزم الأمر، إنفاذ أي حق تتبع بموجب هذا القانون، على إعادة البيع التجاري للمصنف الفني نيابةً عن صاحب أو أصحاب حق التتبع.</p> <p>(3) لا تخضع جمعية التحصيل لتوجيهات أي صاحب أو أصحاب حق تتبع في تحصيل إتاوة حق التتبع أو إنفاذ ذلك الحق.</p> <p><b>تطبق افتراضات خاصة في هذه الإجراءات:</b></p> <p>24. في إجراءات إنفاذ حق التتبع بشأن إعادة البيع التجاري لمصنف فني بواسطة جمعية التحصيل:</p> <p>(أ) يجب الافتراض بشكل قاطع أن هناك مالك واحد لحق إعادة التتبع بموجب هذا القانون؛</p> <p>(ب) ويفترض أن تتصرف جمعية التحصيل بالنيابة عن صاحب أو أصحاب حق التتبع، ما لم يثبت أنه تم تقديم إخطار إلى جمعية التحصيل وفقاً للقسم الفرعي 23 (1) فيما يتعلق بإعادة البيع التجاري [حيث يشير صاحب الحق مقدماً إلى أن منظمة الإدارة الجماعية لن تنفذ الحق].</p>	أستراليا <sup>95</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إتاحة الإنفاذ في المحكمة لمنظمة الإدارة الجماعية.</li> <li>• ينص على سبل انتصاف يمكن أن تمنحها المحكمة.</li> </ul>	<p><b>26 الإنفاذ</b></p> <p>(1) يجوز لوكالة التحصيل أن تتقدم بطلب إلى محكمة ذات اختصاص قضائي مختص للحصول على أوامر بموجب القسم 27 في حالة -</p> <p>(أ) لم تقدم المعلومات بما يتفق مع القسم 21؛</p> <p>(ب) فشل الشخص المسؤول بموجب المادة 17 بدفع مدفوعات حق التتبع في القيام بذلك؛</p> <p>(ج) لم يتم الامتثال لأي شرط آخر بموجب هذا القانون بما يتفق مع هذا القانون.</p> <p>(2) لا يحد هذا القسم من أي إجراءات قد تتخذها وكالة التحصيل أو صاحب الحق أو أي شخص آخر.</p> <p><b>27 سبل الانتصاف</b></p> <p>(1) في الإجراءات المتخذة بموجب القسم 26، يجوز للمحكمة أن تمنح إعفاءً عن طريق إصدار أوامر:</p> <p>(أ) تقديم المعلومات الضرورية، كما هو مطلوب بموجب القسم 21؛</p> <p>(ب) تسدد أي إتاوات إعادة بيع مستحقة بموجب القسم 17؛</p> <p>(ج) تكون مناسبة لانتهاك حق من حقوق الملكية.</p>	نيوزيلندا <sup>96</sup>

<sup>93</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، المادة 10-122 R.

<sup>94</sup> المملكة المتحدة، اللائحة التنفيذية بشأن حق التتبع لعام 2006، اللائحة 15 (4) و(5).

<sup>95</sup> أستراليا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، القسم 23(2)، (3) و 24 (الافتراضات).

<sup>96</sup> نيوزيلندا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2023، القسمان 26 و 27.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص هذا على الشروط والأحكام لممارسة حق التتبع لمؤلفي مصنفات الفنون البصرية، ولا سيما التزامات منظمي المزادات والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية.</li> <li>• يتضمن صلاحيات الفحص لمنظمة الإدارة الجماعية و/أو مؤلف المصنف المعاد بيعه.</li> </ul>	<p>المادة 6: يتعين على منظم المزاد إخطار المكتب الوطني لحق المؤلف بجميع المعلومات اللازمة لممارسة حق التتبع قبل خمسة أيام على الأقل من حدوث عملية البيع</p> <p>المادة 7: يمكن أن يحضر المكتب الوطني لحق المؤلف ومؤلف المصنف أو ورثته/ورثتها عملية البيع. ويمكنهم أيضاً الرجوع إلى أي وثيقة وطلب أي معلومات ضرورية للتحكم في الإعلانات</p> <p>المادة 11: يحتفظ منظم المزاد، فضلاً عن الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بسجل وقع عليه كاتب المحكمة المختصة إقليمياً توثيقاً كاملاً وبالأحرف الأولى يذكرون فيه أي عملية بيع لمصنفات الفنون التشكيلية مع وصف المؤلف وتحديد هويته. ويمكن للمؤلف أو المكتب الوطني لحق المؤلف فحص السجل في أي وقت</p>	الجزائر <sup>97</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص هذا على الصلاحية التشريعية لإنفاذ حق التتبع الممنوحة لمنظمات الإدارة الجماعية الفرنسية، علاوة على الصلاحية ذات الصلة للقيام بذلك الممنوحة بموجب النظام الأساسي للجمعية.</li> </ul>	<p>المادة L321-2: يحق لمنظمات الإدارة الجماعية التي يتم تشكيلها بانتظام اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن الحقوق المسؤولة عنها قانوناً، والدفاع عن المواد والمصالح الأخلاقية لأعضائها، لا سيما في إطار الاتفاقات المهنية التي تعنيها.</p> <p>قانون جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية، المادة 9، ذو صلة بذلك أيضاً:</p> <p>يتمثل هدف الشركة في:</p> <p>(1) ممارسة الحقوق كافة وإدارتها في جميع البلدان فيما يتعلق باستخدام المصنفات، والذي يتضمن من بين جملة أمور أخرى الحقوق الاقتصادية الممنوحة للمؤلفين بموجب قانون الملكية الفكرية الفرنسي، بالإضافة إلى تحصيل الإتاوات أو أي تعويضات أخرى تنشأ من ممارسة الحقوق المذكورة وتوزيعها وبوجه أعم جميع المبالغ من أي نوع تخضع لملكية جهات خارجية نتيجة للاستغلال القانوني أو غير القانوني للمصنفات المذكورة، [...] (4) الدفاع عن حقوق المنتسبين إليها ضد جميع الجهات الخارجية، [...] .</p> <p>يحق لها:</p> <p>- اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن الحقوق الفردية لأعضائها ومصالح جميع المنتسبين إليها وحقوقهم،</p> <p>- الشروع في جميع الإجراءات التي تصب في المصلحة العامة، لا سيما لحماية المؤلفين والمستفيدين والدفاع عنهم [...] ]</p>	فرنسا <sup>98</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• صلاحيات نظامية عامة ممنوحة للجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين لمنع الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من انتهاك القانون.</li> </ul>	<p>المادة 182 (ثانياً)</p> <p>يناط بهيئة ضمانات الاتصالات والجمعية الإيطالية للمؤلفين والناشرين، ضمن نطاق اختصاصاتها التي حددها القانون، في سبيل منع انتهاكات هذا القانون والتأكد منها، الإشراف على:</p> <p>...</p> <p>د(ثالثاً) دور المزادات والمعارض وبوجه عام أي كيان يتاجر بشكل احترافي في المصنفات الفنية أو المخطوطات.</p>	إيطاليا <sup>99</sup>

## التكاليف الإدارية والاقتطاعات الأخرى

70. عادةً ما تطبق الحدود القصوى للتكاليف الإدارية على منظمات الإدارة الجماعية، إما باعتبارها مسألة تتعلق بلائحة داخلية أو خارجية<sup>100</sup>. وثمة عامل حاسم مهم هنا يتمثل في أن منظمات الإدارة الجماعية تتصرف نيابة عن أعضائها وأنشئت عموماً بوصفها

<sup>97</sup> الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 358-05 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 2005.

<sup>98</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، (بصيغته المعدلة)، المادة L321-2.

<sup>99</sup> قانون 1942 (بالصيغة المعدلة)، المادة 182 (ثانياً).

<sup>100</sup> يرد مثال نادر لسقف التكاليف المفروض خارجيًا في التشريع النيوزيلندي الذي اعتمد مؤخرًا: انظر قانون حق التتبع فيما يتعلق بالفنانين التشكيليين لعام 2023، و 20 (2)، ولوائح حق التتبع فيما يتعلق بالفنانين التشكيليين لعام 2024، المادة 9 (20%).

كيانات لا تهدف إلى الربح. وسيراً على هذا المبدأ، يجوز أيضاً فرض اقتطاعات لأغراض ثقافية واجتماعية، إلا أنها ستكون مبالغ صغيرة بوجه عام، وسيتوقف ذلك على القواعد الداخلية لمنظمة الإدارة الجماعية. ترد بعض المبادئ العامة التي ستطبق هنا على نحو مفيد في المادة 12 من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الإدارة الجماعية، والتي تشير أيضاً إلى جواز تطبيق الاقتطاعات على الخدمات الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية التي تقدمها منظمة الإدارة الجماعية، شريطة أن يتم ذلك على أساس "معايير عادلة". ومن الناحية العملية، لا يلتزم بذلك إلا عدد قليل جداً من منظمات الإدارة الجماعية، وتقدم ألمانيا مثلاً على حدوث ذلك ويرد مثال آخر وهو أوروغواي، إحدى أقدم منظمات الإدارة الجماعية في هذا المجال.

71. انظر أيضاً الجدول 27 أدناه، الذي يقدم أيضاً أمثلة على الحدود الداخلية للتكاليف الإدارية التي وضعتها منظمات الإدارة الجماعية الفردية في بلدان داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

الجدول 27 - التكاليف الإدارية لمنظمات الإدارة الجماعية والاقتطاعات الأخرى

البلد أو المنطقة	الأحكام التشريعية وغير ذلك	التعليقات
الاتحاد الأوروبي <sup>101</sup>	<p><b>المادة 12</b> <b>الاقتطاعات</b></p> <p>1. يتعين على الدول الأعضاء التأكد من أنه عندما يعهد صاحب الحقوق لمنظمة إدارة جماعية بإدارة حقوقه، فإن منظمة الإدارة الجماعية مطالبة بتزويد صاحب الحقوق بمعلومات عن رسوم الإدارة والاقتطاعات الأخرى من عائدات الحقوق ومن أي دخل ينشأ عن استثمار عائدات الحقوق، قبل الحصول على موافقته على إدارة حقوقه.</p> <p>2. يجب أن تكون الاقتطاعات في حدود المعقول فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها منظمة الإدارة الجماعية لأصحاب الحقوق، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الخدمات المشار إليها في الفقرة 4، ويجب أن تنشأ على أساس معايير موضوعية.</p> <p>3. يجب ألا تتجاوز رسوم الإدارة التكاليف المسوغة والموثقة التي تكبدتها منظمة الإدارة الجماعية في إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة.</p> <p>يجب على الدول الأعضاء التأكد من أن المتطلبات المطبقة على استخدام وشفافية استخدام المبالغ المقتطعة أو المخصصة فيما يتعلق برسوم الإدارة المنطبقة على أي خصومات أخرى أجريت من أجل تغطية تكاليف إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة.</p> <p>4. عندما تقدم منظمة إدارة جماعية خدمات اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية ممولة من خلال اقتطاعات من عائدات الحقوق أو من أي دخل ينشأ عن استثمار عائدات الحقوق، يجب تقديم هذه الخدمات على أساس معايير عادلة، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على هذه الخدمات ونطاقها.</p> <p>المادة 13<sup>1</sup>:</p> <p>...</p> <p>تعني "رسوم الإدارة" المبالغ التي تفرضها منظمة الإدارة الجماعية أو تقتطعها أو تخصصها من عائدات الحقوق أو من أي عائدات ناشئة عن استثمار عائدات الحقوق من أجل تغطية تكاليف إدارتها لحق المؤلف أو الحقوق المجاورة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مبادئ عامة تطبق لتحديد الاقتطاعات للتكاليف الإدارية.</li> <li>• تعريف مفيد لعبارة "رسوم الإدارة".</li> </ul>
أمثلة على الحدود الداخلية المفروضة على التكاليف الإدارية التي وضعتها منظمات الإدارة الجماعية الفردية، داخل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• 20% في الدانمرك، تحددها سنوياً الجمعية العامة لحقوق المصنفات البصرية في الدانمرك، لا يوجد اقتطاع للأغراض الاجتماعية والثقافية والتعليمية العامة</li> <li>• ADAGP: لا يوجد حد قانوني في فرنسا. يحدد المجلس نسبة رسوم الإدارة سنوياً. تم تحديد هذه القاعدة في النظم الأساسية لجمعية مؤلفي فنون</li> </ul>	

<sup>101</sup> توجيه المفوضية الأوروبية رقم 2014/26/EU، بتاريخ 26 فبراير 2014، بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم للحقوق على الإنترنت بشأن المصنفات الموسيقية في السوق الداخلية، المادة 12.



	<p>الجغرافيك والفنون التشكيلية، المادة 32. في 2024، بلغت النسبة التي تم التصويت عليها 13%، ولكن بشكل عام لا يمكن أن تتجاوز 15%.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• هنغاريا: 25% جمعية التحصيل الخاصة بفناني المصنفات البصرية المجريين.</li> <li>• المملكة المتحدة: يجب أن تكون الحدود المفروضة على الاقتطاعات "معقولة" (لوائح منظمة الإدارة الجماعية): 15% لدور مزاد المملكة المتحدة أو تجار الفن أو المعارض؛ 5% للجمعيات الخارجية. ولا توجد اقتطاعات للأغراض العامة أو الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية.</li> <li>• لاتفيا: نسبة قدرها 24% حددتها قواعد داخلية لمنظمة الإدارة الجماعية، وكالة استشارية بشأن حق المؤلف والاتصالات، المادة 1.3.2. قد لا تتجاوز 25% من عائدات الحقوق المحصلة.<sup>103</sup></li> <li>• إستونيا: نسبة قدرها 10% يحددها اجتماع عام للاتحاد الأوروبي.</li> <li>• الترويج: حوالي 33%.</li> <li>• أستراليا: ما يصل إلى 15% بالإضافة إلى ضريبة المبيعات العامة (ضريبة الاستهلاك) على الرسوم المفروضة (بالتنسيق مع الحكومة)، بدون اقتطاعات للأغراض الثقافية.</li> <li>• السويد: يحدد الاقتطاع الإداري على أساس سنوي. بلغ الاقتطاع الإداري نسبة قدرها 20% في 2023. يحدد الاقتطاع بقرار من مجلس الإدارة ضمن إطار تحدده الجمعية العمومية.</li> <li>• ألمانيا: رسوم إدارية قدرها 15% و4% للأغراض الثقافية و3% للأغراض الاجتماعية.</li> <li>• إيطاليا: تُحدد الرسوم بموجب مراسيم وزارة الثقافة التي يتم تحديثها كل ثلاث سنوات، تبلغ 19.50% حالياً.</li> <li>• بلجيكا: 15% للتكاليف الإدارية.</li> <li>• النمسا: يخصص حوالي 10% من حق التتبع المحصل للتكاليف الإدارية، من دون اقتطاع للأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية العامة.</li> <li>• أوروغواي: 15% للنفقات الإدارية و10% للأغراض الاجتماعية والثقافية المتعلقة بأعضاء الجمعية العامة للمؤلفين في أوروغواي.<sup>104</sup></li> </ul>	<p>الاتحاد الأوروبي وخارجه<sup>102</sup></p>
--	--	--

## مدفوعات حق التتبع غير المخصصة أو غير الموزعة

72. تعد قضية دائمة لمنظمات الإدارة الجماعية في البلدان التي تطبق مخططات الإدارة الجماعية الإلزامية أو الموسعة (من حيث المبدأ، يفترض ألا تكون مشكلة كبيرة عندما تكون هناك إدارة جماعية طوعية حيث توزع جميع مدفوعات حق التتبع على أعضاء منظمة الإدارة الجماعية الحاليين فقط الذين ينبغي أن يتم التعرف عليهم بسهولة)، على الرغم من أنه لا يزال يتعذر في بعض الحالات تحديد مكان أصحاب الحقوق وتسديد المدفوعات المناسبة. وفي حين أن منظمات الإدارة الجماعية قد تكون ملزمة بتحديد هوية أصحاب الحقوق المؤهلين والدفع لهم متى أمكن (انظر، على سبيل المثال، توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن منظمات الإدارة الجماعية، المادة 13(1)) فستبقى الأموال غير المخصصة أو غير الموزعة حتماً في حسابات منظمة الإدارة الجماعية حيث تعذر تحديد مكان

<sup>102</sup> مستخلصة من الردود على الاستبيانات الواردة من منظمات الإدارة الجماعية المسماة في العمود التالي.

<sup>103</sup> اللائحة العامة التي أقرتها الجمعية العامة للأعضاء والمجلس على <https://www.akka-laa.lv/en/about-akka-laa/documents/general-regulations> (آخر اطلاع في 9 يناير 2025).

<sup>104</sup> المعلومات الواردة ضمن الردود على الاستبيانات التي تلقاها المؤلف.



تواجد أصحاب الحقوق بعد إجراء عمليات البحث والاستفسار الدقيقة والجادة. ما الذي ينبغي أن تفعله منظمة الإدارة الجماعية بهذه الأموال، بخلاف الاحتفاظ بها لأجل غير مسمى على خلفية التوقع الضعيف بظهور صاحب الحق المؤهل في نهاية المطاف؟

73. قد يتوفر جزء من الإجابة لهذه المشكلة في المبادئ العامة للقانون التي تقيد تقديم المطالب بعد مرور فترة معينة: تعد القيود والمُدّة ميزة مشتركة بين العديد من القوانين الوطنية، ما يؤكد الفكرة الأساسية بأنه ينبغي أن تكون المطالبات محدودة المدة ولا يسمح بأن تظل للأبد. وفي حين أن هذه الطريقة، في حالة حق التتبع، قد تقضي على احتمالية متابعة المطالبات ضد منظمة الإدارة الجماعية التي تحتفظ بأموال غير موزعة، إلا أنها لا تحل السؤال الآخر بشأن ما يجب أن تفعله منظمة الإدارة الجماعية بهذه الأموال. وثمة احتمال يتمثل في توزيعها على أعضاء منظمة الإدارة الجماعية، إلا أن ذلك سيفضي بلا شك إلى مكاسب غير متوقعة (وربما غير مستحقة) لأن هؤلاء الأعضاء ليس لديهم أي صلة أخرى بإعادة بيع المصنف الذي اجتذب حق التتبع في المقام الأول، كما أنه قد يلحق الضرر بغير الأعضاء الذين لديهم مطالب متساوية للحماية بموجب أنظمة الإدارة الجماعية الإلزامية أو الموسعة. وثمة حل بديل يتمثل في إعادة المدفوعات إلى الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية الذين شاركوا في إعادة البيع والذين لم يغدو مسؤولين عن أي مطالبات متأخرة للمبلغ الذي دفعه مُطالب مفقود منذ فترة طويلة بسبب فترات التقادم (تصرفت هذه الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، حسب التعريف، بما يتفق مع مخطط حق التتبع عن طريق الإبلاغ عن إعادة البيع ودفع المبلغ المطلوب في المقام الأول). وثمة بديل آخر يتمثل في النص على وجوبية توجيه الأموال الآن إلى بعض الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية، ويفترض أن تكون تلك الأغراض المتعلقة بالفنون البصرية وفناني المصنفات البصرية.

74. تسري أحكام مختلفة بموجب القوانين الوطنية فيما يتعلق بهذا السؤال العام، إلا أن ثمة إطار عام للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يرد في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن منظمات الإدارة الجماعية: انظر المادة 13 في الجدول 28 أدناه. ويتضمن ذلك مطلباً عاماً لبلدان الاتحاد الأوروبي، بعد بذل منظمة الإدارة الجماعية جهوداً دؤوبة لتحديد هوية أصحاب الحقوق المؤهلين، يقضي بالإبقاء على الأموال غير الموزعة في حسابات منفصلة لمدة ثلاث سنوات، وبعدها يبت الأعضاء، في الجمعية العامة، في استخدام هذه الأموال، مع مراعاة أي اتجاه بموجب القانون الوطني الذي قد يضمن أن هذه المبالغ تُستخدم "بطريقة منفصلة ومستقلة بغية تمويل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية لفائدة أصحاب الحقوق".

75. في ظل العمل ضمن هذا الإطار العام، يبدو أن منظمات الإدارة الجماعية في بلدان الاتحاد الأوروبي تتبنى نهجاً مختلفة بشأن التوزيع النهائي للأموال غير الموزعة:<sup>105</sup>

- هنغاريا، بعد مرور ثلاث سنوات بدون مطالبة، يُدفع 90% من الإتاوات المحتفظ بها للصندوق الثقافي الوطني للأغراض الثقافية دعماً لفناني الجرافيك والفنانين التطبيقيين والفنانين الفوتوغرافيين
- في الدانمرك، تسري مدة ثلاث سنوات مماثلة، وبعد انقضائها، إذا لم تكن هناك مطالبة، يبت مجلس الإدارة، طبقاً لما كلفته به الجمعية العامة، في استخدام الأموال. ووفقاً للتشريع، قد تتمثل الاستخدامات القانونية للأموال في (1) الأغراض الاجتماعية أو التعليمية أو الثقافية العامة التي تدعم الفنانين أو (2) دعم إدارة حق التتبع من جانب منظمة الإدارة الجماعية المصرح لها بالعمل. بالنسبة للفترة المحاسبية الحالية، قد قرر المجلس استخدام الأموال المتوفرة في العديد من المشاريع الثقافية التي تدعم الفنانين.
- ألمانيا – بعد مرور 3 سنوات، تُوزع جميع الأموال على الأعضاء (ليس هناك إدارة جماعية إلزامية في ألمانيا).
- إسبانيا – عقب فترة تقادم مدتها 3 سنوات، تُخصص الأموال إلى صندوق مساعدة الفنون الجميلة الذي تديره لجنة تابعة لوزارة الثقافة والرياضة. في الوقت الحالي، يُخصص هذا الصندوق لمنح الإنتاج الفني، وتجرى إدارته من خلال الحكومات الإقليمية وبالتنسيق مع وزارة الثقافة والرياضة في الحكومة المركزية.
- إيطاليا – يجري الاحتفاظ بالأموال لمدة 5 سنوات؛ وإذا لم يطالب بها أحد في هذه الفترة، فستحول المبالغ إلى المعهد الوطني لرعاية ومساعدة الرسامين والنحاتين والموسيقيين والكتاب والكتاب المسرحيين (ENAP)، إلا أن رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين أفادت بأن هذه الهيئة قد ألغيت مؤخراً وأن هذه الأموال يجري دفعها حالياً في صندوق تم تأسيسه بالوكالة الوطنية للتأمين الاجتماعي.
- هولندا: لا تُثار هذه المسألة عموماً، حيث إن حق التتبع للفنان هنا يخضع للإدارة الجماعية الطوعية وتعمل Pictoright على تحصيل حق التتبع فقط من أجل أصحاب الحقوق الذين تعقد معهم Pictoright اتفاقاً (أو مع إحدى الجمعيات الشقيقة). في "الحالات النادرة" التي لا يمكن فيها توزيع حق التتبع، يوجّه إلى الأغراض الاجتماعية والثقافية العامة.

<sup>105</sup> المعلومات مستخلصة من الردود على الاستبيانات التي أدلت بها منظمات الإدارة الجماعية المذكورة في القائمة التالية أعلاه.

- في فرنسا، يجري تخصيص حق التتبع غير الموزع من تركات مؤلفين لا يعلم لهم ورثة ("تركات شاغرة") لمنظمة عامة تدير صندوق تقاعد الفنانين (IRCEC)، مع إلزام جمعية ADAGP بالاحتفاظ بهذه الأموال لمدة خمس سنوات قبل الإقدام على ذلك.<sup>106</sup>

76. خارج الاتحاد الأوروبي، لوحظت النهج التالية:<sup>107</sup>

- المملكة المتحدة – في حالة جمعية DACS، يجري الاحتفاظ بالأموال لمدة 6 سنوات؛ وبعد ذلك، يتعامل معها الأعضاء المصوتون في جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) بالاجتماع العام السنوي: في عام 2023، صوت الأعضاء لصالح إعادة الأموال إلى الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية التي دفعت الأموال في الأصل إلى جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين.
- النرويج – يجري الاحتفاظ بالأموال لمدة 3 سنوات، وبعد ذلك يمكن استخدامها لأغراض أخرى، مثل الأغراض الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية.
- أستراليا – ترد سلسلة من الخطوات الواجب اتباعها في التشريع (انظر الجدول أدناه) ولكن في النهاية يُحتفظ بالمبلغ لاستخدامه في تحصيل إتاوات حق التتبع وتوزيعها لأغراض الإنفاذ.
- أوروغواي – يجري ترحيل هذه الأموال على فترات متتالية والاحتفاظ بها لمدة عامين، وبعد ذلك توجه الأموال لأغراض المساعدة الثقافية والاجتماعية للأعضاء.

للاطلاع على عينة من الأحكام الوطنية، انظر الجدول التالي.

الجدول 28 – مدفوعات حق التتبع غير المخصصة أو غير الموزعة

المنطقة أو البلد	أحكام تشريعية أو أحكام أخرى	التعليقات
الاتحاد الأوروبي <sup>108</sup>	.... 4. حيثما لا يمكن توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق بعد مرور ثلاث سنوات من نهاية السنة المالية التي جرى فيها تحصيل عائدات الحقوق، وبشرط أن تكون منظمة الإدارة الجماعية قد اتخذت جميع التدابير اللازمة لتحديد هوية ومكان أصحاب الحقوق المشار إليهم في الفقرة 3، تعتبر هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع. 5. تبت الجمعية العامة لأعضاء منظمة الإدارة الجماعية في استخدام المبالغ غير القابلة للتوزيع وفقاً للبند (ب) من المادة 8(5)، دون المساس بحق أصحاب الحقوق في المطالبة بهذه المبالغ من منظمة الإدارة الجماعية وفقاً لقوانين الدول الأعضاء بشأن تقادم المطالبات. 6. يجوز للدول الأعضاء تقييد أو تحديد الاستخدامات المسموح بها للمبالغ غير القابلة للتوزيع، من بين جملة أمور، من خلال ضمان استخدام هذه المبالغ على نحو منفصل ومستقل من أجل تمويل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية لصالح أصحاب الحقوق.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مبادئ توجيهية عامة تتيح لأعضاء منظمة الإدارة الجماعية تحديد مصير هذه الأموال بعد مدة محددة، مع رهن ذلك بالقانون الوطني، والذي قد ينص كذلك على كيفية استخدام تلك الأموال ولأي أغراض.</li> <li>• في حدود هذه المبادئ التوجيهية، اعتمدت نهج متباينة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التالية: هنغاريا وفرنسا وإسبانيا، وفي الماضي المملكة المتحدة.</li> </ul>
هنغاريا <sup>109</sup>	المادة 42(1): حال عدم المطالبة بالأموال، يقرر مجلس الإدارة بشأن استخدامها، حسب التكلفة الصادر عن الجمعية العامة. ينص التشريع على أن الاستخدامات القانونية للأموال قد تكون متمثلة في: (1) الأغراض الاجتماعية أو التعليمية أو الثقافية العامة التي تدعم الفنانين أو (2) دعم إدارة حق التتبع للفنان من جانب منظمة الإدارة الجماعية المصرح لها. بالنسبة للفترة المحاسبية الحالية، قرر المجلس استخدام الأموال المتوفرة في عدد من المشاريع الثقافية التي تدعم الفنانين.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتيح لمجلس إدارة منظمة الإدارة الجماعية البت في كيفية استخدام الأموال (لأغراض دعم الفنانين)</li> </ul>

<sup>106</sup> أفادت جمعية ADAGP في مذكرة لاحقة بأن وزارة الثقافة الفرنسية أعطيت تفويض عام بإدارة الحقوق للتركات الشاغرة، غير أن ذلك مرتهن بالحصول على موافقة من قاض.

<sup>107</sup> المعلومات مستخلصة من الردود على الاستبيانات التي أدلت بها منظمات الإدارة الجماعية المذكورة في القائمة التالية أعلاه.

<sup>108</sup> توجيه المفوضية الأوروبية 2014/26/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 26 فبراير 2014 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم للحقوق في المصنفات الموسيقية المخصصة للاستخدام الإلكتروني في السوق الداخلية، المادة 13 – الأموال غير القابلة للتوزيع.

<sup>109</sup> هنغاريا، القانون 93 لعام 2016 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، المادة 42(1).

<ul style="list-style-type: none"> <li>• يشترط "بذل قصارى الجهود" للتوصل إلى صاحب الحق.</li> <li>• إن تعذر التوصل إلى أي من أصحاب الحق، تستخدم الأموال بعد 6 سنوات، مع الالتزام الصارم بقصر ذلك على إنفاذ منظمة الإدارة الجماعية لحق التتبع.</li> </ul>	<p>31 إعادة إتاوة حق التتبع غير المطالب بها (1) إذا:</p> <p>(أ) تُدفع إتاوة حق التتبع إلى جمعية التحصيل عند إعادة البيع التجاري لمصنف فني؛</p> <p>(ب) لم تتمكن جمعية التحصيل، على الرغم من بذل قصارى جهودها، من تحديد مكان صاحب إتاوة حق التتبع فيما يخص إعادة البيع التجاري أو مصلحة في الحق خلال فترة مدتها 6 سنوات تبدأ من وقت إعادة البيع التجاري؛</p> <p>ويجب أن تتعامل جمعية التحصيل مع حصة هذا المالك في إتاوة حق التتبع بالإضافة إلى الفوائد المكتسبة على تلك الحصة مع خصم الرسوم الإدارية لجمعية التحصيل، وفقاً للقسم الفرعي (2).</p> <p>(2) يجب على جمعية التحصيل إجراء ما يلي:</p> <p>(أ) توزيع المبلغ بحصص متساوية على باقي أصحاب حق التتبع الذين يمكن تحديد مكانهم؛</p> <p>أو (ب) توزيع المبلغ بحصص متساوية على الأشخاص الذين دفعوا إتاوة حق التتبع والذين يمكن تحديد مكانهم، إذا لم يمكن تحديد مكان الشخص المذكور؛</p> <p>أو (ج) الاحتفاظ بالمبلغ لاستخدامه في تحصيل إتاوة حق التتبع وتوزيعها وإنفاذ حقوق إتاوة التتبع، إذا لم يمكن تحديد مكان الشخص المذكور.</p>	أستراليا <sup>110</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتيح للصندوق الخاص توزيع الإتاوات غير المخصصة بالتعاون مع المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي.</li> <li>• يلاحظ أن منظمة الإدارة الجماعية ليست الطرف المنفذ لهذه الوظيفة.</li> </ul>	<p>20. تعمل إدارة صندوق دعم الفنون الجميلة بوصفها لجنة تابعة لوزارة الثقافة والرياضة، دون المساس باستقلالها الوظيفي. يرأس هذه اللجنة وزير الثقافة والرياضة أو من يفوضه، وتتألف من ممثلين عن مناطق الحكم الذاتي والجهات المكلفة والكيانات التي تدير حق المشاركة بالطريقة التي يحددها المسار التنظيمي.</p> <p>21. يجب إدخال المبالغ، والتي تتلقاها كيانات الإدارة كحقوق مشاركة غير موزعة على أصحابها خلال الفترة المحددة في القسم 12 بسبب عدم تحديد هويتهم والتي لا توجد مطالبة بها، في صندوق دعم الفنون الجميلة خلال مدة أقصاها عام واحد.</p> <p>22. تلتزم كيانات الإدارة بموافاة اللجنة الإدارية لصندوق دعم الفنون الجميلة في الربع الأول من كل عام بقائمة المبالغ المستلمة مقابل حق المشاركة والتوزيعات التي أجريت، إلى جانب الأسباب التي حالت دون توزيع المبالغ المودعة بالصندوق.</p> <p>23. تتولى اللجنة الإدارية للصندوق نشر تقرير سنوي عن تطبيق حق المشاركة.</p> <p>24. تتولى المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي إدارة موارد صندوق دعم الفنون الجميلة بشكل مباشر وكامل على أراضيها، وفقاً لاختصاصها الحصري في هذا الشأن. يجب أن تكون معايير وآليات التوزيع بدورها متفق عليها مع المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي.</p>	إسبانيا <sup>111</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص على الالتزامات العامة الواقعة على منظمات الإدارة الجماعية في المملكة المتحدة فيما يتعلق بالتصرف في العائدات، بما في ذلك المبالغ غير القابلة للتوزيع.</li> <li>• في نهاية المطاف، يترك القرار بشأن استخدام الأموال غير القابلة للتوزيع للأعضاء في الجمعية العامة – ولا يتضمن هذا أي إشارة إلى أغراض خلاف ما يقرره الأعضاء.</li> </ul>	<p>7. — (1) يجب على منظمة الإدارة الجماعية ضمان أن،</p> <p>...</p> <p>(د) وفقاً للوائح 10 (عائدات الحقوق) و 11 (الخصومات) و 12 (التوزيع) ومع مراعاة الفقرة (2)، تتخذ الجمعية العامة للأعضاء قرارها بشأن ما يلي على أقل تقدير:</p> <p>"1" السياسة العامة بشأن توزيع المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق؛</p> <p>"2" السياسة العامة بشأن استخدام المبالغ غير القابلة للتوزيع؛</p> <p>...</p> <p>"3" استخدام المبالغ غير القابلة للتوزيع؛</p> <p>...</p> <p>12....</p>	المملكة المتحدة <sup>112</sup>

<sup>110</sup> أستراليا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، القسم 31.

<sup>111</sup> إسبانيا، مرسوم عام 1996، المواد من 20.24 إلى 4.24.

<sup>112</sup> المملكة المتحدة، لوائح الإدارة الجماعية لحق المؤلف (توجيه الاتحاد الأوروبي)، 2016، المادتان (د) و (9).

	<p>(9) المبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق غير قابلة للتوزيع لأغراض هذه اللوائح حيثما:</p> <p>(أ) لا يمكن توزيعها قبل نهاية فترة 3 سنوات من نهاية السنة المالية التي جرى فيها تحصيل عائدات الحقوق؛</p> <p>و(ب) تتخذ منظمة الإدارة الجماعية جميع التدابير اللازمة لتحديد هوية أصحاب الحقوق المشار إليهم في الفقرة (6) ومكانهم.</p> <p>(10) لا يخل القرار الصادر بشأن استخدام المبالغ غير القابلة للتوزيع المشار إليه في اللائحة 7(1)(د) بحق صاحب الحق في المطالبة بهذه المبالغ من منظمة إدارة حق المؤلف وفقاً للقانون الذي ينص على فترة التقادم المطبقة على اتخاذ الإجراءات.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• لمنظمة الإدارة الجماعية التحديد، رهنا بالمراقبة من محكمة والتوجيه من الوزير المسؤول عن الثقافة.</li> <li>• يحبذ فيما يبدو تخصيص الأموال لدعم صناديق التقاعد للفنانين.</li> </ul>	<p>المادة II 7-123R:</p> <p>في حالة عدم وجود صاحب حق معروف، أو في حالة غيابه أو التهرب، يجوز للمحكمة القضائية أن تعهد بعائدات حق التتبع إلى منظمة الإدارة الجماعية بحكم الباب الثاني من الكتاب الثالث من هذا الجزء، معتمد لهذا الغرض بأمر من الوزير المسؤول عن الثقافة. يمكن للوزير المسؤول عن الثقافة أو المنظمة المعتمدة التوجه إلى المحكمة.</p> <p>يجري تخصيص المبالغ التي تتلقاها المنظمة المعتمدة لتغطية جزء من الاشتراكات المستحقة على مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية في ظل أنظمة التقاعد التكميلية.</p> <p>تنتهي إدارة حق التتبع المنصوص عليه في الفقرة الأولى حينما يقوم صاحب الحق، القادر على تقديم دليل يثبت وضعه، بالإعلان عن نفسه للمنظمة المعتمدة.</p>	فرنسا <sup>113</sup>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ينص على الدفع لصندوق ثقافي (سيتم تحديده) لدعم "استدامة مهنة الفنانين التشكيليين".</li> <li>• في حالة عدم وجود صندوق ثقافي، تدعم المدفوعات أنشطة منظمة الإدارة الجماعية.</li> <li>• يتضمن مدفوعات حق التتبع المرفوضة بالإضافة إلى الأموال غير المخصصة.</li> </ul>	<p><b>14 كيف يجب استخدام إتاوات إعادة البيع المرفوضة وغير المطالب بها:</b></p> <p>(1) تحدد هذه اللائحة ما يجب على وكالة التحصيل فعله بمبلغ إتاوة إعادة البيع المرفوض بموجب المادة 19(1) من القانون أو غير المدفوع لصاحب الحق رغم بذل وكالة التحصيل أفضل المساعي (انظر المادة 18(3)(ب) من القانون).</p> <p>(2) يجب على وكالة التحصيل -</p> <p>(أ) تحويل المبلغ إلى صندوق ثقافي؛ أو</p> <p>(ب) إذا لم يكن هناك صندوق ثقافي، إعادة المبلغ إلى الشخص الذي دفع إتاوة إعادة البيع بموجب المادة 17 من القانون؛ أو</p> <p>(ج) إذا لم يكن هناك صندوق ثقافي ولم يتم العثور على الشخص الذي دفع إتاوة إعادة البيع، استخدام المبلغ لتمويل أنشطة وكالة التحصيل بموجب القانون.</p> <p><b>15 يجوز لوكالة التحصيل إنشاء صندوق ثقافي وتشغيله</b></p> <p>(1) يجوز لوكالة التحصيل إنشاء صندوق ثقافي وتشغيله لغرض دعم استدامة مهنة الفنانين التشكيليين.</p> <p>(2) يجب على وكالة التحصيل أن تحدد -</p> <p>(أ) كيفية استخدام الصندوق لدعم استدامة مهنة الفنانين التشكيليين؛ و</p> <p>(ب) هيكل الصندوق.</p> <p>(3) قبل تحديد كيفية استخدام الصندوق وهيكل الصندوق، يجب على وكالة التحصيل، قدر الإمكان، أن تتعامل مع الأشخاص التاليين:</p> <p>(أ) أصحاب الحقوق؛</p> <p>(ب) المتخصصون في سوق الأعمال الفنية؛</p> <p>(ج) صالات العرض الفنية الممولة من القطاع العام؛</p> <p>(د) المتاحف والمكتبات والمحفوظات الممولة من القطاع العام والتي تجمع وتعرض الأعمال الفنية؛</p> <p>(هـ) أي شخص آخر تعتبره وكالة التحصيل من المرجح بشكل معقول أن يكون مهتماً بكيفية استخدام الصندوق أو هيكل الصندوق.</p>	نيوزيلندا <sup>114</sup>

<sup>113</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، المادة II 7-123R.

<sup>114</sup> نيوزيلندا، لائحة حق التتبع فيما يتعلق بالفنانين التشكيليين 2024، اللائحة 15.

## بعض المسائل العملية والقانونية الأخرى المتعلقة بمنظمات الإدارة الجماعية

77. هناك بعض المسائل العملية الأخرى التي قد تنشأ أثناء تنفيذ منظمة الإدارة الجماعية لمخطط حق التتبع. كما أنها تثير حتماً مسائل قانونية لا يمكن حلها دوماً بسهولة.

### حيثما تعرض جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية دفعة مقدمة للفنان مقابل بيع مستقبلي

78. يعتبر هذا الوضع شائعاً حيثما تحتفظ جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، معرض على سبيل المثال، بمصنف لعرضه على مدى فترة زمنية. من حيث المبدأ، لا ينبغي تطبيق حق التتبع طالما لم يكن هناك عملية بيع للجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من جانب الفنان. وينبغي كذلك أن يكون غير قابل للتطبيق إذا كان هناك عملية بيع للجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية من جانب الفنان، ولكن يُدفع حق التتبع حالما يتبع الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المصنف حيث سيكون ذلك بمثابة عملية إعادة بيع مؤهلة. ومع ذلك، قد تضع القوانين الوطنية و/أو الإقليمية حدوداً للمسؤولية عن دفع حق التتبع حيثما يجري إعادة البيع خلال فترة زمنية معينة أو بأقل من الحد الأدنى للسعر<sup>115</sup>. من الناحية العملية، قد لا يكون من السهل دائماً تحديد الأساس الذي تعتمد عليه جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، معرض على سبيل المثال، في الاحتفاظ بأحد المصنفات لغرض البيع، وذلك اعتماداً على إذا ما كانت قد عرضت دفعة مقدمة مقابل البيع المستقبلي للفنان فحسب أو أصبحت مالك المصنف الذي تقوم الآن بإعادة بيعه خارج إطار أي قيود مفروضة على التوقيت والسعر الذي يحدده القانون الوطني. وهذه هي مسألة الشفافية التي عقيبت عليها جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية:

المعلومات المتعلقة بتعاملات المعارض مبهمة للغاية. ومن الصعب علينا معرفة كيف تجري مبيعات المعارض. يمكن أن يكون تطبيق حق التتبع معقد حينما يتعلق الأمر بمعرفة إذا ما كان البيع عبارة عن بيع بإيداع أو إذا ما كان المعرض قد حصل على المصنف ثم أعاد بيعه في وقت لاحق.<sup>116</sup>

كما أشارت Bild Kunst إلى أنها تقوم بتحصيل حق التتبع فقط في الحالات التي يشتري فيها المعرض الرئيسي أو الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية المصنف ثم تتم إعادة بيعه حينما يطلب الفنان ذلك صراحةً.<sup>117</sup>

### حيثما يتم إرجاع المصنفات الفنية وإلغاء المعاملات

79. في هذه الحالة، تدور المسألة حول نقل ملكية المصنف إلى المشتري، كأن تكون الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية قد توصلت مع المشتري إلى ترتيب ما تنقل بموجبه الملكية بعد فترة تجريبية تكون للمشتري خلالها حياة المصنف دون ملكيته. فإن لم تكن الملكية قد نقلت ولكن منظمة الإدارة الجماعية تسلمت حق التتبع، فينبغي حينئذ إرجاعه إلى الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، وتتصح جمعية ADAGP بإصدار سند دين عند إرجاع المصنف في النهاية، في مثل هذه الحالات.<sup>118</sup> وبالمقابل، إذا انتقلت الملكية إلى المشتري ثم ارتدت إلى الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية عند إعادة المصنف، تنشأ عملية بيع يحتمل تأهله لحق التتبع حيث يتلقى المشتري مبلغاً مسترداً من الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية.<sup>119</sup> غير أن ثمة وضع آخر قد يكون أكثر تعقيداً، وذلك إذا أخذ المشتري مصنفاً آخر على وجه المبادلة، حيث تدور المسألة حينئذ حول تمثيل ذلك عملية إعادة بيع للمصنف الأول وتعتمد على وجود شرط في القانون الوطني ألا يكون المقابل إلا نقداً من عدمه.<sup>120</sup>

### المدفوعات البديلة للمبيعات المتتالية

<sup>115</sup> انظر، على سبيل المثال، المادة 3.1 من توجيه الاتحاد الأوروبي، والمادة 8-122 L من قانون الملكية الفكرية الفرنسي.

<sup>116</sup> رسالة إلى المؤلف من جمعية ADAGP، 16 فبراير 2024.

<sup>117</sup> رد من Bild Kunst على الاستبيان، 7 ديسمبر 2023. وفي أستراليا، تنصح وكالة حق المؤلف الفنانين بما يلي: "إذا كانت ملكية المصنف قائمة للفنان وقت بيعه بمعرفة الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية، وأدى البيع إلى نقل ملكية المصنف من الفنان إلى المشتري مباشرة، فلا يعتبر ذلك بيعاً تجارياً. وينبغي أن تعكس وثائق هذا الترتيب." وكالة حق المؤلف، إتاوات إعادة البيع، دليل الفنانين إلى نظام إتاوات إعادة البيع، يونيو 2015، ص 7.

<sup>118</sup> رسالة إلى المؤلف من جمعية ADAGP، 16 فبراير 2024.

<sup>119</sup> انظر أيضاً السيناريوهات المختلفة المبينة لأستراليا: وكالة حق المؤلف، إتاوات إعادة البيع، دليل الفنانين إلى نظام إتاوات إعادة البيع، يونيو 2015، ص 7.

<sup>120</sup> يبدو أن هذا هو الحال في أستراليا: انظر قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2009، المادة 8(1)(أ) (يشترط في إعادة بيع مصنف في تجارياً النقل من شخص إلى آخر "بمقابل نقدي"). ولا تعطي المادة 14(ثالثاً) من اتفاقية برن أي توجيه واضح بشأن هذه المسألة عدا إشارة إلى "مصلحة" في الفقرة (1)، وإن كانت الإشارة إلى تحصيل "مبالغ" في الفقرة (3) قد توجي بأنه ينبغي في ذلك أن يكون المقابل نقداً، ويبدو أن هذا هو النهج المتبع في عدد من البلدان التي لديها أنظمة لحق التتبع، ومنها مثلاً ألمانيا (قانون حق المؤلف لعام 1965، المادة 26(1))، والمملكة المتحدة (لوائح حق التتبع لعام 2006، المادة 12(3)).

80. لقد أتاحت التكنولوجيا فرصًا جديدة لإدارة الحقوق، بما في ذلك حق التتبع، حيث تنتقل الممارسة الفنية وسوق الفن الآن بشكل متزايد إلى البيئة الرقمية. ويحدث هذا بعدة طرق: من خلال إنشاء الأعمال الرقمية، وتجارة الرموز غير القابلة للاستبدال القائمة على الفن<sup>121</sup> التي تيسرها سلاسل الكتل والعقود الذكية، ومن خلال التسويق عبر الإنترنت للأعمال الفنية التقليدية في الوسائط المادية. ويمكن أن تخضع عمليات إعادة بيع الرموز غير القابلة للاستبدال القائمة على الفن، على وجه الخصوص، لحق التتبع إذا حدث ذلك داخل ولاية قضائية حيث يتم الاعتراف بحق التتبع وحيث ينص القانون الوطني على حماية مثل هذه الرموز غير القابلة للاستبدال كأعمال فنية أصلية أو يسمح بذلك.

81. وبالإضافة إلى ذلك، توجد الآن خدمات لديها القدرة على تقديم مدفوعات الإتاوات لمبدعي الأعمال الفنية غير القابلة للاستبدال فيما يتعلق بالاستخدامات المتتالية لأعمالهم بناءً على أحكام تعاقدية، حتى في غياب قانون وطني يعترف بحق التتبع. ومن الأمثلة على هذه الخدمة OpenSea في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>122</sup>. ومع ذلك، لم تعد هذه الأحكام التعاقدية مطلوبة من قبل OpenSea بعد أن قدمت جهات فاعلة أخرى في السوق خدمات بدون هذه المدفوعات<sup>123</sup>.

82. وتقدم الشركة اليابانية، Startbahn, Inc<sup>124</sup>، مثالاً آخر ببنيته التحتية لسلاسل الكتل، Startrail، والتي تمكن الفنانين من تلقي المدفوعات مقابل الاستخدامات غير المصرح بها لأعمالهم؛ يمكن أن تشمل هذه أيضًا عنصرًا يعادل حق التتبع في حالة إعادة البيع. ومع ذلك، يوضح مثال OpenSea أن مدفوعات الإتاوات القائمة على الترتيبات التعاقدية وحدها تخضع للتغيير تحت تأثير ديناميكيات السوق وقد لا توفر نفس مستوى اليقين والأمان القانوني مثل حق التتبع القائم على القانون الوضعي.

83. وبعد قولي هذا، تجدر الإشارة إلى أن الحلول التكنولوجية ليست غير متوافقة مع حق التتبع، وقد تبنت منظمات الإدارة الجماعية التي تدبر هذا الحق الفرص الجديدة التي توفرها التكنولوجيا. ففي فرنسا، على سبيل المثال، أفادت ADAGP بتحصيل حق التتبع من إعادة بيع الرموز غير القابلة للاستبدال، على الرغم من أنها لاحظت أيضًا أن مثل هذه المعاملات "نادرة حقًا" في أي حال<sup>125</sup>. ولم تتمكن منظمات الإدارة الجماعية الأخرى من الإبلاغ عن تجاربها فيما يتعلق بالرموز غير القابلة للاستبدال التي نشأت ضمن ولاياتها القضائية.

84. وبشكل أعم، تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن من شأن الرموز غير القابلة للاستبدال، إذا ما استخدمت مع تكنولوجيات سلاسل الكتل والعقود الذكية الملائمة، أن تتيح سبيلًا لإعادة توجيه مدفوعات حق التتبع إلى الفنان. كما قد تنطبق المدفوعات من قبيل حق التتبع نظريًا على حالات المصنفات الفنية المادية المسجلة أو الملحقة برمز غير قابل للاستبدال حتى ولو يكن قانون البلد المعني يعترف رسميًا بحق التتبع<sup>126</sup>.

## المسائل الإقليمية

85. قد تنشأ كذلك مسائل ذات أهمية بالنسبة لمنظمات الإدارة الجماعية عند عرض مصنفات فنية أجنبية للبيع من جانب جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، معرض على سبيل المثال، ضمن نطاق الولاية القضائية لمنظمة الإدارة الجماعية. إذا كان المصنف صادر عن بلد حيث يكون حق التتبع معترفًا به وتوجد منظمة من منظمات الإدارة الجماعية المعنية، يمكن التعامل مع المسؤولية الخاصة بأي مدفوعات مطبقة لحق التتبع وتحويلها بموجب اتفاقات متبادلة بين منظمات الإدارة الجماعية (انظر أدناه). ومع ذلك، فإذا كان المصنف من بلد لا محل فيه لحق التتبع ولا توجد فيه منظمة إدارة جماعية ذات صلة، فلن يكون هناك أساس يمكن الاستناد إليه للمطالبة بحق التتبع أو سداده في البلد الذي تقع فيه إعادة البيع، حتى وإن كان يحق لمؤلف من مواطني ذلك البلد أو المقيمين فيه القيام بذلك، كما يكون لمؤلف من أحد البلدان المتعاملة بالمثل ولديها حق التتبع. وعلى ذلك، سيتعذر على فنان من كندا أو الصين أن يطالب بحق التتبع على عمليات إعادة بيع تقع في أستراليا أو في أحد بلدان الاتحاد الأوروبي. وللإطلاع

<sup>121</sup> سلط الضوء على نشأة هذا السوق الجديد من خلال بيع مشروع (Beeple's Everyday: The First 5000 Days (2021) مقابل 69.3 مليون دولار، وهو أول بيع للرمز غير القابل للاستبدال في مزاد من قبل دار مزادات كلاسيكية (كريستيز) - وأول مزاد علني من هذا القبيل لعمل فني غير مادي: انظر Kastrenakes، "Beeple رمزًا غير قابل للاستبدال مقابل 69 مليون دولار، من خلال مزاد الأول من نوعه في دار كريستيز، 12 مارس 2021، والعمل الفني The Verge، على الموقع <https://www.theverge.com/2021/3/11/22325054/beeple-christies-nft-sale-cost-everydays-69-million>

<sup>122</sup> انظر على <https://opensea.io> (تم الاطلاع عليه في 2 فبراير 2025).

<sup>123</sup> انظر ماريا غراسيا سانتانيانو ليناريس، "Requiem for Royalties: NFT Exchanges Abandon Recurring Compensation for Artists"، *Forbes*، 17 سبتمبر 2023؛ كما ورد في المذكرة المكتوبة التي قدمتها DACS إلى لجنة مجلس العموم بالملكة المتحدة المشار إليها أعلاه والمتاحة على <https://committees.parliament.uk/writtenevidence/114737/html> (تم الاطلاع عليه في 2 فبراير 2025). ولمزيد من المعلومات حول كيفية عمل تكنولوجيات الرموز غير القابلة للاستبدال وسلاسل الكتل في هذا المجال، انظر Jenny B Ge، "How do NFT Royalties Work? (In-Depth Guide)" على الموقع <https://rally.fan/blog/nft-royalties-what-are-they-and-how-do-they-work> (تم الاطلاع عليه في 31 يناير 2025)؛ و "NFT Evening Team، 'What are NFT Royalties and How Do They Work'؟" 25 يناير 2025، على الموقع <https://rally.fan/blog/nft-royalties-what-are-they-and-how-do-they-work> تمت المشاهدة في 31 يناير 2025.

<sup>124</sup> Startbahn, Inc: راجع المزيد <https://startbahn.io/startbahn> (تم الاطلاع عليه على <https://startbahn.io/startbahn> في 31 يناير 2025).

<sup>125</sup> الرد على الاستبيان من ADAGP، 16 فبراير 2024.

<sup>126</sup> للاطلاع على تناول مستفيض لهذه القضايا والكيفية التي يمكن بها توظيف التكنولوجيات في هذا المقام، انظر المناقشة المفيدة الواردة في تقرير لجنة الثقافة والإعلام والرياضة التابعة لمجلس العموم البريطاني المعنون الرموز غير القابلة للاستبدال وسلسلة الكتل: المخاطر على الرياضة والثقافة، التقرير الرابع عشر لدورة 2022-2023، التقرير والمحاضر الرسمية المتعلقة بالتقرير، الذي أمر مجلس العموم بطباعته في 19 سبتمبر 2023، الفصل الأول. وانظر أيضًا الإفادة الكتابية المقدمة من جمعية DACS والمتاحة في <https://committees.parliament.uk/writtenevidence/114737/html> (آخر اطلاع في 2 فبراير 2025).

على مزيد من المعلومات بشأن استحقاق المؤلفين من بلدان خارجية المطالبة بحق التتبع، انظر الفقرات 56-58 من الجزء الأول والجدول 13 من مجموعة الأدوات هذه.

### فئات المصنفات الفنية الخاضعة لحق التتبع

86. تتعلق إحدى المسائل ذات الطابع القانوني والعملية بالطريقة التي تحدد بها منظمات الإدارة الجماعية، والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والبائعون، أهلية فئات معينة من الفنون البصرية لأغراض حق التتبع. ولم يُطلب مشورة محددة بشأن هذه المسألة من منظمات الإدارة الجماعية فيما يخص إعداد هذا الجزء؛ إلا إنها تعتبر مسألة قد تؤدي إلى مشاكل في الإدارة اليومية لمخطط حق التتبع. لأغراض هذه الوثيقة، كل ما يمكن تقديمه هنا هو الإشارة إلى العديد من المسائل التي قد تثار وذكر النهج التي يمكن اعتمادها:

أ. *المصنفات التي يتم إنتاجها في نسخ محدودة*: قد تتضمن الأمثلة المنحوتات والصور الفوتوغرافية والبسطة والمينا والباتيك وغيرها من المصنفات المطبوعة ومصنفات الوسائط السمعية والبصرية أو الرقمية. من حيث المبدأ، ينبغي أن تخضع كل نسخة لحق التتبع إذا أنتجت بواسطة الفنان أو تحت إدارته أو إشرافه المباشر، إلا أنه قد يكون من المفيد توافر بعض التوجيهات حول كيفية إثبات مشاركة الفنان في إنتاجها، بالتوقيع على كل نسخة، على سبيل المثال. كما قد تسهم القيود المفروضة على عدد النسخ التي يمكن إنتاجها في حالة بعض فئات المصنفات في تقديم إرشادات لمنظمات الإدارة الجماعية والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بشأن كيفية المتابعة. يتبين من الأحكام الواردة في الجدول أدناه أن توجيه المفوضية الأوروبية يقدم بعض الإرشادات العامة في هذا الشأن، في حين أن بعض القوانين، مثل القانون الفرنسي، أكثر إلزاماً وتوجيهاً لفئات معينة من المصنفات.

ب. *"مصنفات الفنون الجميلة" و"مصنفات الفنون التطبيقية"*: يتمثل التداخل مع مسألة المصنفات التي يتم إنتاجها في نسخ محدودة في التمييز الذي يوضع في بعض الأحيان بين "مصنفات الفنون الجميلة" و"مصنفات الفنون التطبيقية" التي قد يكون لها غرض وظيفي كذلك وعادةً ما يتم إنتاجها أيضاً في نسخ متعددة. ومع ذلك، قد يكون تحديد مصنفات الفنون التطبيقية التي ينبغي أن تكون مؤهلة لحق التتبع أمراً صعباً بالنسبة لمن هم على شاكلة منظمات الإدارة الجماعية والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية التي يجب عليها إدارة هذا المخطط؛ وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد إدراجها على وجه التحديد. يجري اعتماد نهج "الإدراج" المذكور إلى حد معين في العديد من القوانين الوطنية الخاصة بحق التتبع، حيث إن بعض البلدان، مثل أستراليا، تقوم بذلك بقدر كبير من التفصيل: انظر الجزء 1 من الجدول 3. كما قد تساعد الحدود الرقمية في هذا الأمر هنا (وفقاً لما هو موضح في الفقرة أعلاه)، إلا أنه قد لا تزال تنشأ هنا مسائل تعريفية فيما يتعلق بالفئات التي لا يمكن حلها بسهولة من خلال الأحكام التشريعية (قد تتضمن الأمثلة المجوهرات والأواني الزجاجية والأثاث وقطع *الأزياء الرقمية*). في هذا الصدد، قد يكون من المفيد أن تتفق منظمات الإدارة الجماعية والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية على البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية تناول بنود بعينها، بما في ذلك الحدود الرقمية، وتوقعات المؤلفين وما إلى ذلك (أفادت جمعية فناني المصنفات البصرية الأوروبية بأن مثل هذه الاتفاقات تجري حالياً داخل أوروبا<sup>127</sup>).

ج. *فئات أخرى من المصنفات الفنية*: قد تكون البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها مفيدة كذلك في تحديد الطريقة التي يجري بها التعامل مع المجالات الجديدة للممارسات الفنية المتطورة لأغراض حق التتبع، على سبيل المثال، المصنفات الرقمية والمتعددة الوسائط والرموز غير القابلة للاستبدال. كما قد تكون البروتوكولات المتفق عليها مفيدة فيما يتعلق بالمصنفات التي تجسد أشكال التعبير الثقافي التقليدي، مع الإشارة هنا إلى إدراج هذه البنود في التشريع الأخير لنيوزيلندا.<sup>128</sup>

### الجدول 29 – تحديد المصنفات المؤهلة في حالات معينة

البلد أو المنطقة	الحكم	التعليق
الاتحاد الأوروبي <sup>129</sup>	1. لأغراض هذا التوجيه، يُقصد بمصطلح "المصنف الفني الأصلي" مصنفات الفن الرسومي أو التشكيلي، مثل الصور ومجموعة الملصقات واللوحات والرسومات والنقوش	• يوفر هذا قائمة شاملة لمصنفات الفنون التطبيقية المؤهلة، بما في ذلك بعض مصنفات الفنون التطبيقية، مثل المنتجات السيراميكية والأواني الزجاجية

<sup>127</sup> رسالة بريد إلكتروني إلى المؤلف من السيدة سي ستريل، جمعية فناني المصنفات البصرية الأوروبية بتاريخ 18 مارس 2024.

<sup>128</sup> نيوزيلندا، قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2023، المادة 8، مستخلص في الجدول 29 أعلاه. وفي أستراليا، كانت الدكتورة تيري جانكي رائدة في استخدام البروتوكولات الحساسة ثقافياً فيما يتعلق باستخدامات مصنفات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، كما هو موضح في كتابها الأخير: *تي جانكي، المسارات الحقيقية: احترام معارف السكان الأصليين وثقافتهم*، دار نشر جامعة نيو ساوث ويلز، 2022. وللإطلاع على أمثلة محددة للبروتوكولات التي طورتها الدكتورة جانكي وزملاؤها، انظر أيضاً <https://www.terrijanke.com.au/indigenous-cultural-protocols-and-arts> (10 يناير 2025).

<sup>129</sup> المادة 2 من توجيه المفوضية الأوروبية.



<p>• يشير إلى ضرورة أن يتم إثبات أن هذه الأعمال من صنع الفنان نفسه وينص على نسخ محدودة موقعة أو مصرح بها حسب الأصول من الفنان.</p>	<p>والمطبوعات والطباعة على الحجر والمنحوتات والبسط والمنتجات السيراميكية والأواني الزجاجية والصور الفوتوغرافية، شريطة أن تكون من صنع الفنان نفسه أو تُسخن تعتبر مصنفات فنية أصلية.</p> <p>2. تعتبر نُسخ المصنفات الفنية التي يشملها هذا التوجيه ويتم إنتاجها بأعداد محدودة من قبل الفنان نفسه أو تحت إدارته، بمثابة مصنفات فنية أصلية لأغراض هذا التوجيه. وتكون هذه النسخ عادةً مرقمة أو موقعة أو مصرح بها حسب الأصول من قبل الفنان.</p>	
<p>• بخلاف الحدود الرقمية، يتطلب هذا الأمر ترقيم النسخ وتوقيع الفنان عليها.</p> <p>• هذه ليست قائمة شاملة، حسبما تشير جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية: "...قد تكون فئات معينة مثل الفنون التطبيقية، أو الكتب المصورة، أو قطع الأزياء الراقية مؤهلة لحق التتبع كذلك، بشرط أن يكون المصنف الفني أصلياً، أي يكون مرقماً/ موقعا، أو مصرح به حسب الأصول من قبل الفنان <u>بخلاف ذلك</u> (المادة R122-3 من قانون الملكية الفكرية). فمن مسؤولية إدارة حق التتبع تحديد إذا ما كان المصنف الفني مؤهلاً ليكون أصلياً ضمن نطاق المادة المذكورة، استناداً إلى الآراء المهنية من الجهة المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والبحوث الداخلية التي تُجرى بشأن مصنف فنان بعينه وبمساعدة الفنان أو أصحاب الحقوق."</p>	<p>المصنفات المذكورة في المادة R.122-2 هي مصنفات رسومية أو تشكيلية أصلية أنشأها المؤلف نفسه، مثل الصور ومجموعة الملصقات واللوحات والرسومات والنقوش والمطبوعات والطباعة على الحجر والمنحوتات والبسط والمنتجات السيراميكية والأواني الزجاجية والصور الفوتوغرافية والابتكارات التشكيلية على الوسائط السمعية والبصرية أو الرقمية.</p> <p>تعتبر المصنفات المنفذة في عدد محدود من النسخ وتحت مسؤولية المؤلف مصنفات فنية أصلية بالمعنى المقصود في الفقرة السابقة إذا كانت مرقمة أو موقعة أو مصرح بها حسب الأصول من قبل المؤلف. تتضمن على وجه الخصوص ما يلي:</p> <p>أ) النقوش والمطبوعات والطباعة على الحجر الأصلية المأخوذة بأعداد محدودة من لوحة واحدة أو أكثر؛</p> <p>ب) إصدارات المنحوتات، المقتصرة على اثنتي عشرة نسخة، ونُسخ مرقمة وبراهين الفنان مجتمعة؛</p> <p>ج) البسط ومصنفات المنسوجات الفنية المصنوعة يدوياً وفقاً للنماذج الأصلية المقدمة من الفنان، وذلك في حدود ثماني نُسخ.</p> <p>د) المينا المنفذة يدوياً بالكامل وتحمل توقيع الفنان، في حدود ثماني نُسخ مرقمة وأربعة براهين للفنان؛</p> <p>هـ) المصنفات الفوتوغرافية الموقعة في حدود ثلاثين نسخة أيّاً كان النسق والدعم المتوفر؛</p>	فرنسا <sup>130</sup>

<sup>130</sup> فرنسا، قانون الملكية الفكرية، المادة R122-3، المعدلة بموجب المرسوم رقم 928-2022 الصادر بتاريخ 23 يونيو 2022، المادة 10.

	و) الابتكارات التشكيلية على الوسائط السمعية والبصرية أو الرقمية في حدود اثنتي عشرة نسخة.	
اليونان <sup>131</sup>	2. يُقصد بمصنف فني أصلي مصنفات الفن الرسومي أو التشكيلي، مثل الصور ومجموعة الملتصقات واللوحات والرسومات والنقوش والمطبوعات والطباعة على الحجر والمنحوتات والبسط والمنتجات السيراميكية والأواني الزجاجية والصور الفوتوغرافية، شريطة أن تكون من صنع الفنان نفسه أو تُسخن تعتبر مصنفات فنية أصلية. وتعتبر نسخ المصنفات الفنية المنتجة بأعداد محدودة من قبل الفنان نفسه أو تحت إدارته بمثابة مصنفات فنية أصلية لأغراض حق التتبع. وتكون هذه النسخ عادة مرقمة أو موقعة أو مصرح بها على نحو آخر حسب الأصول من قبل الفنان.	
المملكة المتحدة <sup>132</sup>	4. — (1) لأغراض هذه اللائحة، يعني "المصنف" أي مصنف من مصنفات الفن الرسومي أو التشكيلي مثل الصور ومجموعة الملتصقات واللوحات والرسومات والنقوش والمطبوعات والطباعة على الحجر والمنحوتات والبسط والمنتجات السيراميكية والأواني الزجاجية والصور الفوتوغرافية. (2) ومع ذلك، لا تعتبر أي نسخة من المصنفات مصنفاً إلا إذا كانت النسخة واحدة من عدد محدود من المصنفات التي يتم إنتاجها بواسطة المؤلف أو تحت إدارته.	
نيوزيلندا <sup>133</sup>	8 معنى المصنف الفني البصري الأصلي (1) يعتبر المصنف الفني مصنفاً فنياً بصرياً أصلياً إذا كان: (أ) مصنف فني بصري جرى إنشاؤه بواسطة فنان أو تحت إدارته؛ أو (ب) إذا كان ثمن البيع أقل من 20,000 (ب) واحداً من عدد محدود من نسخ مصنف فني بصري جرى إنتاجه بواسطة ذلك الفنان أو تحت إدارته. (2) في هذا القانون، المصنف الفني البصري: (أ) يتضمن مصنفاً بصرياً من أي نوع أو أكثر من الأنواع التالية: "1" التعبير الثقافي لقبيلة ماوري، "2" التعبير الثقافي لشعوب المحيط الهادئ، "3" الفن العرقي أو الثقافي الذي يمثل اختلافاً في نوع المصنف الموصوف في أي من الفقرات الفرعية من (4) إلى (9): "4" اللوحات أو الرسومات أو النقوش أو أعمال الحفر أو الطباعة على الحجر أو أعمال قطع الأشجار أو المطبوعات (بما في ذلك الكتب المطبوعة)،	• هذه قائمة موسعة للغاية من المصنفات المدرجة (مماثلة للقائمة الأسترالية في الجدول 3). • ليس هناك حدود مقررّة لعدد النسخ. • ثمة أشكال مختلفة من التعبير الثقافي مُدرّجة ((2)"2"-4").

<sup>131</sup> اليونان، قانون 1993/2121، المادة 5.

<sup>132</sup> اللائحة التنفيذية بشأن حق التتبع لعام 2006، اللائحة التنفيذية 4.

<sup>133</sup> قانون حق التتبع لفناني المصنفات البصرية لعام 2023، المادة 8

<p>"5" المنحوتات أو مجموعة الملصقات أو النماذج،</p> <p>"6" الأشغال اليدوية أو المنتجات السيراميكية أو الأواني الزجاجية أو المجوهرات أو المنسوجات أو المشغولات المعدنية أو الأثاث،</p> <p>"7" فن التصوير الفوتوغرافي أو الفيديو،</p> <p>"8" فن الوسائط المتعددة،</p> <p>"9" الفن الذي يجري إنشاؤه باستخدام الحواسيب أو الأجهزة الإلكترونية الأخرى؛</p>	
---	--

## موظفو منظمات الإدارة الجماعية

87. تتطلب إدارة حق التتبع من جانب منظمة الإدارة الجماعية موظفين ماهرين وموارد ملائمة لتكنولوجيا المعلومات. ستكون أنواع المهارات المطلوبة من الموظفين: قانونية، بمعنى القدرة على تطبيق معايير الأهلية بسرعة ودقة، إلى جانب المعارف والخبرات الواقعية بسوق الفن في بلد معين والأنواع المختلفة من الممارسات الفنية التي يمكن اكتشافها في هذه السوق، بالإضافة إلى روابط لمجموعات ذات صلة من ممارسي الفنون في ذلك البلد. ستكون هناك حاجة كذلك إلى مهارات بحثية عالية المستوى، على سبيل المثال فيما يتعلق بالنسخ الورقية وكذلك المصادر الإلكترونية، مثل المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. كما ستكون هناك حاجة إلى مهارات اتصال جيدة فيما يتعلق بتعزيز حق التتبع على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الدولي، بما في ذلك الروابط مع منظمات الإدارة الجماعية الشقيقة في البلدان الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين والويبو. وأخيراً، ستكون هناك حاجة إلى مهارات ملائمة لتكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بمعالجة وتوزيع المدفوعات الخاصة بحق التتبع.

### ترتيبات متبادلة

88. الترتيبات المتبادلة بين منظمات الإدارة الجماعية متطورة للغاية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث توجد توجيهات إطارية لكل من حق التتبع ومنظمات الإدارة الجماعية. وسيكون من الضروري أن تهرم منظمة الإدارة الجماعية المحلية اتفاقات تمثيل مع منظمات الإدارة الجماعية الأجنبية المقابلة، بصرف النظر عن أي أحكام تشريعية مطلوبة لتمكين تحصيل حق التتبع للمدعين الأجانب. وستنص هذه الاتفاقات عادة على خصم منظمة الإدارة الجماعية المحلية رسم إداري يسير، وستفرض شروط أخرى تخص توقيت المدفوعات وتبادل المعلومات والشفافية.

89. وتُعد جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) في فرنسا، نموذجاً في هذا الصدد، والتي أبرمت ترتيبات متبادلة وترتيبات أحادية الجانب مع الجمعيات الشقيقة. وهذا يتيح لجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) تحصيل حق التتبع لصالح أعضاء الجمعيات الشقيقة على الأراضي الفرنسية. كما يتيح هذا للفنانين الذين تمثلهم جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية الاستفادة من حق التتبع الذي تُحصله الجمعيات الشقيقة في بلدانهم ومدفوعة للجمعية.<sup>134</sup>

## الدعم اللازم لمنظمات الإدارة الجماعية الجديدة

90. عندما نوجه أنظارنا صوب عضوية اتفاقية برن الحالية، نرى أن الاعتراف الرسمي بحق التتبع لم يحدث إلا من نصف الأعضاء فقط: راجع المزيد من الأدوات، الفقرة 8 من الجزء الأول. ويتيح أقل من نصف هذه المجموعة تنفيذ حق التتبع مستعنيين في ذلك بمنظمة إدارة جماعية مخصصة. وقد يكون من نتائج ذلك أن إنفاذ حق التتبع في تلك البلدان التي لا توجد فيها منظمة إدارة جماعية سيكون وهمياً إلى حد بعيد أو محدوداً للغاية، وإن كان قد تعذر أثناء إعداد مجموعة الأدوات هذه إجراء بحث تجريبي ميدانياً في البلدان التي تعترف بحق التتبع ولكن ليس فيها منظمة إدارة جماعية للوقوف على مدى تحصيل أصحاب الحقوق حق التتبع بشكل

<sup>134</sup> يمكن الاطلاع على قائمة "إرشادية" للبلدان في الاتحاد الأوروبي وخارجه التي تنشأ فيها مثل هذه الترتيبات في: <https://res.cloudinary.com/void-sarl/raw/upload/v1656491807/2022-06/LISTE%20INDICATIVE%20DES%20PAYS%20Droit%20de%20suite.pdf> (آخر اطلاع في 10 يناير 2025). وفي المملكة المتحدة، يحتوي الموقع الإلكتروني لجمعية ACS على قائمة بالجمعيات الشقيقة في البلدان الأجنبية التي لديها اتفاقات مع الجمعية لتحصيل الإتاوات: انظر <https://artistscollectingsociety.org/collecting-societies> (آخر اطلاع في 10 يناير 2025). وبالنسبة إلى أستراليا، انظر <https://www.resaleroyalty.org.au/About.aspx> (آخر اطلاع في 10 يناير 2025). وبالنسبة إلى ألمانيا، انظر اتفاقات جمعية Bild Kunst مع جمعيات DACS و ADAGP و VEGAP في [https://www.bildkunst.de/ueber\\_uns/dokumentencenter](https://www.bildkunst.de/ueber_uns/dokumentencenter)

فردى.<sup>135</sup> كما توجد بعض أسواق إعادة بيع المصنفات الفنية الكبيرة والنشطة التي لا يطبق فيها حق التتبع على الإطلاق، وخصوصاً في أمريكا الشمالية ومعظم أفريقيا وآسيا.<sup>136</sup> وتتمثل الخلاصة المرحلية التي يمكن التوصل إليها بالنظر إلى الأمثلة الوطنية التي تناولتها الفقرات السابقة في أن شكلاً ما من الإدارة الجماعية يستحق النظر فيه أيما استحقاق إذا قرر أحد البلدان الأعضاء في اتحاد برن استحداث نظام لحق التتبع، رغم إفشاء ذلك إلى ضرورة صناعة قرارات حاسمة بشأن (أ) إذا ما كان يتم ذلك طوعاً أو من خلال شكل من أشكال المخطط الإلزامي أو الموسع، و(ب) أنواع الصلاحيات الإضافية التي ستتطلبها منظمة إدارة جماعية تعمل بموجب مثل هذا المخطط، وهذا بشكل عام من خلال بعض الأحكام التشريعية الصريحة.

91. وحسبما أشرنا في البداية، تُترك هذه الخيارات السياسية والتشريعية لتقدير الدول الأعضاء، مع مراعاة أحكام المادة 14(ثالثاً) من اتفاقية برن. لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خطأ هنا، وما يصلح بصورة جيدة في مجموعة ما من الظروف الاقتصادية والقانونية والثقافية قد لا يصلح في غيرها. وربما يكن حجم سوق حق التتبع في بلد ما مؤشراً عاماً على إذا ما كان مخطط إلزامي أو طوعي مفضلاً: على سبيل المثال، أشرنا إلى أن الأنظمة الإلزامية تكون أقرب إلى التطبيق في البلدان التي تضم أسواقاً أصغر، كما هو الحال في العديد من دول الاتحاد الأوروبي؛ وفي الوقت ذاته، لا يمكن وصف دول مثل المملكة المتحدة وإسبانيا بأنها "صغيرة" في هذا الصدد.<sup>137</sup> قد تعمل المخططات الإلزامية بشكل فعال على تحسين المدفوعات لجميع أصحاب الحقوق المؤهلين داخل بلد ما، ولكن هناك أمثلة بارزة على نجاح تطبيق المخططات الطوعية في بلدان تضم أسواق أكبر لإعادة بيع المصنفات الفنية، مثل فرنسا وألمانيا. وبالتالي، سيعتمد الكثير على المهارة والحماس اللذين سيستم من خلالهما إدارة مخططات حق التتبع، سواء كانت إلزامية أم لا.

92. وفي هذا الصدد، عندما يفكر بلد ما في استحداث نظام حق التتبع باعتماد شكل من أشكال الإدارة الجماعية، فمن المناسب أن نسأل ما إذا كانت تكاليف مثل هذا النظام سوف تقلل بشكل كبير تكاليف إدارته أو حتى تتجاوزها. ومرة أخرى، هل هذا شيء يمكن تنفيذه في بلد يملك سوقاً كبيرة لإعادة بيع الأعمال الفنية، وهل يتعذر تنفيذه في بلد يملك سوقاً أصغر لإعادة بيع الأعمال الفنية؟ وهل يتطلب استحداث نظام حق التتبع دعماً شاملاً من مصادر إيرادات أخرى للفنانين ويقوض هدف النظام؟ تشير المعلومات المتعلقة بالتكاليف الإدارية في الجدول 27 إلى أن الحاجة إلى إبقاء تلك التكاليف ضمن الحدود هي سمة من سمات معظم منظمات إدارة الجماعية التي تدير نظام حق التتبع، ولكنها لا تجيب بالضرورة على السؤال حول مدى تأثير تكاليف أنظمة حق التتبع على العائدات المتوقعة للفنانين أو ما إن كانت تتطلب مساهمات من مصادر دخل أخرى: فقد يمثل ذلك هدفاً مرغوباً أو طموحاً أكثر منه هدفاً يتم بلوغه عملياً. ومع ذلك، تشير المعلومات الإضافية الواردة من العديد من منظمات الإدارة الجماعية، سواء الكبيرة أو الصغيرة، إلى أنه يمكن إبقاء تلك التكاليف، في ظل الإدارة الدقيقة للموارد، ضمن حدود مقبولة وتوفير رؤى مفيدة حول عمليات منظمات الإدارة الجماعية التي تدير أنظمة حق التتبع.<sup>138</sup>

• في فرنسا، أبلغت جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) بأن مبلغ حق التتبع الوارد في عام 2023 بلغ 18,604,032 يورو بما في ذلك مبلغ 13,228,463 يورو من التحصيلات المباشرة في السوق الفرنسية؛ وتعمل الجمعية بموارد بشرية قوامها 5 موظفين بدوام كامل مشاركين في إدارة حق التتبع داخل الجمعية. وبلغت تكلفة الإدارة

<sup>135</sup> من المرجح أن تكون هذه العملية مفيدة للغاية، ولكنها ستتطلب موارد معتبرة لإجراء مسح على الأطراف الفردية مثل الفنانين والمعارض وغيرها من الجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية في تلك البلدان للتأكد من مدى طلب وتحصيل مدفوعات حق التتبع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في الردود على الاستبيانات الموجهة إلى منظمات الإدارة الجماعية التي لا تتولى بالفعل تحصيل مدفوعات حق التتبع في البلدان التي يُعترف فيها بهذا الحق ولكن لا يوجد فيها حالياً مجال متاح للإدارة الجماعية، أشار عدد منها (جنوب أفريقيا وبوتسوانا والبرازيل) إلى استحسان وجود نص تشريعي لهذا الأمر إذا كان عليهم تولي إدارة حق التتبع. كما تجدر الإشارة إلى أنه في البلدان التي استشرت منظمات إدارة جماعية فيها أثناء إعداد مجموعة الأدوات، كان لدى كل منها تدبير تشريعي إضافي يجسد أو يصرح بالإدارة الجماعية بشكل أو بآخر، ما يختلف كثيراً عن مجرد الاعتراف التشريعي البسيط بهذا الحق.

<sup>136</sup> رغم عدم وجود حق التتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أنه لسنوات عديدة، كان هناك مخطط قائم على الولاية يعمل في كاليفورنيا: قانون حق التتبع في كاليفورنيا لعام 1976 (القانون المدني في كاليفورنيا، المادة 986). لمزيد من المعلومات حول هذا التشريع، Michael B. Reddy, 'El droit de suite: por qué los artistas plásticos estadounidenses deberían tener derecho a regalías por reventa' (1995) 15 Loyola Los Angeles Entertainment Law Review 509 (1995) متاح على: <https://digitalcommons.lmu.edu/elr/vol15/iss3/2> مع ذلك، أعلنت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة في 2 مايو 2015 أن هذا القانون غير دستوري لأن القانون الفيدرالي (المادة 301)، قانون حق المؤلف لعام (1976) بجهضه؛ ورفض التماس مراجعة قضائية من المحكمة العليا الأمريكية في 11 يناير 2016. راجع المزيد:

<https://www.supremecourt.gov/search.aspx?filename=/docketfiles/15-280.htm>

<sup>137</sup> ربما لا تكون مسألة كون حجم سوق إعادة بيع المصنفات الفنية "كبيرة" أو "صغيرة" أو بين هذا وذاك وجيهة في هذا المقام على الحقيقة، حيث لا توجد علاقة لازمة بين حجم السوق وشكل الإدارة الجماعية المعتمد، كما يتبين من الأمثلة المذكورة أعلاه. والأصل أن كل بلد سيحدد لنفسه مجموعة الترتيبات التي تناسب ظروف سوقه الخاصة بشكل أفضل.

<sup>138</sup> وردت هذه المعلومات في الردود على استبيان قصير أرسله اتحاد دولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) في 6 فبراير 2025 إلى جمعيات الإدارة الجماعية المشاركة في إدارة حق التتبع. وكانت الأسئلة على النحو التالي:

1. ما هو مقدار حق التتبع الذي تلقينته في عام 2023؟
2. كم عدد الموظفين الذين يعملون في قسم حق التتبع في منظمة الإدارة الجماعية (في وظيفة بدوام كامل)؟
3. ما هي تكلفة إدارة حق التتبع العالمية؟
4. ما هو معدل رسوم الإدارة المفروضة على حق التتبع؟ وهل تغيرت على مدار السنوات الخمس الماضية، وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد ذلك.
5. هل هناك مصادر أخرى لتمويل تكاليف إدارة حق التتبع بخلاف الخصم من حق التتبع؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي؟
6. نرحب بأي نصائح أو رؤى مفيدة أخرى!

في بعض الحالات، تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن من الممكن تحديد التكاليف الدقيقة للإدارة المنسوبة إلى تحصيل وتوزيع حق التتبع حيث تسجل كجزء من تكاليف الإدارة الإجمالية.

المنسوبة إلى إدارة حق التتبع 2,621,294 يورو، مع عدم وجود مصدر آخر لتمويل تكاليف إدارة حق التتبع بخلاف الخصومات من إيرادات حق التتبع. وبلغت الخصومات بالنسبة لتكاليف الإدارة 12.2% في عام 2023 و12.2% في عام 2022.<sup>139</sup>

- في السويد، أبلغت مؤسسة حقوق الصورة (Bildupphovsrätt) عن إيرادات حق التتبع في عام 2023 بقيمة 24,125,000 كرونة سويدية، مع تخصيص موظف بدوام كامل يعمل في قسم حق التتبع (بمساعدة محدودة للغاية من مستشار قانوني في أسئلة محددة عرضية) وتكلفة إدارة إجمالية لحق التتبع بقيمة 1.2 مليون كرونة سويدية في عام 2023. وفي عام 2023، بلغ خصم التكاليف الإدارية 20%، و13% لعامي 2024 و2025.<sup>140</sup>
- في جمهورية التشيك، أبلغت مؤسسة GESTOR بأن إيرادات حق التتبع بلغت 1,453,439 يورو في عام 2023، مع تخصيص 3 موظفين بدوام كامل وتكاليف إدارة إجمالية بقيمة 286,775 يورو؛ وتمت تغطية جميع تكاليف الإدارة من رسوم الإدارة المفروضة (20%). ووفرت مصادر تمويل أخرى من استثمار الأموال في صندوق الاحتياطي وصندوق التنمية وصندوق الدعم.<sup>141</sup>
- في بلجيكا، حيث تدير مؤسسة SOFAM حق التتبع لمؤلفي SOFAM و SCAM و SCD و SAIF و de Auteurs باستخدام منصة فريدة أنشأتها هذه الجمعيات لإدارة حق التتبع. وأبلغت SOFAM أن إيرادات عام 2023 الإجمالية بلغت 39255.58 يورو مع خصم رسوم الإدارة بنسبة 15% (12.4% لمؤسسة SABAM و2.6% لمؤسسة SOFAM)؛ وتلقت مؤسسة SOFAM دفعات صافية بلغت 34387 يورو من المنصة (100-12.4%). ودفعت 33367.24 يورو لمؤلفي SOFAM (ناقص 2.6% لرسوم الإدارة المحتجزة)؛ وتطلب تحقيق كل هذه الأرقام من مؤسسة SOFAM موظف بدوام جزئي دون الحاجة إلى أي مصدر آخر لتمويل إدارة حق التتبع. وفيما يتعلق بمدفوعات حق التتبع الإجمالية الواردة من الخارج، تلقت SOFAM في عام 2023 مبلغ 23765.20 يورو، ودفعت 21388.68 يورو لمؤلفي SOFAM (بعد خصم رسوم الإدارة المحتجزة البالغة 10%). ومع ذلك، فإن تكلفة الإدارة الإجمالية لحق التتبع غير محددة.<sup>142</sup>
- في إستونيا، أبلغت مؤسسة EAU بأنها حصلت في عام 2023 مبلغ 107528 يورو فيما يتعلق بحق التتبع، بتكلفة إدارة إجمالية للفنون البصرية بلغت 25540 يورو تشمل راتب أحد الموظفين بالإضافة إلى نفقات أخرى، مشيرة إلى أن هذا الموظف كان مسؤولاً أيضاً عن إدارة الحقوق الأخرى المتعلقة بالفنون البصرية بالإضافة إلى حق التتبع. وتخصص رسوم إدارة بنسبة 10% المتعلقة بتحصيل حق التتبع من مدفوعات حق التتبع ولا يوجد مصدر آخر لتمويل تحصيل حق التتبع. وأشارت مؤسسة EAU أيضاً إلى أنها جمعية متعددة المراجع تغطي مجالات الموسيقى ومصممي الرقصات والناشرين بالإضافة إلى الفنانين التشكيليين وأن جمع حق التتبع كان جزءاً صغيراً فقط من العمل الذي تضطلع به الجمعية عموماً. وعلاوة على ذلك، فإن إستونيا بلد صغير يبلغ عدد سكانه 1.3 مليون نسمة، وسوقها الخلفية صغيرة نسبياً، حيث أن معظم الأعمال التي يتم إعادة بيعها في المزادات تكون من قبل فنانين إستونيين، أما إعادة بيعها من قبل فنانين أجانب فهي "نادرة للغاية".<sup>143</sup>
- في البرتغال، أبلغت شركة SPAUTORES بأن إيرادات حق التتبع الإجمالية بلغت 42.930 يورو في عام 2023 وأن تحقيق هذا الرقم يتطلب توظيف موظف بدوام كامل. ولم تحدد تكلفة الإدارة الإجمالية لحق التتبع بعد، ولكن العمولة المفروضة بلغت 10% دون أي مصدر آخر لتغطية تكاليف الإدارة بخلاف الخصم على إيرادات حق التتبع. وأشارت مذكرة أخرى إلى أن البرتغال سوق صغيرة وأن تحصيل حق التتبع لم يكن سهلاً، مع رفع العديد من الدعاوى القضائية ضد دور المزادات.<sup>144</sup>
- في المملكة المتحدة، أبلغت شركة DACS بأن إيرادات حق التتبع بلغت 11.975.543 جنيهًا إسترلينيًا في عام 2023، مع تخصيص 3 موظفين بدوام كامل وتكلفة إدارة حق التتبع إجمالية بلغت 1.590.240 جنيهًا إسترلينيًا. وتبلغ رسوم الإدارة المفروضة 15% وظلت دون تغيير في السنوات الخمس الماضية. كما لوحظ تخصيص نسبة ذات صلة من الفائدة

<sup>139</sup> تبليغ من ADAGP، 5 فبراير 2025. انظر أيضًا تقرير الشفافية الصادر عن جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية على:

<https://www.adagp.fr/fr/role-et-missions-de-ladagp/presentation-generale-de-ladagp/les-statuts-et-rapports>

<sup>140</sup> تبليغ من Bildupphovsrätt، 6 فبراير 2025.

<sup>141</sup> تبليغ من GESTOR، 7 فبراير 2025.

<sup>142</sup> تبليغ من SOFAM، 10 فبراير 2025. لا تتضمن هذه الأرقام رقمًا لتكلفة إدارة حق التتبع العالمية.

<sup>143</sup> تبليغ من EVA، 10 فبراير 2025.

<sup>144</sup> تبليغ من SAAUTORES، 12 فبراير 2025.

المصرفية المكتسبة على أموال حق التتبع التي تنتظر التوزيع مقابل تكلفة إدارة بلغت 142.993 جنيهًا إسترلينيًا في عام 2023.<sup>145</sup>

• في هولندا، أبلغت مؤسسة Pictotright بأن إيرادات حق التتبع بلغت 818.918 يورو في عام 2023، مع تخصيص موظفين بما يشمل جميع الأقسام الأخرى المشاركة مثل المحاسبة والإدارة العامة وما شابه ذلك، ولكن قسم حق التتبع نفسه كان قوامه 1.2 موظف بدوام كامل. وقدرت تكلفة الإدارة الإجمالية لحق التتبع بنحو 123.932 يورو وهي نسبة ثابتة مقدرة لحق التتبع من إجمالي تكاليف مكتب Pictotright؛ وقد تراوح المعدل المخصص لرسوم الإدارة من حق التتبع بين 5 إلى 15٪ على مدى السنوات الخمس الماضية.<sup>146</sup>

• في هنغاريا، أبلغت مؤسسة HUNGART بأن إيرادات حق التتبع بلغت 442.299 يورو في عام 2023 دون إشراك موظفين بدوام كامل حيث تمت الاستعانة بشركة خارجية لتنفيذ الجزء الأكبر من العمل. ولا توجد بيانات دقيقة حول إجمالي تكاليف إدارة حق التتبع ولكن الشركة الخارجية تتقاضى 5٪ مقابل خدماتها وكانت نسبة الخصم الإجمالي الذي قامت به مؤسسة HUNGART في السابق هي 22٪ وبلغت الآن 25٪؛ دون أي مصدر آخر لتمويل إدارة حق التتبع.<sup>148</sup>

93. وثمة خطوات مهمة يجب اتخاذها حينما يفكر بلد ما في إنشاء مخطط حق تتبع مُدار بشكل جماعي - وهذا ما يحدث حالياً في العديد من بلدان الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا. تأتي أولى هذه الخطوات على المستوى السياسي: الضغط من أجل الاعتراف التشريعي بحق التتبع والحصول عليه، بما في ذلك الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مثل هذا المخطط بشكل جماعي (حتى لو تم ذلك على أساس طوعي فقط).<sup>149</sup> سعت الأقسام السابقة من هذا الجزء من الأدوات إلى تحديد أنواع المسائل التي تحتاج إلى إيلاء الاهتمام في هذا الصدد، بما في ذلك الآلية اللازمة لإنشاء منظمة إدارة جماعية، مع إجراءات اعتماد مناسبة وإشراف رسمي مستمر لضمان الشفافية والمساءلة أمام الأعضاء، والصلاحيات القانونية المناسبة للمساعدة في إنفاذ المخطط والإجراءات المناسبة داخل منظمة الإدارة الجماعية لتحصيل مدفوعات حق التتبع وتوزيعها. وفي بعض البلدان، توقفت الجهود الرامية إلى تحقيق الاعتراف بحق التتبع، ناهيك عن التنفيذ من خلال منظمة إدارة جماعية، لفترات طويلة، كما هو الحال في الأرجنتين والبرازيل، أو أنها على وشك أن تُقدم، كما هو الحال في المكسيك وكوريا (في وقت كتابة التقرير). ولا تزال بلدان أخرى مثل كندا واليابان تعملان على تبني حق التتبع على الرغم من أن كلا البلدين يملكان منظمات إدارة جماعية لفناني المصنفات البصرية (JASPAR في اليابان وCARFARC في كندا) ومثل هذه المنظمات تناصر بقوة هذا الحق وستكون في وضع مواتٍ لإدارة مخطط حق التتبع إذا تم تفعيله. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لا ما زالت جمعية حقوق الفنانين (ARS) تدعو بقوة إلى تطبيق حق التتبع، غير أنه لم يصبح بعد جزءاً من قانون الولايات المتحدة حتى تاريخه.

94. ويمثل الدعم التشريعي والرسمي أول هذه الأمور - ويجب الاعتراف بأن حقوق فناني المصنفات البصرية قد لا تمثل أهمية كبيرة في أجندات سياسات العديد من البلدان - ولكن يجب الاعتراف أيضاً بأنه قد توجد مقاومة شديدة أو إحجام عن المشاركة في مخطط وطني لحق التتبع من بعض الفئات التي يحتمل أن تتأثر (تم التعليق على مثل هذه الأمور في العديد من ردود منظمات الإدارة الجماعية المُتلقاة، مثل جنوب أفريقيا وبوتسوانا حيث تُدرج مقترحات حق التتبع حالياً في التشريعات المقترحة). وعلى سبيل المثال، ثمة عقبة تشريعية خاصة تنشأ في البرازيل عن الشرط الحالي في القانون البرازيلي الذي يُسند حق التتبع إلى نسبة الزيادة في السعر وهو ما قد يصعب تحديده، ويبدو أن بعض المعارض تستعين به كوسيلة لتجنب الدفع.<sup>150</sup> وأشارت المكسيك، التي تنفذ حالياً

<sup>145</sup> تبليغ من DASCS، 10 فبراير 2025. انظر أيضاً DACS، تقرير الشفافية السنوي 2023 المتاح على:

<https://cdn.dacs.org.uk/uploads/documents/Annual-Reports/Transparency-reports-Audited-accounts/DACS-Signed-Transparency-Report-2023.pdf?v=1725362108> (تم الاطلاع عليه في 12 فبراير 2025).

<sup>146</sup> تبليغ من Pictotright، 13 فبراير 2025.

<sup>147</sup> 169,303 فورنت هنغاري بسعر صرف 29 ديسمبر 2023.

<sup>148</sup> تبليغ من HUNGART، 14 فبراير 2025.

<sup>149</sup> في أستراليا، على سبيل المثال، استغرق الأمر بعض الوقت قبل اعتماد تشريع محدد في عام 2009، بدءاً بتقرير مهم أصدره مجلس أستراليا في عام 1980 يدعو إلى إقرار مثل هذا الحق. وقد كان هناك زخم مهم أيضاً نتيجة للأهمية التجارية المتزايدة لسوق الأعمال الفنية التي أيدعها السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس، كما ورد في التقرير التاريخي الذي أعدته تيري جانكي بعنوان *Our Culture: Our Future: Cultural and Intellectual Property Rights*، 1998، pp 208ff، والمتاح على الرابط التالي:

[https://www.terrijanke.com.au/\\_files/ugd/7bf9b4\\_2740d8cff7d24320b70f8a34015f9a53.pdf](https://www.terrijanke.com.au/_files/ugd/7bf9b4_2740d8cff7d24320b70f8a34015f9a53.pdf) (تم الاطلاع عليه في 10 فبراير/شباط 2025).

وبعد ذلك، أصبح هذا جزءاً من برنامج حزب العمال الانتخابي للانتخابات الفيدرالية لعام 2007، وكانت الفائدة التي تعود على الفنانين الأستراليين الأصليين وسكان مضيق توريس من الأمور التي شددت عليها الحكومة عندما قدمت تشريعها بشأن حق تتبع الأعمال الفنية في عام 2008: انظر الجزء الأول، الملاحظة 28. وكان المستجد المهم الآخر هو تشكيل جمعية الفنانين التشكيليين (VISCOPY) في منتصف التسعينيات، والتي تم دمجها لاحقاً في وكالة حق المؤلف، والتي بدأت في تعزيز مصالح الفنانين التشكيليين، بما في ذلك حق التتبع. ومن بين المنظمات المهمة الأخرى التي اهتمت بتعزيز الوعي بحقوق الفنانين التشكيليين، بما في ذلك حق التتبع والفنانين الأصليين، منظمة Arts Law (انظر على <https://www.artslaw.com.au>)، تم الاطلاع عليها في 11 فبراير 2025) والرابطة الوطنية للفنون البصرية (NAVA) (انظر على <https://visualarts.net.au>)، تم الاطلاع عليها في 11 فبراير 2025).

<sup>150</sup> يُعتمد نهج الزيادة في القيمة أيضاً في قوانين العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، بما في ذلك شيلي والإكوادور، حيث يُفترض أن تظهر صعوبات مماثلة في عملية التحصيل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أوروغواي التي نصت في الأصل على حقوق تتبع سخية تبلغ 25٪ من الزيادة في القيمة عند إعادة البيع في قانونها لعام 1937 عدلتها إلى 3٪ من سعر إعادة البيع في عام 2003: المعلومات المقدمة للمؤلف من قبل لورا فيلاراراغ البينو، طالبة دراسات عليا في جامعة كوين ماري، لندن والتي قدمت أيضاً معلومات مفيدة جداً فيما يتعلق بحق التتبع في بلدان أمريكا اللاتينية بشكل عام.

مخططاً لحق التتبع من خلال إحدى منظمات الإدارة الجماعية الحالية للفنون البصرية (الجمعية المكسيكية لمؤلفي المصنفات التشكيلية) إلى مقاومة من المعارض وباعة المزاد وأبرزت أهمية الحاجة إلى عقوبات أشد وإجراءات قانونية أسرع. وبالتالي، ثمة ضرورة لإجراء حملات توعوية وترويجية تهدف إلى تغيير الرأي لصالح حق التتبع وتحقيق اعتماد مخطط وطني فعال له، كما ذكر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) في الجزائر. وفي بعض البلدان، مثل أستراليا ونيوزيلندا، قد يُنظر إلى الاعتراف بحق التتبع على أنه جزء من جهد أكبر لتعزيز المصالحة مع الفئات المحرومة في مجتمعاتهم الأوسع - السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس (أستراليا) والماوري (نيوزيلندا).<sup>151</sup>

95. ويمكن أيضاً الحصول على دعم قوي على المستوى التشغيلي لمنظمات الإدارة الجماعية الوطنية الناشئة خارج الحدود الوطنية:

أ. من منظمات الإدارة الجماعية الشقيقة التي تدير حالياً مخططات منظمات الإدارة الجماعية. تتوفر بعض هذه المعلومات بسهولة عبر الإنترنت: فقد أشار في نقاط مختلفة أعلاه إلى أن معظم منظمات الإدارة الجماعية لديها مواقع إلكترونية غنية بالمعلومات توفر تفاصيل عن مخططاتها وتحتوي على أدلة مفيدة ومواد أخرى. تتوفر الكثير من هذه المعلومات باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، بالإضافة إلى اللغات الوطنية؛ وبغض النظر عن أي شيء آخر، فإنها تسلط الضوء على الحاجة إلى أن يكون لدى منظمة الإدارة الجماعية مواد متاحة بسهولة لأصحاب الحقوق المؤهلين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية والجمهور الأوسع. ويدرج الملحق 3 منظمات الإدارة الجماعية المختلفة التي جرت استشارتها في أثناء إعداد هذا الجزء ويحتوي على روابط لمواقعها الإلكترونية. وقد عُلق على فائدة هذه المعلومات في العديد من الردود المُتلقاة، على سبيل المثال، من الجمعية البرازيلية لحقوق مبدعي الفنون البصرية (AUTVIS) في البرازيل والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) في الجزائر.

ب. كما كانت منظمات الإدارة الجماعية الوطنية الحالية نشطة للغاية في الترويج لحق التتبع بشكل عام على المستويين الإقليمي والدولي، على سبيل المثال، جمعية الفنون البصرية لإدارة مبدعي الفنون البلاستيكية (VEGAP) فيما يتعلق بالبلدان الناطقة بالإسبانية في أمريكا الوسطى والجنوبية، وجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) فيما يتعلق بالبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، وجمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) فيما يتعلق بالبلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

ج. وتوفر المنظمات "ذات المصالح المشتركة" بوجه أعم، مثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) وفنانو المصنفات البصرية الأوروبية (EVA) منتديات يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية الوطنية أن تجتمع فيها بانتظام وتبادل الخبرات، كما تقدم برامج توجيهية وأشكال أخرى من المساعدة لمنظمات الإدارة الجماعية، خاصة في البلدان النامية. وقد تشمل هذه المبادرات برامج تدريب وورش عمل ومساعدة تقنية تهدف إلى تعزيز القدرات التشغيلية لمنظمات الإدارة الجماعية في إدارة الحقوق وتحصيل الإتاوات للمبدعين.

د. وتؤدي الويبو دوراً مهماً هنا: من خلال هيئاتها الرسمية مثل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، والمشورة المقدمة من مسؤوليها المهرة في شعبة إدارة حق المؤلف، وأيضاً في مجال حلول تكنولوجيا المعلومات.<sup>152</sup> وتتبوأ الويبو مكانة جيدة تُمكنها من تقديم برامج تدريب لموظفي منظمات الإدارة الجماعية وتنظيم مؤتمرات مع فنانين المصنفات البصرية لزيادة الوعي بحق التتبع.

96. وختاماً، فمن العقوبات الكبيرة التي تحول دون القبول الأوسع لمخططات حق التتبع على المستوى الوطني تنشأ عن وضعها الاختياري بموجب اتفاقية برن. وأشارت العديد من الردود المُتلقاة إلى أن هذا يُعد عاملاً أساسياً يعزز معارضة تبني حق التتبع في تلك البلدان: فلماذا يجب أن يكون هذا أولوية للإصلاح إذا لم يكن التزاماً دولياً إلزامياً؟ وقد ذكرت إحدى منظمات الإدارة الجماعية التي استُشِيرت في معرض إعداد هذا التقرير، وهي تعيينا جمعية JASPAR في اليابان، أن التنفيذ على المستوى الوطني من خلال الإدارة الجماعية قد يظل مسألة يتعين على كل بلد أن يحددها، ولكن شرط الاعتراف بحق التتبع في المقام الأول يمثل خطوة مهمة في تقدم الحوار والقبول العام.

<sup>151</sup> في حالة أستراليا، انظر الملاحظة 149 أعلاه. وفي نيوزيلندا، هناك إشارة محددة إلى الفنانين الماوري في التشريع الذي تم اعتماده مؤخراً: قانون حق التتبع للفنانين التشكيليين لعام 2023، المادة 3 (1) (نيوزيلندا). وللحصول على معلومات حول التشريع النيوزيلندي الذي تم تقديمه مؤخراً، راجع الرابط: <https://www.mch.govt.nz/our-work/arts-sector/artist-resale-royalty-scheme#review-and-public-consultation>، تمت الزيارة في 11 فبراير 2025.

<sup>152</sup> انظر في هذا الصدد WIPO Connect في [https://www.wipo.int/global\\_ip/en/activities/wipo\\_connect/](https://www.wipo.int/global_ip/en/activities/wipo_connect/)



## الملحق 1

أُرسل الاستبيان إلى منظمات الإدارة الجماعية التي تعمل بالفعل على تحصيل مدفوعات حق التتبع وتوزيعها]

استبيان حول الجوانب العملية لمخطط حق التتبع (منظمات الإدارة الجماعية):

المختصرات المستخدمة في هذه الوثيقة:

- ARR: حق تتبع الأعمال الفنية  
CMO: منظمة إدارة جماعية (جمعية التحصيل)  
AMP: جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية، على سبيل المثال التاجر الفني، المعرض، المزاد الفني  
IT: تكنولوجيا المعلومات  
AI: الذكاء الاصطناعي  
NFT: الرموز غير القابلة للاستبدال

- 1- كيف تشكلت منظمة الإدارة الجماعية التي تتعامل معها؟ بمعنى، هل تأسست بموجب تشريع أو بموجب قواعد القانون العام التي تتبعها (مثل تلك المتعلقة بالشركات أو الجمعيات) وهل هناك قيود أو حدود معينة تنطبق على عملياتها؟ هل من الممكن تقديم الوثائق ذات الصلة، على سبيل المثال دستور أو نظام أساسي وقواعد أخرى، تحكم عمليات منظمة الإدارة الجماعية الخاصة بك؟
- 2- ما نوع الرقابة العامة، أي من خلال الحكومة أو الوكالات الحكومية أو المحاكم أو الهيئات الإدارية، وما إلى ذلك، التي تنطبق على منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها؟
- 3- بناءً على النقطة رقم 2، هل تنطبق ضوابط داخلية على منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها، على سبيل المثال، من خلال مجالس الإدارات، والهيئات التمثيلية للأعضاء، وما شابه؟
- 4- هل تقتصر مسؤولية إدارة حق التتبع على عاتق منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها وحدها أم أن هذا جزء من منظمة إدارة جماعية قائمة تدير حقوقاً أخرى لمالكي حق المؤلف، مثل حقوق الاستنساخ والتواصل مع فنان المصنفات البصرية، أو المصنفات الأدبية والفنية على نطاق أوسع؟
- 5- كيف تُكتسب الحقوق من الفنانين لأغراض إدارة مخطط حق التتبع لديك، على سبيل المثال عن طريق التنازل أو الترخيص الاستثنائي، أو هل يتم ذلك على أساس الوكالة، أم من خلال إدارة جماعية إلزامية تعمل بموجب مخطط حق التتبع لديك، أي من خلال حكم قانوني إيجابي يفرض إدارة المخطط من خلال منظمة إدارة جماعية (معتمدة)؟
- 6- وبوجه أعم، ما الأساس القانوني لعلاقتك بالفنان؟ على سبيل المثال، هل يمكن للفنانين الأفراد إلغاء الاشتراك في عضوية منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها، وما الظروف التي يمكنهم فعل ذلك فيها؟
- 7- هل تتلقى منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها دعماً تشريعياً و/أو دعماً حكومياً آخر؟ أي هل تحظى باعتراف تشريعي أو تأييد وكيف يحدث ذلك؟
- 8- كيف تحدد منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها الفنانين والمصنفات الفنية التي قد تكون مؤهلة لحق التتبع؟ على سبيل المثال:

- هل يُمكن للفنانين تدوين أسمائهم وعناوينهم وما إلى ذلك، أو تسجيلها لدى منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها مسبقاً، أم ثمة إشعار عام يمكن استخدامه لتحديد الفنان في حالة إتمام عملية إعادة بيع مؤهلة؟ وهل يصبح الفنانون حينها أعضاء في منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها وما الذي تستلزمه العضوية؟

- كيف يُحقق هذا التدوين أو التسجيل، بمعنى هل يوجد شرط تشريعي للقيام بذلك كي تكون مؤهلاً في مرحلة لاحقة، أم يقتصر الأمر على مجرد التشجيع العام للتسجيل من خلال الإعلانات والعروض الترويجية الأخرى؟
- هل يحتاج الفنانون إلى تحديد مصنفات فنية معينة قد تكون مؤهلة للحصول على حق التتبع مقدماً أو يحتاجون إلى تقديم النصيحة بشأن الوسيلة واسعة النطاق التي يعملون بها، مثل الرسم والنحت وما إلى ذلك؟ هل يُعد مثل هذا الإخطار المسبق مرغوباً على أية حال، وكيف يمكن تحديثه باستمرار؟
- هل تنشر منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها تقنيات مثل معلومات الأطراف المهمة (IPI) والرمز المعياري الدولي للمحتوى (ISCC) والتي يمكن استخدامها لتحديد الفنانين والمصنفات الفنية؟ وبوجه أعم، هل تستخدم منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها تقنية التعرف الآلي على الصور (AIR) أو تتحقق منها؟
- هل تبرز مشكلات متعلقة بفئات مبيعات معينة يكتنفها عدم يقين أو صعوبات فيما يتعلق باحتمالية كونها عمليات إعادة بيع مؤهلة، فعلى سبيل المثال، حينما يتم تمثيل البائع بواسطة جهتين متخصصتين في سوق المصنفات الفنية (على سبيل المثال دار مزادات، أو تاجر فني، أو معرض) أو تدفع جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية للفنان مبلغاً مقدماً مقابل عملية بيع مستقبلية، أو مصنفات فنية مرتجعة، أو عندما تشتري جهة متخصصة في سوق المصنفات الفنية المصنف (قد تنشأ مواقف أخرى هنا)؟
- هل تطبق منظمة الإدارة الجماعية حق التتبع على عمليات إعادة البيع المتعاقبة للرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) التي يُشار إليها باختصار (NFTs)؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما دور العقود الذكية في تطبيق حق التتبع؟

9- كيف تحصل منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها على معلومات حول عمليات إعادة البيع من البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية؟ ما التزامات البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية للإبلاغ عن عمليات إعادة البيع المؤهلة وكيفية تنفيذ هذه الالتزامات؟ هل توجد متطلبات تشريعية أو تنظيمية محددة حول المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة البيع المؤهلة التي يجب على هذه الأطراف تقديمها إلى منظمة الإدارة الجماعية، وما الطريقة التي يجب بها تقديم هذه المعلومات؟

10- ما المراقبة المنفصلة لإعادة البيع التي تؤديها منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها؟ وهل تمتلك صلاحية استجواب البائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية حيثما تظهر عمليات إعادة بيع ذات صلة، لكن دون حدوث أي إبلاغ؟ ما الصلاحيات أو القدرات الإضافية التي قد تكون مرغوبة في هذا الصدد؟

11- كيف تستخدم منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها تكنولوجيا المعلومات بغية تعزيز تحصيلها للبيانات الحالية، وتتبع عمليات إعادة البيع، وحساب الإتاوات، وتفسير إعداد تقارير المبيعات عبر الإنترنت؟ هل يمكن نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات سلسلة الكتل هنا؟ (الأسئلة هنا قد تتداخل مع تلك التي أثّرت بالفعل وأُجيب عنها ضمن النقطة 8 أعلاه).

12- ما الإرشادات التي تقدمها منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها للفنانين والبائعين والجهات المتخصصة في سوق المصنفات الفنية بشأن حق التتبع، على سبيل المثال من خلال أدلة المعلومات والعقود النموذجية والمساعدة القانونية وما إلى ذلك؟

13- كيف تحدد منظمة الإدارة الجماعية لديك حق التتبع المستحق بناءً على عمليات إعادة البيع المُبلّغ عنها وتحصل المدفوعات المستحقة؟ هل توجد صلاحيات تشريعية تساعد منظمة الإدارة الجماعية في هذه العملية أو يمكن أن تساعد؟ هل يمكنك التعليق على المستوى الحالي من الامتثال الذي واجهته منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها في هذا الصدد وما الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين ذلك؟

14- هل يوفر مخطط حق التتبع لديك الحد الأدنى و/أو الحدود القصوى عن مدفوعات حق التتبع مما يجعل إدارة المخطط أسهل/ أصعب؟ هل توجد مزايا إدارية تكمن في الحصول على نسبة مئوية ثابتة من سعر إعادة البيع أم ثمة طرق أخرى لتثبيت مبلغ حق التتبع الأكثر عدالة للأعضاء مع عدم المساس بالكفاءة؟

15- كيف تتم مدفوعات حق التتبع للفنانين ومتى يكون ذلك؟ هل توزع منظمة الإدارة الجماعية على غير الأعضاء أيضاً؟ ما النسبة المئوية للتكاليف الإدارية لمنظمة الإدارة الجماعية التي يجب خصمها قبل سداد حق التتبع، وهل يُنظم ذلك من خلال التشريعات أو القواعد الداخلية لمنظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها؟ هل أُجري أي خصم أو سُمح به لأغراض اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية عامة تتعلق بالأعضاء، والتي تكون بغية دعم فنان المصنفات البصرية؟

16- ماذا يحدث لمدفوعات حق التتبع غير المُخصصة أو غير المُوزعة التي تحتفظ بها منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها في نهاية فترة محاسبة؟ هل يتم ترحيلها إلى فترات متتالية، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى متى يُحتفظ بها؟ ما المصير النهائي

لمثل هذه الأموال؟ هل يوجد/ يجب أن يوجد حكم يقضي بدفع هذه المبالغ إلى صندوق ما من صناديق الدعم الثقافي العام للفنانين، أو المنح الدراسية والزمالات، أو لأغراض مماثلة، وكيف ينبغي إتاحة هذا الحكم؟

17- هل يخضع حق التتبع لضريبة القيمة المضافة (VAT) في بلدك؟ هل توجد أي مشكلات ضريبية محددة في نظامك القانوني تؤثر على تشغيل مخطط حق التتبع لديك؟

18- هل لديك أي قواعد أو لوائح محددة خاصة بمنظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها أو ضرورة لتشغيل مخطط حق التتبع (بصرف النظر عن قانون حق المؤلف أو اللوائح الخاصة بمنظمة الإدارة الجماعية)؟

19- هل توجد أي مشكلات معينة تواجه منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها تخص فئاني الشعوب الأصلية أو الأمم الأولى؟

20- هل لديك أي تعليقات عامة أخرى تتعلق بعمليات منظمة الإدارة الجماعية في تحصيل مدفوعات حق التتبع وتوزيعها؟

## الملحق 2

### أسئلة لمنظمات الإدارة الجماعية التي لم تدر حق التتبع بعد:

1. باعتباره سؤالاً أولياً، هل ينص قانونكم الوطني على منح حق التتبع؟ هل يمكنك فضلاً تقديم تفاصيل عن القانون؟
  2. إذا كان قانونك الوطني يعترف بحق التتبع، فهل تدير منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها ذلك؟
  3. إذا كانت منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها لا تدير حق التتبع في الوقت الحالي، فهل تمتلك منظمة الإدارة الجماعية تلك السلطة أو التفويض للقيام بذلك، على سبيل المثال، بموجب قانونك الوطني أو القواعد الحالية لجمعيةك؟
  4. إذا لم يكن لدى منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها السلطة أو التفويض اللازمين، فما التغييرات في القانون أو القواعد الداخلية المطلوبة للحصول على السلطة أو التفويض اللازمين؟
  5. ما المشكلات التي تواجهها منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها في تنفيذ مخطط حق التتبع في بلدك من منظور عملي؟ قد يكون بعضها خارجياً، مثل حالة سوق الفن لديك، أو إحام المتخصصين في سوق الفن عن المشاركة (المعارض والوكلاء ودور المزادات وما إلى ذلك)، أو نقص الوعي وأو الاهتمام بين أصحاب الحقوق (فنانو المصنفات البصرية). قد تكون هناك مشكلات أخرى داخلية تتعلق بمنظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها، مثل مشكلات التوظيف والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعدم وضوح الصلاحيات القانونية لمنظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها (انظر 1 و2 أعلاه)، وما إلى ذلك.
- ستكون تعليقاتك على تجاربك فيما يتعلق بالمسائل المطروحة هنا مفيدة للغاية.
6. هل تنوي منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها معالجة هذه المشكلات؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟
  7. هل لدى منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها روابط أو علاقات مع منظمات الإدارة الجماعية التي تدير حق التتبع في بلدان أخرى؟ هل يمكن أن تكون هذه الروابط أو العلاقات مفيدة في معالجة التنفيذ الفعال لحق التتبع داخل بلدك؟
  8. هل تمتلك منظمة الإدارة الجماعية التي تتبعها روابط مع منظمات دولية أخرى، سواء حكومية أو غير حكومية، والتي يمكن أن تساعدك كذلك فيما يتعلق بتنفيذ مخطط حق التتبع في بلدك؟
  9. كيف يمكن للويو أن تساعدك؟
  10. هل لديك أي تعليقات أو ملاحظات عامة حول تنفيذ حق التتبع في بلدك؟

### الملحق 3

قائمة منظمات الإدارة الجماعية والمنظمات الأخرى التي تم الرجوع إليها أو الاتصال بها أثناء إعداد هذا التقرير

الوطنية:

منظمات إدارة جماعية ردت على الاستبيانات أو تواصلت مع معد التقرير

الجزائر – الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/fr/arts-vivants-et-spectacles/etablissements-sous-tutelle/etablissements-sous-tutelle/onda>

أستراليا – وكالة حق المؤلف (CA) <https://www.copyright.com.au/>

النمسا – Bildrecht <https://www.bildrecht.at>

بلجيكا – جمعية الوسائط المتعددة لمؤلفي الفنون البصرية (SOFAM) <https://www.sofam.be/nl>

بوتسوانا – جمعية حق المؤلف في بوتسوانا (COSBOTS) <https://cosbots.com>

البرازيل – الجمعية البرازيلية لحقوق مبدعي الفنون البصرية (AUTVIS) <https://autvis.org.br>

كندا – جبهة تمثيل الفنانين الكنديين (CARFAC) <https://www.carfac.ca>

جمهورية التشيك – اتحاد حماية التأليف (GESTOR) <http://www.gestor.cz/en>

الدانمرك – الحقوق البصرية في الدانمرك (VISDA) <https://www.visda.dk>

إستونيا – جمعية المؤلفين الإستونية (EAU) <https://eau.org/en/>

فرنسا – جمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (ADAGP) <https://www.adagp.fr>

ألمانيا – Bild Kunst (VG- Bild Kunst) <https://www.bildkunst.de/homepage>

هنغاريا – جمعية التحصيل لفناني المصنفات البصرية في هنغاريا (HUNGART) <http://www.hungart.org/en/>

إيطاليا – رابطة المؤلفين والناشرين الإيطاليين (SIAE) <https://www.siae.it/it/>

اليابان – الجمعية اليابانية لحماية حقوق الفنانين (JASPAR) <http://jaspar.or.jp/en/history>

لاتفيا – وكالة استشارات حق المؤلف والتواصل/رابطة المؤلفين في لاتفيا (AKKA/LAA) <https://www.akka-laa.lv/en>

المكسيك – الجمعية المكسيكية لمؤلفي المصنفات التشكيلية (SOMAAP) <https://www.somaap.mx>

المغرب – المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (BMDAV) <https://bmda.ma>

هولندا – Pictoright <https://pictoright.nl/en>

البرتغال – SPAUTORES (جمعية المؤلفين البرتغالية) <https://www.spautores.pt/en/home-page-en-2/>

رومانيا – جمعية الإدارة الجماعية لحق المؤلف في مجال الفنون البصرية (SGDA/VISARTA) <https://www.visarta.ro/>

صربيا – منظمة مؤلفي التصوير الفوتوغرافي (OFA) لا تدير حق التتبع

السنغال – المكتب السنغالي لحق المؤلف (SODAV) <https://www.lasodav.sn/web/>

سلوفاكيا – جمعية المؤلفين (LITA) <https://www.lita.sk>

جنوب أفريقيا – منظمة الحقوق الدرامية والفنية والأدبية (DALRO) <https://dalro.co.za/>

إسبانيا – الجمعية الإسبانية لإدارة حقوق الفنانين التشكيليين (VEGAP) <https://vegap.es>

السويد – بيلدوبوفسرات (حق المؤلف للصورة) <https://bildupphovsratt.se/english>

تونس – المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (OTDAV) <http://www.otdav.tn/index.php/fr/>

المملكة المتحدة – جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) <https://www.dacs.org.uk>

أوروغواي – الجمعية العامة للمؤلفين في أوروغواي (AGADU) <https://www.agadu.org>

الولايات المتحدة – جمعية حقوق الفنانين (ARS) <https://www.dacs.org.uk/>

منظمات إدارة جماعية أخرى معنية بحق التتبع:

نيوزيلندا – منظمة ترخيص حق المؤلف في نيوزيلندا (CLNZ): <https://www.copyright.co.nz> وراجع أيضاً الموقع الإلكتروني للإدارة الحكومية ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ حق التتبع بموجب التشريعات النيوزيلندية الجديدة: <https://www.mch.govt.nz/our-work/arts-sector/artist-resale-royalty-scheme>  
بيرو: الرابطة البيروفية للفنانين التشكيليين (APSAV): <https://www.apsav.org.pe/>  
المملكة المتحدة: جمعية تحصيل الإتاوات للفنانين (ACS): <https://artistscollectingsociety.org>  
اليونان: الجمعية اليونانية للتحصيل لمصنفات الفنون البصرية (OSDEETE): [osdeete.gr](https://osdeete.gr)

#### الدولية والإقليمية:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو): <https://www.wipo.int>  
الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC): <https://www.cisac.org>  
جمعية فناني المصنفات البصرية الأوروبية (EVA): <https://www.evartists.org>

[نهاية الوثيقة]